مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٣)

ما هي القومية؟

ابحاث ودراسات
على ضوء الاحداث والنظريات

ابو خلدون ساطع الحصري

ماهي القومية؟

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٣)

ماهي القومية؟

ابحاث ودراسات
على ضوء الاحداث والنظريات

ابو خلدون ساطع الحصري

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب . : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)

الطبعة الاولى : بيروت : نيسان/ ابريل ١٩٨٥
الطبعة الثانية : بيروت : تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٩ .

المحتويـــات

الوقائع والأحداث (نظرات عامة) ٧
التعريفات والنظريات (نظرات عامة) ٢٧
القوميـــة واللغـــة ٤٣
ارتباط القومية باللغة ٤٥
مناقشة الاعتراضات والانتقادات التي تحاول
الاستناد على بعض الواقعات ٦٥
١ ـ نظـرة عامـــة ٦٥
٢ ـ المناقشـــة السـابقـــة ٦٦
٣ ـ الأمثلة الحديثة ٦٨
٤ ـ الأمثلـة القديمـــة ٧٣
أ ـ النمســا (أوستريـا) ٧٣
ب ـ بلجيكـــا ٧٧
ج ـ ســـويســـرا ٨٥
د ـ الولايات المتحدة الامريكية ٨٩
هـ ـ أمريكا اللاتينية ٩٤

القومية ومشيئة التعايش المعشري ٩٧

النقاش حول الألزاس ٩٩
نظرية أرنست رينان ١٠٢
ملاحظاتي على آراء أرنست رينان ١١١
آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها ١٢١

القوميــة والحيــاة الاقتصاديــة ١٢٩
القومية والمصالح الاقتصادية (نظرات عامة) ١٣١
القومية والحياة الاقتصادية (نظرية ستالين) ١٣٩
القومية والرأسمالية في نظر الماركسيين ١٥٣

القوميــة والديـــن ١٥٩
القومية والدين في البلاد الأوروبية ١٦١
القومية والدين في البلاد العربية ١٦٩
جمال الدين الأفغاني : رأيه في الوحدة الإسلامية ١٧٧
جمال الدين الأفغاني : آراؤه في القومية ١٨٥
علي عبد الرازق : رأيه في الخلافة والحكومة في الإسلام ١٩٧
ذيل : خلافة آل عثمان ٢٠١
القومية العربية والديانة الإسلاميـة ٢٠٥
كلمة ختامية في نتيجة الأبحاث ٢١٠

الوقائِع والأحدَاث

(نظرات عامة)

- ١ -

أ - لقد اتفقت كلمة الباحثين على تسمية القرن التاسع عشر ، باسم « عصر القوميات » ، وذلك بالنظر إلى اتجاهاته السياسية الأساسية .

لأن الأحداث السياسية الهامة التي غيرت معالم خارطة أوروبا السياسية خلال القرن المذكور ، إنما حدثت من جراء تغلغل الفكرة القومية في نفوس الأمم الأوروبية ، وانتصار مبدأ « حقوق القوميات » في الميادين الدولية .

فإن « القومية » ما كانت تلعب دوراً يذكر في تكوين الدول وتخطيط حدودها ، قبل القرن المذكور .

كان في أوروبا عدة أمم موزعة بين دول مختلفة ، وبعكس ذلك ، كانت عدة دول مسيطرة على أمم مختلفة .

وحدود الدول كانت تتقرر - في أغلب الأحوال - بنصوص المعاهدات التي تعقد بعد الحروب ، القصيرة أو الطويلة ، وكانت تتغير - في بعض الأحوال - دون حرب وقتال ، من جراء زواج الملوك أو وفاتهم في ظروف خاصة ، تكتسب خطورة ، حسب أحكام قوانين وراثة العرش ، في الممالك المختلفة .

ولذلك ، كثيراً ما كانت تنتقل بعض البلاد من حكم مملكة إلى حكم مملكة أخرى ، عن طريق الفتح أو الصداق أو الميراث ، دون أن يلتفت إلى طبيعة سكانها ، وعلاقتهم بسكان المملكة التي تنفصل عنها ، أو التي تنضم إليها .

ولذلك قلما كانت الدول تنطبق على حدود القوميات .

ب ـ من المعلوم أن حروب نابليون وفتوحاته ، في أوائل القرن التاسع عشر ، قد غيرت كثيراً من معالم خارطة أوروبا السياسية . إنها قضت على عدة دول قديمة ، وأنشأت عدة دول جديدة . ولكنها في كل ذلك أيضاً لم تلتفت إلى طبيعة سكان البلاد التي تؤلف هذه الدولة أو تلك .

والدول المتحالفة التي حاربت نابليون ، وتغلبت عليه ، بعد حروب طويلة طاحنة ، عندما أخذت على عاتقها « مهمة اعادة تنظيم أوروبا » ، قررت العمل بمبدأ « حقوق الملوك الشرعية » ، ولذلك أعادت الملوك والامراء إلى عروشهم السابقة ، باستثناء الذين ناصروا نابليون وحاربوا معه الدول المتحالفة .

ولهذا السبب ، ظلت خارطة أوروبا السياسية ، بعد مؤتمر فيينا أيضاً ، بعيدة كل البعد عن الاعتبارات القومية :

ظل الألمان منقسمين بين عشرات الدول والدويلات المستقلة ، وظل الطليان موزعين على ثماني وحدات سياسية ، والبولونيون مقسومين بين ثلاث دول قوية ، واليوغوسلافيون خاضعين إلى حكم دولتين عظيمتين .

وبعكس ذلك : ظلت امبراطورية النمسا تحكم بلاداً شاسعة ، تقطنها أمم مختلفة : المان ، طليان ، مجر ، رومان ، تشيكوسلوفاك ، بولونيون ، يوغوسلاف ، روس .

ومن المعلوم أنه في ذلك العهد ، كانت السلطة العثمانية تضم ـ في قسمها الأوروبي وحده ـ ست قوميات مختلفة : يونان ، بلغار ، ألبان ، يوغوسلاف ، رومان ، أتراك .

كما أن بريطانيا العظمى كانت تسيطر ـ في أوروبا نفسها ـ على ايرلندا من ناحية ، وعلى الجزر اليونانية الواقعة في بحر الادرياتيك من ناحية أخرى .

وأما روسيا ، فكانت تجمع تحت حكمها ، قوميات أوروبية عديدة ، أهمها : الفنلنديون ، والبولونيون ، والاوكرانيون . . .

(وكل ذلك : بقطع النظر عما كانت تحكمه هذه الدول من البلاد الكائنة خارج القارة الأوروبية) .

وخلاصة القول : أن حدود الدول في أوروبا ظلت ـ بعد مقررات وتشكيلات مؤتمر فيينا أيضاً ـ مختلفة عن حدود القوميات ، اختلافاً كبيراً جداً .

ج ـ ولكن في عهد مؤتمر فيينا ، أخذت هذه الأحوال تتبدل بصورة تدريجية ، في

اتجاه ثابت عام : هو الاتجاه نحو تكوين « دول قومية » في جميع أنحاء القارة الأوروبية .

إن المقارنة بين خارطة أوروبا السياسية التي تقررت بعد تصفية الحروب النابوليونية مع خارطتها التي تقررت بعد الحرب العالمية الأولى ، تظهر خطورة هذه التبدلات والتطورات ، بكل وضوح وجلاء .

خلال السنوات التي مضت بين سنة ١٨٢١ وسنة ١٩٢١ :

توحدت المانيا ، فكوّنت امبراطورية قامت مقام الدول والدويلات الألمانية الكثيرة .

توحدت ايطاليا ، بعد أن حررت جميع أقطارها من الحكم الأجنبي ومن حكم الملوك والامراء الاقليميين .

استقلت بولونيا ، ووحدت أقطارها الثلاثة التي كانت مقسمة بين روسيا وألمانيا والنمسا .

تكوّنت دولة يوغوسلافيا ، ووحدت أقطارها التي كانت موزعة بين امبراطورية النمسا ، وبين السلطنة العثمانية .

وفضلاً عن ذلك كله ، انفصلت فنلندا عن روسيا ، والنرويج عن السويد ، وبلجيكا عن هولندا .

كما تكونت عدة دول جديدة : اليونان ، رومانيا ، بلغاريا ، ألبانيا ، تشيكوسلوفاكيا .

وانفصلت الجزر اليونانية عن بريطانيا العظمى ، وانضمت إلى الدولة اليونانية .

ومقابل ذلك : انقرضت امبراطورية النمسا والمجر ، وتوزعت البلاد التي كانت تابعة لها ، بين سبع دول مختلفة .

كما انقرضت السلطنة العثمانية ، وتوزعت بلادها الأوروبية بين خمس دول مختلفة ، فضلاً عن جزئها الذي بقي تابعاً للجمهورية التركية ، التي قامت مقام السلطنة المذكورة .

إن كل هذه التبدلات والتطورات العظيمة إنما حدثت وفق مقتضيات « مبدأ القوميات » :

استقلال الامم عن الدول الأجنبية التي كانت تحكمها .

اتحاد الامم التي كانت مجزأة ، وموزعة بين دول عديدة .
وبعكس ذلك : تفكك أوصال الدول التي كانت تحكم أمماً مختلفة .
وبتعبير أقصر : تكوّن الدول القومية .

- ٢ -

أ - غني عن البيان أن هذه التطورات والتقلبات السياسية الهامة ، لم تحدث كلها مرة واحدة ، وبصورة فجائية ، بل أنها حدثت في تواريخ مختلفة ، بين انتهاء الحروب النابوليونية وبين نهاية الحرب العالمية الأولى . وذلك بعد سلسلة طويلة من التطورات والأحداث الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن الثورات والحروب الداخلية والخارجية .

ويمكننا أن نقسم هذه التطورات والاحداث التي أدت إلى تكوين الدول القومية إلى ثلاثة أنواع أساسية :

(١) نشوء الوعي القومي عند الامم الأوروبية المحكومة والمجزأة ، واشتداد نزوع تلك الامم وتحمسها إلى الاستقلال والاتحاد .

(٢) قيام التنازع بين الامم المحكومة والدول الحاكمة ، ونشوب الثورات والحروب بينها من جراء ذلك .

(٣) تدخل الدول الأوروبية الأخرى في هذه المنازعات ، تأييداً للأمة الثائرة ، أو تعضيداً للدولة الحاكمة ، حسب ما تقتضيه السياسة التي تقررها لنفسها أمام هذه الأحداث .

ومن الطبيعي أن هذه الأمور كلها اختلفت من أمة إلى أمة ، ومن دولة إلى دولة ، ومن عهد إلى عهد ، كما أنها استغرقت وقتاً قصيراً أو طويلاً ، حسب أحوال الأمم والدول المعنية بالأمر ، وظروفها الخاصة[1] .

ب - إن أخصب البيئات لنشوء الفكرة القومية كانت البلاد الألمانية . لأن الألمان كانوا قد أحرزوا مكانة سامية جداً في ميادين العلم والأدب ، ولكنهم ظلوا ضعفاء - بكل معنى الكلمة - في ميدان السياسة ، لإنقسامهم إلى دول ودويلات كثيرة .

والنتائج الخطيرة التي تنجم من مثل هذا الانقسام ، قد ظهرت إلى العيان خلال

---

(١) يجد القراء تفاصيل وافية عن ذلك في كتابي : **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** ، ط ٤ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) .

الحروب النابوليونية . فكان من الطبيعي أن تنشأ الفكرة القومية ، وتترعرع وتتقوى بسرعة كبيرة ، في البلاد الألمانية ، بعد النكبات التي توالت عليها خلال تلك الحروب . وكان من الطبيعي أن ينتشر فيها « الايمان بوحدة الأمة الألمانية » ، وكان من الطبيعي أن يدفع هذا الايمان مفكري المانيا وساستها إلى مكافحة النزعات الاقليمية ، المتولدة من تعدد الدول الألمانية ، بكل قوة وحماس .

ولهذه الأسباب ، نجد أن أهم الابحاث والنظريات المتعلقة بقضايا « القوميات » قد نشأت في ألمانيا . كما نجد أن معظم دعاة القومية وزعمائها في مختلف البلاد الأوروبية ، قد تلقوا أول دروس القومية ، من مفكري الأمة الألمانية وكتّابها .

ج ـ إن ايطاليا كانت تشبه المانيا ، بهذا الاعتبار : فهي أيضاً صارت من أخصب البيئات لنشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس .

وأما النمسا وروسيا ، فكانت ـ بعكس المانيا وايطاليا تماماً ـ أشد الدول مقاومة للفكرة القومية ، وأقساها ضراوة في محاربتها .

وذلك لأن كل واحدة من هاتين السلطتين كانت تحكم عدة أمم مختلفة . فكان من الطبيعي أن يدرك ساستها بأن الفكرة القومية ، لو انتشرت بين رعاياها لزعزعت أسس تكوينها زعزعة شديدة ، ولعرضت كيان السلطة إلى أشد الأخطار .

ولذلك نجد أنهم يقمعون الحركات القومية التي تقوم في بلادهم ، بكل عنف وقسوة ، ويستنكرون ما يقوم منها في سائر البلاد الأوروبية أيضاً أشد الاستنكار .

وعندما قام الشاعر اليوناني « ريفاس » يدعو مواطنيه إلى الثورة والاستقلال ـ وكان مقيماً في بلاد النمسا ـ بادرت الحكومة المذكورة إلى اعتقاله ، وسلمته إلى الدولة العثمانية ، التي شنقته في بلغراد ، وذلك لوأد هذه الثورة قبل اندلاعها .

وعندما قام « ايبسيلانتي » بثورة على الدولة العثمانية في رومانيا ، أصدر قيصر روسيا بياناً ، استنكر فيه الثورة المذكورة بأصرح العبارات .

ولكن عندما قامت الثورة في بلاد اليونان نفسها ، تعرضت السياسة الروسية إلى امتحان عسير ، وأزمة حادة .

روسيا ما كانت تحبذ ثورة الشعوب على دولهم المتبوعة ، من حيث الأساس . ولكن الرأي العام الأوروبي كان قد أظهر عطفاً شديداً نحو ثورة اليونان ، وحمل الحكومات على مساعدتها بشتى الأساليب ، وذلك لما كان للثقافة اليونانية القديمة ، ولتاريخ اليونان القديم من التأثير العميق على نفوس المثقفين ، في مختلف البلاد

الأوروبية . فما كان يمكن لروسيا أن تقف موقف المتفرج على هذه الثورة ، وتترك اليونانيين يتلقون العطف المعنوي والعون المادي من سائر الأوروبيين ، ويصبحون مدينين لهؤلاء بدين معنوي ثمين . ولا سيما أن روسيا كانت تطمح ـ منذ عهد امبراطورتها الشهيرة كاترينا ـ في القيام مقام الامبراطورية البيزنطية . فكان لا بد لها من أن تقدم على مساعدة اليونانيين خلال هذه الثورة . ولهذا السبب ، نجد أن روسيا انتهت ، بعد شيء من التردد ، إلى مساعدة اليونانيين مساعدة فعلية ، تفوق مساعدة الاوروبيين لها بدرجات : وذلك بشن الحرب على الدولة العثمانية ، واجبارها على الاعتراف باستقلال اليونان : إلا أنها لم تفعل ذلك تأييداً لمبدأ القوميات ، إنما فعلته بحجة « حماية المسيحيين من جور الاتراك » . ولا سيما أن الدولة العثمانية كانت قد منحت روسيا ، بموجب معاهدة كوجوك قاينارجي المعقودة سنة ١٧٧٦ ، حق حماية الارثوذكس التابعين لها . وقد اتخذت روسيا ذلك ذريعة لمساعدة الشعوب البلقانية في ثوراتهم المتتالية .

وهكذا سارت السياسة الروسية حيال قضايا القوميات ، في اتجاهين متخالفين : قمع الثورات القومية التي تقوم عليها ، مع مساعدة الشعوب البلقانية في الاستقلال عن الدولة العثمانية .

من المعلوم أن روسيا قمعت بكل شدة الثورة التي قام بها البولونيون سنة ١٨٣٠ . ثم هددت مفكريهم بتدمير بلادهم « إذا لم يكفوا عن السير وراء أحلام الاستقلال » .

وعندما ثار المجريون على النمسا سنة ١٨٤٩ وعجزت الجيوش النمسوية في التغلب عليهم ، سارعت روسيا إلى نجدة النمسا في هذا المضمار ، فأرسلت جيشاً عرمرماً إلى بلاد المجر ، لإخماد الثورة المذكورة بكل قسوة .

ولكن . . من جهة أخرى ، لقد شنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية ، عدة مرات ، لضمان استقلال الدول البلقانية عنها ، الواحدة بعد الأخرى .

د ـ وأما انكلترا ، فمن المعلوم أن ساستها لم يألفوا السير على « المبادىء العامة » ، بل اعتادوا العمل على الدوام بما تقتضيه مصلحة بلادهم الخاصة ، دون أن يحاولوا أن يستروا سياستهم هذه ببراقع من « المبادىء الخلابة » .

ولذلك فإنهم أخضعوا خططهم حيال « قضايا القوميات » إلى مقتضيات سياستهم العامة . عارضوها في بعض الأحوال ، وأيدوها في أحوال أخرى ، وقيدوها ببعض القيود في بعض الأحوال ، والتزموا حيالها سياسة الحياد في معظم الأحوال .

لأن سياسة انكلترا في أوروبا كانت تهدف ـ طوال القرن التاسع عشر ـ إلى غايتين أساسيتين :

في غرب أوروبا : الحيلولة دون توسع نفوذ فرنسا في سواحل بحر الشمال .
في شرق أوروبا : الحيلولة دون وصول روسيا إلى سواحل البحر المتوسط .

إن سياسة انكلترا الأوروبية ركّزت أنظارها على هذين الهدفين ، في كل شيء ، بما في ذلك قضايا القوميات ، التي كانت أخذت تجرف الكثير من البلاد الأوروبية جرفاً شديداً .

إن سياسة انكلترا في قضية « فرنسا وبحر الشمال » كانت قديمة وعميقة الجذور ، كانت ملكة بريطانيا قد صرحت لسفير فرنسا في عهد هنري الرابع ، بأنها ترى من الضروري أن تبقى البلاد الممتدة على سواحل بحر الشمال « مستقلة عن كلتا الدولتين » . إذ قالت : « لو حاولت أنا أن استولي عليها ، لغضب أخي ملك فرنسا ، ولو حاول هو أن يستولي عليها لغضبت أنا بطبيعة الحال . . فمن الأوفق لمصلحة مملكتينا ، أن تبقى تلك البلاد مستقلة عنا » .

إن ما حدث في تلك الديار في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، أظهر صواب هذه السياسة ، وحمل ساسة بريطانيا على التمسك بها ، بكل ما لديهم من قوة .

لأن فرنسا بعد ما استولت على بلجيكا وهولندا ، فصارت تسيطر على سواحل بحر الشمال ، أخذت تهدد الجزر البريطانية نفسها . نابليون بونابرت ، بعد ما أحكم سيطرته على تلك السواحل أعلن « الحصار البري » على انكلترا ، وعرّضها إلى خسائر فادحة .

ولهذا السبب ، أصرت انكلترا في مؤتمر فيينا الذي انعقد بعد سقوط نابليون ، على توحيد أقطار « البلاد الواطئة » ـ بلجيكا وهولندا ـ لتكوين دولة كبيرة ، تحول دون توسع فرنسا في بحر الشمال .

وعندما ثار البلجيكيون على تلك الدولة سنة ١٨٣٠ ، وأعلنوا استقلالهم عن هولندا ، لم ترتح انكلترا لهذه الحركة ، فلم تعترف بهذه الدولة الجديدة إلا بعد أن أخذت من فرنسا عهداً صريحاً بعدم محاولة ضم تلك البلاد إليها ، وبعد أن فرضت عليها ـ أي بلجيكا ـ « الحياد الدائم » تحت ضمان الدول الأوروبية المعظمة .

وعندما قامت الثورة في بلاد اليونان سنة ١٨٢١ ، خشيت انكلترا من أن يؤدي ذلك إلى « اضعاف الدولة العثمانية » ، وبالتالي إلى « توسع نفوذ روسيا » في تلك

البلاد. ولذلك أبت ـ في بادىء الأمر ـ أن تؤيد الثورة المذكورة ، على الرغم من عطف الرأي العام عليها . ولكنها ، بعد مدة ، عندما لاحظت اشتداد تحمس الرأي العام الأوروبي إلى مساعدة الثورة بصور ووسائل شتى ، رأت من الضروري أن تغير موقفها منها . فقررت نقل « القضية اليونانية » إلى « الميدان الدولي العام » ، لكي لا تترك مجالاً لقيام روسيا بعمل منفرد ، يزيد نفوذها المعنوي في بلاد البلقان . ودعت الدول إلى عقد مؤتمر في لندن للنظر في هذه القضية . وخلال المفاوضات التي جرت بين الساسة هناك ، بذلت جهداً كبيراً لحصر استقلال اليونان في شبه جزيرة مورة ومقاطعة أتيكا ، لكي تبقى حدودها بعيدة عن حدود روسيا بعداً كبيراً . كما أنها أصرت على أن لا تجاوز حدودها الشمالية الغربية « خليج ناردا » في الأدرياتيك . وذلك لكي لا تقترب من السواحل المقابلة لجزيرة كورفو وسائر الجزر اليونانية ، التي كانت عند ذاك تحت حكم انكلترا واحتلالها ، لأنها كانت تدرك بأن وصول حدود دولة اليونان المستقلة إلى تلك السواحل كان يؤدّي إلى انجذاب سكان الجزر المذكورة إليها . . .

هذا ، وبعد حرب القرم ، عندما أيقنت انكلترا أن لا سبيل إلى ترك الإمارتين الرومانيتين ـ مولدافيا وفلاخيا ـ على حالتهما السابقة ، أصرت على الاكتفاء بتوسيع امتيازات الإمارتين المذكورتين ، على شرط أن تبقيا تحت سيادة الدولة العثمانية وأن لا تتحدا . . .

وعندما اشتدت ـ بعد مدة ـ حركة الاتحاد بين الامارتين ، ظلت انكلترا تعارض ذلك أشد المعارضة . وعندما سأل أحد النواب الحكومة « لماذا لم يسمح للامارتين بالاتحاد ، على الرغم من اجماع رأي أهاليهما على ذلك ؟ » أجاب وزير الخارجية ، بكل صراحة وبكل بساطة : « لأن اتحاد الامارتين المذكورتين ، ينافي مصالح بريطانيا العظمى » .

ويظهر من ذلك ، أن الوزير الخطير كان يرى من الطبيعي أن تتغلب مصلحة بريطانيا على « مبدأ حقوق القوميات في تقرير مصيرها » ، ولو كان ذلك في بلاد بعيدة عن الجزر البريطانية بعداً كبيراً .

وفي الأخير ، عندما انتصرت روسيا على الدولة العثمانية ـ سنة ١٨٧٨ ـ واضطرتها إلى ابرام معاهدة سان استفانو المشهورة ، هاجت انكلترا على ذلك ، لأن المعاهدة المذكورة كانت تقضي بتكوين دولة بلغارية كبيرة ، بين نهر الدانوب وبين بحر إيجه ، وذلك كان يعني امتداد النفوذ الروسي حتى البحر المذكور . ولذلك عارضت انكلترا المعاهدة المذكورة معارضة شديدة ، وألّبت الدول عليها ، وعملت على عقد

مؤتمر برلين ، لتسوية الأوضاع الناجمة عن الحرب المذكورة . وفي المؤتمر صرحت ـ على لسان ممثليها ـ بأنها تعارض قيام دولة جديدة على سواحل بحر ايجه ، ونجحت في حمل المؤتمر على تقسيم البلاد العثمانية الممتدة بين نهر الدانوب وبين البحر إلى ثلاث مناطق متوازية : تتكون في الشمالية منها إمارة بلغارية تحت سيادة الدولة العثمانية ، وتنشأ في الوسطى ولاية ممتازة ، تبقى تابعة للدولة العثمانية ، مع التمتع بامتيازات خاصة بها . وأما الجنوبية ـ التي تقع على ساحل بحر ايجه ـ فتعاد إلى حكم الدولة العثمانية المباشر ، دون أن تميز عن سائر بلادها .

وهكذا ، ظلت انكلترا تسير في سياستها الأوروبية على خطة ثابتة ، للعمل بما تقتضيه مصالحها الخاصة ، دون أن تتقيد في ذلك بمبدأ عام ، دون أن تعترف بمبدأ حقوق القوميات اعترافاً صريحاً ، أو تخالف المبدأ المذكور مخالفة تامة .

ومن المعلوم أن سياسة انكلترا الأوروبية أخذت تتغير ـ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحاضر ـ تغيراً جوهرياً . لأنها ، رأت من الضروري أن تتصافى وتتصادق وتتحالف مع فرنسا ، لمقاومة قوة ألمانيا المتعاظمة في البر والبحر . كما أنها انتهت إلى التحالف مع روسيا أيضاً ـ لنفس الغرض ـ في بداية الحرب العالمية الأولى .

ولكن سياستها في قضايا القوميات ، بقيت ـ عند ذلك أيضاً ـ كما كانت قبلاً ، النظر إليها بمنظار مصالحها الخاصة على الدوام .

هـ ـ وأما فرنسا ، فقد سارت ـ تجاه قضايا القوميات ـ على سياسة تتأرجح بين « المعارضة » وبين « المساعدة » .

وذلك كان نتيجة طبيعية للتنازع الذي كان يقوم بين سياسة فرنسا التقليدية ، وبين مبادىء الثورة الفرنسية :

كانت فرنسا تخشى ، منذ أجيال عديدة ، قيام دولة ألمانية قوية على حدودها الشمالية . ولذلك كانت تسعى على الدوام وراء استكمال التدابير التي تكفل إبقاء البلاد الألمانية على ما كانت عليه من التفتت والانقسام . وقد تتوجت مساعي ساسة فرنسا في هذا المضمار بالنجاح التام ، في عهد لويس الرابع عشر ، باتفاقيات « وستفاليا » المشهورة .

ومنذ ذلك التاريخ ، صارت فرنسا تتمسك بحبال هذه السياسة تمسكاً شديداً . والتعليمات التي كانت توجه إلى ممثليها السياسيين ـ من حين إلى حين ـ كانت تكرر وجوب الاستمرار على العمل في هذا السبيل ، وكانت تصرح بأن « اتحاد البلاد الألمانية يكون خطراً هائلاً ، ليس على سلامة فرنسا وحدها ، بل على سلامة سائر

الدول الأوروبية بأجمعها » .

ومن المعلوم أن « الفكرة القومية » ، كانت تدفع البلاد الألمانية نحو « الاتحاد » . فكان من الطبيعي أن تتوجس فرنسا خيفة من نتائج هذه الفكرة ، فتقف حيالها موقف المعارضة .

فضلاً عن أن فرنسا كانت تطمع في إيصال حدودها الشمالية إلى نهر الراين ، لكي تصبح محاطة بحدود طبيعية من جميع الجهات ، حسب نظريات ذلك الزمان .

وغني عن البيان أن هذه السياسة أيضاً كانت تصطدم بمبدأ « حقوق القوميات » لأن سكان البلاد التي تمتد بين حدود فرنسا الراهنة وبين نهر الراين كانوا ألماناً . فكان من الطبيعي أن تكره فرنسا « الفكرة القومية » ، تحت تأثير هذه الملاحظة أيضاً .

ولكن . . . من جهة أخرى ، من المعلوم أن الفرنسيين قاموا ـ في العقد الأخير من القرن الثامن عشر ـ بثورتهم العظمى . ومجلس الثورة المذكور أصدر تصريحه المشهور في « حقوق الانسان » وأقر مبدأ الحرية لجميع الناس . كما صرح بأن « الشعب مصدر جميع السلطات » . وصار الفرنسيون يتباهون ـ بعد ذلك ـ بنشر هذه المبادىء بين الشعوب .

وغني عن البيان أن هذه المبادىء كانت تستلزم ـ بطبيعتها ـ اقرار مبدأ « حقوق القوميات » .

فكان من الطبيعي أن يتبنى هذا المبدأ كثيرون من رجال الفكر والسياسة ، الذين كانوا قد تشبعوا بمبادىء الثورة الآنفة الذكر .

وقد قال «لافاييت» ، في إحدى الجلسات : « إن القومية الألمانية عزيزة علينا ، نحن الفرنسيين ، بقدر ما هي عزيزة على جرمانيا نفسها » .

وأطرى ميشله ـ في دروسه ـ مبدأ القوميات ، وقال : « على فرنسا أن تكون رائدة لأوروبا في هذا المضمار » .

حتى أن أرنست رينان نفسه ، وصف فرنسا بقوله : « حاملة راية القوميات في العالم » ، وقال : « إن كل قومية تتولد وتنشأ ، يجب أن تتلقى من فرنسا التشجيع والمساعدة » .

وأما « لامارتين » ، فقد خطا في هذا المضمار خطوات أوسع من كل ذلك : فإنه عندما تولى وزارة الخارجية ـ سنة ١٨٤٨ ـ وأذاع بيانه المشهور على الدول ، أشار فيه إلى حركات الاتحاد القائمة في إيطاليا وألمانيا ، وقال : « إن فرنسا لن تعارض تلك

الحركات ، ولن تسمح لسائر الدول أيضاً بمعارضتها . وأما إذا حاولت دولة من الدول أن تعارض تلك الحركات بقوة السلاح ، فإن فرنسا ستجد نفسها مضطرة إلى تعبئة قواتها المسلحة ، للدفاع عن حقوق القوميات المشروعة » .

ولكن . . من المعلوم أن فرنسا لم تبق وفيّة لمبادىء ثورتها العظمى . بل تنكرت لها مراراً ، في شتى الميادين ، وفي مختلف المناسبات .

في الواقع أنها كانت أعلنت ـ سنة ١٧٩٠ ـ بأنها تتجرد عن كل نزعة توسعية وتعتبر حدودها الراهنة « مقررة بالمقدرات الأزلية » . ولكنها ـ بعد مرور بضع سنوات على صدور هذا الاعلان ـ عادت إلى عاداتها القديمة ، وأخذت تندفع في سياسة التوسع والفتوحات بحماس منقطع النظير وخاضت غمار حروب متسلسلة ، بغية فرض ارادتها على جميع شعوب القارة الأوروبية طوال عهد نابليون .

وطبيعي أن هذه النزعات المتضاربة تجاذبت السياسة الفرنسية في اتجاهات مختلفة ، وجعلتها تتأرجح في قضايا القوميات ، بين « التأييد والمساعدة » ، وبين « العرقلة والمعارضة » ، حسب الأحوال والظروف .

إنها أيدت الحركات القومية الاستقلالية التي قامت في بلاد اليونان وفي بلجيكا ، حتى أنها ساعدتها فعلاً أيضاً . كما أنها لم تنفك عن اظهار عطفها الشديد على أماني البولونيين في الاستقلال والاتحاد . ولكنها وقفت موقف التردد والتذبذب إزاء حركات الاتحاد التي قامت في ايطاليا : إنها ساعدت مملكة ساردينيا ـ بقواها العسكرية ـ على تحرير لومبارديا وفينيسيا ، وأيديتها في توحيد الأجزاء الشمالية من ايطاليا . ولكنها اتخذت موقفاً مخالفاً لرغبات الأهالي في قضية روما ، وأرسلت جيشاً لقمع الثورة التي كانت قامت على حكم البابا فيها . وفضلاً عن ذلك لم ترتح فرنسا للحركة التي قام بها « غاريبالدي » من جزيرة صقلية ، بغية توحيد الأقاليم الجنوبية مع الشمالية ، وبذلت شتى المساعي لعرقلة تلك الحركات . وعندما أخذ غاريبالدي يزحف نحو روما ، بعد ما أنجز مهمته في صقلية وفي نابولي ، أمرت جيشها بملاقاته ، وحالت بذلك دون وصوله إلى روما .

ومن المعلوم أن مدينة روما لم تنضم إلى المملكة الايطالية فتصبح عاصمة لها ، إلا بعد انسحاب الجيوش الفرنسية منها ، بسبب نشوب الحرب المعلومة بين فرنسا وبين ألمانيا ، سنة ١٨٧٠ .

وأما في قضايا اتحاد ألمانيا ، فقد وقفت فرنسا موقف المعارضة على طول الخط ، على الرغم من تصريحات بعض الرجال المسؤولين وغير المسؤولين .

إن فرنسا لم تظهر وتعلن معارضتها هذه ، في بادىء الأمر . بل سعت وراء « منع الاتحاد » ، عن طريق التأثير على الدول والدويلات الألمانية ، وتشجيعها على التمسك بما كان لها من كيان سياسي واستقلال تام . ولكنها عندما لاحظت تعاظم تيار الاتحاد في مختلف أنحاء ألمانيا ، وشعرت بضرورة اظهار معارضتها علناً ، حاولت أن تدعم موقفها بمبدأ عام ، فقالت : إن مبدأ القوميات يجب أن يقيد ببعض القيود ، مراعاة للمصالح الأوروبية العامة . وهذه المصالح العامة تتطلب حفظ التوازن الدولي القائم وصيانة الأمن والسلام .

وغني عن البيان أن تعبير « مصالح أوروبا العامة » ما كان إلا ستاراً يخفي وراءه « مصالح فرنسا » نفسها .

ويتبين من كل ذلك : أن فرنسا أيضاً نظرت إلى قضايا القوميات بمنظار مصالحها الخاصة ، وعملت بما تقتضيه تلك المصالح ، وإن كانت قد حاولت أن تستر حقيقة سياستها هذه وراء مبدأ « مراعاة مصالح أوروبا العامة » .

و ـ إن « الفكرة القومية » تغلبت على سياسات الدول المعارضة لها وأخذت شكل تيار جارف ، يقتحم ويهدم كل ما يعترض سبيله من حواجز وسدود ، وغيرت معالم خارطة أوروبا السياسية ، بتكوين « الدول القومية » ، كما شرحنا ذلك في بداية هذا البحث .

ـ ٣ ـ

أ ـ مما يلفت النظر أن الكثيرين من الساسة والمفكرين ، في مختلف أنحاء أوروبا ، لم يقدروا ـ في بادىء الأمر ـ القوة الكامنة في « الفكرة القومية » حق قدرها ، فاستخفوا بها ، وهزئوا بنزعات الانفصال والاتحاد التي كانت تستند إليها .

فقد زعم بعضهم أنها وليدة الوهم والخيال ، وقال بعضهم أنها من الآراء الطارئة التي ستذهب مع الريح . واعتبرها بعضهم الآخر من الآراء الهدامة التي تخلق الفوضى وتحول دون استقرار الأمن والسلام . وأخذ الكثيرون منهم يدعون إلى مكافحة هذه الفكرة ، بكل شدّة ، وبكل اهتمام .

ومن الغريب أنه كان بين هؤلاء عدد غير قليل من صناديد السياسة وكبار المفكرين .

كان السياسي النمساوي الشهير « مترنيخ » يهزأ بفكرة الوحدة الايطالية ويقول : « لا رابطة تربط مختلف الأقطار في ايطاليا غير التسمية الجغرافية » .

والسياسي الانكليزي المعروف « ديزرائيلي » وصف « الفكرة القومية » بقوله : « قد خلقها جماعة من الطلاب المحرومين من المخ ، ومن الأساتذة الموغلين في التعصب » .

وأما السياسي الفرنسي الشهير « تيير » فقد قال عن مبدأ حقوق القوميات : « أنا لا أعرف مبدأ أشد سخافة من هذا المبدأ ، وأقدر منه على الهدم والتخريب » .

والأغرب من ذلك ، أن جماعة من رجال الدين الكاثوليك وصموا « الفكرة القومية » بالكفر والضلال : فإن « السينود » الذي جمع في فيينا خمسة وثلاثين اسقفاً سنة ١٨٤٩ ، بعد أن تقدم بالشكر إلى الامبراطور فرانسوا جوزيف ، الذي « تلقى من السماء رسالته السامية في إدارة وتقوية وتوحيد شعوب الامبراطورية » ، أنهى اجتماعاته بقرار يحكم على مبدأ القوميات ، بالحجة التالية : إن « اختلاف اللغات » الذي يستند عليه مبدأ القوميات ، إنما نتج عن « المعصية والضلال » . وهو « دليل صريح على غضب الخالق الأعلى » .

إنهم أرادوا أن يقولوا بذلك : إن الدين لا يقر بناء الدول على أساس القوميات ، ما دامت القوميات تستند إلى اللغة ، واللغة ما هي إلّا أثر من آثار « معصية الانسان ، وغضب الخالق » .

ب ـ ولكن بجانب هؤلاء المعارضين ، وأمثالهم العديدين ، ظهر كثيرون من الكتاب والمفكرين الذين أدركوا ما في الفكرة القومية من قوة خلّاقة ، وتنبأوا بالانقلابات التي ستنجم عنها ، ونصبوا أنفسهم للدفاع عنها .

فإن « فيخته » في ألمانيا ـ في إحدى خطبه التي ألقاها سنة ١٨٠٨ ـ شبّه الفكرة القومية بصور اسرافيل : إنها تحيي الأموات .

كانت ألمانيا عندئذ « في حالة أشلاء تبعثرت عظامها في وادي الأموات ، عظام فقدت كل الروابط التي كانت تربط بعضها ببعض ، وتجردت عن كل ما كان يكسوها ويحركها من عضلات وأعصاب . ولكنها ستتجمع وتنتظم وتعود إلى الحياة ، بفضل الوعي القومي الذي سيعمل عمل « صور اسرافيل » يوم البعث والنشور » .

وقد قال الكاتب الفرنسي « هنري مارتن » في كتاب نشره سنة ١٨٤٧ ما يلي :

« إن القوميات لم تشعر بذاتيتها شعوراً تاماً وحاداً ، في وقت من الأوقات ، بقدر ما صارت تشعر بها الآن ، وإن كان البعض من أصحاب النظريات قد حكموا عليها بالزوال . إنها لم تؤثر في السياسة العامة ـ وتعمل على تجديدها ـ في وقت من الأوقات ، بقدر ما صارت تؤثر فيها الآن ، بكل قوة وثقل . وهناك علائم صريحة تدل على أن مسألة القوميات ـ بجانب المسائل الاجتماعية ـ

ستتغلب ـ خلال السنوات القليلة القادمة ـ على كل المسائل الأخرى ، في كل القارة الأوروبية ، وعلى أن الدول التي لا تستقي حكمة وجودها من هذا المبدأ ، ستتغير تغيراً جوهرياً أو ستتجزأ أو تنحل تماماً » .

والكاتب البلجيكي المشهور « أميل لابولاي » أيضاً قدر قوة الفكرة القومية حق قدرها ، وأدرك ما سينتج عنها حتماً ، إلا أنه نظر إلى تلك النتائج بأنظار يحدوها الخوف والتشاؤم ، حيث قال في مقالة نشرها سنة ١٨٦٨ :

« إني أقف ذاهلاً ومدهوشاً ، عندما أفكر في الانقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس » .

ولكن المفكر الألماني الشهير « ماكس نورداو » عبّر عن رأيه في الفكرة القومية بأصرح العبارات وأجسمها ، حيث قال :

« إن الذين فقدوا البصيرة ، هم وحدهم يزعمون أن الفكرة القومية ، هي من الآراء الطارئة التي لا تلبث أن تندثر ، مثل اندثار الموضات » .

وفي الحقيقة « أن الوعي القومي من الأمور التي تحدث بالضرورة وبصورة طبيعية ، في مرحلة معينة من التطور البشري ، في الأفراد وفي الجماهير ، إنها من الظواهر والحوادث الطبيعية التي لا يمكن تأخيرها ولا منعها ، مثل حوادث الجزر والمد في البحر ، وحرارة الشمس في موسم الصيف » .

ومن المعلوم أن الوقائع والأحداث ، أيدت آراء وتنبؤات هؤلاء وأمثالهم الكثيرين .

ج ـ في الواقع أن بعض الكتاب الذين تضررت دولهم من نشوء الفكرة القومية ـ إذ فقدت من جراء ذلك الكثير من امتيازاتها ، واضطرت إلى التخلي عن الكثير من اطماعها ـ وظلوا ينعتون تلك الفكرة بأقسى النعوت ، ويزعمون أنها كانت مثاراً لحروب كثيرة ، حتى أن أحدهم ادعى أن الخسائر التي سببتها الفكرة القومية ، فاقت كثيراً الخسائر التي نجمت عن البارود والديناميت ، وعن سائر وسائط التخريب والتدمير .

ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر : أن الحروب التي نشبت من جراء « نشوء الفكرة القومية » ، لا تستحق الذكر بالنسبة إلى الحروب التي نشبت دون أن تمتّ بصلة إلى الفكرة القومية .

كما أنه لا يمكن لأحد أن يشك في أن الأوضاع السياسية التي تقررت في أوروبا ـ من جراء نشوء الفكرة القومية ـ لهي أفضل بكثير من الأوضاع التي كانت قائمة فيها قبلاً .

أ ـ ومما هو جدير بالذكر والملاحظة : أن جميع الآراء التي أبديت ، والأبحاث التي نُشرت في « الفكرة القومية » وفي « مبدأ حقوق القوميات » ، خلال القرن التاسع عشر ، كانت تنحصر بالشعوب الأوروبية وفروعها ، ولم تشمل الشعوب الآسيوية والافريقية .

لأن جميع المفكرين الأوروبيين كانوا يزعمون أن تلك الشعوب ليست « متأخرة » فحسب ، بل هي « محرومة من قابلية التقدم والتمدن » أيضاً . ولذلك فهي لا تستحق الحقوق التي تستحقها الشعوب الأوروبية .

حتى الكتّاب الذين كانوا التزموا مبدأ « حقوق القوميات » أشد الالتزام ، وتحمّسوا له أشدّ التحمّس ، لم يخرجوا بآرائهم في ذلك خارج نطاق الأوروبيين ، ولم يسلموا بمثل تلك الحقوق للشعوب الآسيوية والافريقية .

إن أبرز مظاهر هذه الحالة الفكرية ، تجلّت لي في كتاب مطبوع باللغة الافرنسية ، سنة ١٨٦٠ ، في « مبدأ القوميات » .

كان المؤلف « ماكسيمين دولوش » من أشد المتحمسين للمبدأ المذكور : أنه كان في رومانيا ، عندما اندفع أهالي الإمارتين ـ فلاخيا ومولدافيا ـ يطالبون بـ « الاتحاد » ويعملون في سبيل الاتحاد ، على الرغم من مخالفة الدول الأوروبية المعظمة لذلك . وشاهد بعينيه مظاهر ذلك التيار القومي الشديد .

كما أنه كان في إيطاليا سنة ١٨٥٩ ، عندما اندفع الايطاليون ، يصوّتون للوحدة بحماس منقطع النظير . وشاهد بأم عينيه كيف كان الناس يؤلفون قوافل طويلة ، يشترك فيها الشيوخ والشبان ، الرجال والنساء ، من أهل المدن والأرياف . . . ويصفقون للوحدة ، بسرور وابتهاج ، ولذلك نرى المؤلف يسجل في كتابه مناظر هذا الاندفاع بكل تقدير واعجاب ، ويدافع عن حقوق القوميات عن علم وايمان ، حتى أنه يقول بوجوب تحقيق وحدة ألمانيا أيضاً ، مخالفاً في ذلك معظم مفكري فرنسا وكتّابها .

ومع كل ذلك ، نراه ، عندما يذكر شعوب افريقية الشمالية ـ بمناسبة من المناسبات ـ ، يقول بوجوب ادخالها تحت حكم دول جنوب أوروبا ، وبعد أن يقسم المغرب الأقصى ، والأوسط والأدنى ـ مع ليبيا ـ ، بين اسبانيا وفرنسا وايطاليا ، يرى وجوب ادخال مصر تحت حكم اليونان .

ومن الغريب أن « ماكس نورداو » ـ الذي ذكرتُ آنفاً ما قاله عن مبدأ

القوميات ـ أيضاً لم يفكر في تشميل المبدأ المذكور إلى آسيا وافريقيا ، بل قال ـ في إحدى مقالاته عن « المستقبل » : « ان شمال افريقيا سيكون مهجراً ومستوطناً للشعوب الأوروبية ، وأما سكانه الحاليون ، فسيدفعون نحو الجنوب إلى الصحراء الكبرى . . . إلى أن يفنوا هناك . . . » .

ب ـ إن أسباب هذه النزعة الفكرية الغريبة ، تعود ـ كما قلتُ آنفاً ـ إلى زعم الأوروبيين بأن شعوب آسيا وافريقيا محرومة من « قابلية التمدن والتقدم » فكان من الطبيعي أن تزول تلك النزعة بزوال ذلك الزعم .

وهذا ، ما بدأ يحدث ، منذ أوائل القرن الحاضر .

ومن المعلوم أن شرف البرهنة على بطلان مزاعم الأوروبيين في هذا المضمار بدلائل فعلية حاسمة ، يعود إلى الأمة اليابانية .

فإنها بنهضتها السريعة والخاطفة ، وبوصولها إلى مصاف أرقى الأمم الأوروبية في مختلف ميادين العلم والحضارة ، خلال بضعة اجيال ، برهنت على أن الشعوب غير الأوروبية ليست محرومة من قابلية التقدم والتمدن ، كما أنها ليست عاجزة عن ايجاد السبل التي تساعدها على التقدم بسرعة مضاعفة ، تكفي لتلافي ما فات عليها خلال سني الركود والتأخر .

والأحداث التي توالت بعد ذلك ، أتت ببراهين جديدة على هذه الحقائق من جهات شتى .

وصار الأوروبيون والأمريكيون يدركون بأنه لا يجوز ولا يمكن حصر « مبدأ القوميات » في حدود بعض الأمم دون غيرها ، وانتهوا إلى التسليم بضرورة تشميل هذا المبدأ على جميع الأمم .

ج ـ إن « ويلسون » الذي كان رئيساً للولايات الأمريكية المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى عمل كثيراً لتعميم « حق تقرير المصير » ، والاعتراف به بالنسبة إلى غير الأوروبيين .

إلا أن المبادىء التي بشر بها وعمل من أجلها ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها ، ظلّت مبتورة ، لسببين أساسيين :

أولاً : إن حق تقرير المصير لم يقرر إلا بالنسبة إلى الشعوب الآسيوية والافريقية التي كانت تابعة إلى الدول المغلوبة . وأما التي كانت تابعة إلى الدول المنتصرة ، فقد تركت محرومة من هذا الحق .

ثانياً : إن حق تقرير المصير الذي اعترف به للشعوب الآنفة الذكر ، علق على نظام الانتداب ، وهذا النظام ـ بالشكل الذي نفذ به فعلاً ـ صار ستاراً يخفي وراءه سيطرة المستعمرين وجشعهم الاستغلالي البغيض .

فإن الأسباب الموجبة لتقرير نظام الانتداب كانت تتلخص بما يلي :

« إن الشعوب المتأخرة يجب أن تمنح حق تقرير مصيرها وإدارة نفسها بنفسها . ولكنها في حالتها الحاضرة متأخرة ، فيجب أن توضع ـ لمدة من الزمن ـ تحت انتداب دولة راقية ، تقوم برعايتها وارشادها ، إلى أن تبلغ مرتبة النضوج الاجتماعي والسياسي الضروري للاستقلال » .

يتبين من ذلك : أن هذا النظام كان بمثابة الاقتداء بنظام « الوصاية على القاصرين » المعروف في كل البلاد . أنه كان يشبه الشعوب المتأخرة بالقاصرين . ويعيّن لكل منها وصياً ، يرعى شؤونها إلى حين بلوغها ما يقابل سن الرشد .

غير أن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذا النظام حادت عن الغاية المذكورة ، وأبعدتها عنها بعداً كبيراً .

إذ من المعلوم أن أهم الشروط التي يطلب القاضي توفرها في الشخص الذي سيعهد إليه مهمة الوصاية ، هو أن يكون عطوفاً على القاصر وأميناً على أمواله ومصالحه .

ولكن الانتدابات مُنِحت للدول التي كانت استولت فعلاً على البلاد المنتدبة ، وكانت تخضعها لمصالحها الخاصة ، بعد أن ظلت تطمح في ذلك ، وتعمل من أجل ذلك ، منذ سنين طويلة . وذلك كان بمثابة « نصب الغاصبين أوصياء على القاصرين » ، بعد أن كانوا قد استولوا على أملاك هؤلاء ، غصباً وعدواناً .

ولذلك ، فقد نظام الانتداب كل الفوائد التي كان يذكرها واضعوه .

د ـ ومن كل ذلك ، فإن « الفكرة القومية » أخذت تتغلغل في نفوس الشعوب الآسيوية والافريقية أيضاً . فاضطرَّت الدول الأوروبية والأمريكية ـ شيئاً فشيئاً ـ ، إلى الاعتراف بحق تلك الشعوب أيضاً في تقرير مصيرها ، وذلك بين الحربين العالميتين ، وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الثانية .

فنستطيع أن نقول الآن : إن القرن التاسع عشر كان « عصر القوميات » بالنسبة للشعوب الأوروبية وحدها . وأما القرن العشرون فصار ـ أو سيصير ـ « عصر القوميات » بالنسبة لسائر الشعوب بأجمعها .

التعريفات والنظريات

(نظرات عامة)

- ١ -

ما هي الأمة ؟

ما هي الصفات الأساسية التي تميّز الأمم بعضها عن بعض ؟

ما هي العوامل التي تجعل بعض الجماعات البشرية تشعر بأنها أمة واحدة ، ومن ثم تنزع إلى تقوية كيانها الخاص بتكوين دولة خاصة بها ؟

إن الأجوبة التي أعطيت عن هذه الاسئلة ، في الأزمنة المختلفة ، في مختلف البلاد ، من قبل مختلف الباحثين ، والمؤرخين ، والمفكرين والساسة . . . اختلف بعضها ، فكانت متنوعة ، ويمكننا أن نلخصها بما يلي :

أولاً ، إن التفكير السياسي العام تطور كثيراً ، خلال القرنين الماضيين . فكان من الطبيعي أن يتطور « مفهوم الأمة » في أذهان الباحثين تبعاً لتطور التفكير السياسي العام .

ثم ، إن قضايا القوميات ما كانت ترتسم أمام أنظار المفكرين على شكل واحد ، في كل البلاد ، كما أنها ما كانت تثير اهتمامهم في درجة واحدة . إذ كانت هناك دول مؤلفة من أمم عديدة ، وأمم موزعة بين دول عديدة ، ودول متجانسة من حيث القومية . وطبيعي أن اهتمام معظم الباحثين في قضايا القوميات اختلف باختلاف أوضاع بلادهم في هذا المضمار .

وفي الأخير . إن قضايا القوميات لم تكن من القضايا النظرية البحته . بل كانت من القضايا التي تتصل بسياسة الدول اتصالاً وثيقاً . ومن المعلوم أن للدول مطامع

ونزعات ، وطبيعي أن قبول هذه النظرية أو تلك ، كان يؤثر في الخطط السياسية تأثيراً كبيراً . وغني عن البيان أن معظم المفكرين والكتّاب كانوا يتأثّرون بنزعات بلادهم ومصالحها ، فيبحثون عن أوفق التعاريف والنظريات لخدمة تلك المصالح والنزعات . ويبذلون مجهوداً كبيراً لتبرير وترويج تلك النظريات .

وأما الباحثون الذين يستطيعون أن يسموا بتفكيرهم فوق أمثال هذه النوازع والاعتبارات ، فكانوا قليلين ، بطبيعة الحال .

ولهذه الأسباب المختلفة ، تعددت التعريفات ، واختلفت النظريات ، وقام حول بعضها أعنف المناقشات .

ولكن الحركات القومية ـ في مختلف البلاد ـ قامت وسارت بدفع القوى الاجتماعية ، وفق ما اقتضته سنن الحياة السياسية ، وانتهت في معظم الأحوال إلى نتائج واقعية ، كانت بمثابة « برهان فعلي » على صحة بعض النظريات وبطلان بعضها الآخر .

ولذلك ، يترتب علينا ، عندما ندرس التعاريف والنظريات المختلفة ، أن نأخذ هذه الأمور كلها بنظر الاعتبار : فنتبع تاريخ نشوء النظرية ، والظروف المحيطة بها ، والمناقشات التي قامت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها . . لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

ـ ٢ ـ

أ ـ يحسن بنا أن نبدأ استعراضنا للتعاريف والنظريات ، بتعريف يعود إلى أواسط القرن الثامن عشر : التعريف المسطور في « الانسيكلوبدي » Encyclopedie ـ أي : الموسوعة ـ المشهورة التي نشرت تحت إشراف « ديدرو » Diderot و « دالامبير » D'Alambert .

ومن المعلوم أن الموسوعة المذكورة تعتبر أصدق مرآة للتفكير العلمي والفلسفي والسياسي الراقي ، الذي كان سائداً في محافل الباحثين ، في ذلك الزمان ، ليس في فرنسا وحدها ، بل في أوروبا بأجمعها .

ولذلك يجدر بنا أن نقف قليلاً عند التعريف المسطور فيها .

لقد شرحت « الانسيكلوبدي » كلمة « الأمة » Nation بما يلي :

« اسم جمع ، يستعمل للدلالة على كمية كبيرة من الناس ، الذين يعيشون على قطعة من

الأرض ، داخل حدود معينة ، ويخضعون لحكومة واحدة » .

كما أنها شرحت كلمة الدولة Etat بما يلي :

« اسم جنس ، يدل على جماعة من الناس الذين يعيشون معاً ، تحت حكومة واحدة ، في حالة سعادة أو شقاء » .

يظهر من ذلك : أن الانسيكلوبيديين ما كانوا يميزون بين الجماعة التي تؤلف « الأمة » ، وبين الجماعة التي تعرف باسم « تبعة الدولة ورعاياها » .

إن نظرتهم للدولة والأمة ، حسب ما يظهر من هذين التعريفين ، كانت تستلزم اعتبار جميع رعايا الدولة الواحدة أمة واحدة ، بقطع النظر عما قد يكون بينهم من فروق واختلافات من وجوه عديدة . وبعكس ذلك ، أنها كانت تستلزم اعتبار الناس الذين يخضعون لدولتين مختلفتين ، منتسبين إلى امتين مختلفتين ، دون الالتفات إلى ما قد يكون بينهم من مشابهة كبيرة ، بل مجانسة تامة .

مثلاً : إن أهالي برلين وبون وفرانكفورت ، كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم ينتسبون إلى دول مختلفة ، في حين أن أهالي فيينا وبودابست وبراغ وزاغرب كان يجب أن يعتبروا من أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون لدولة واحدة هي امبراطورية هابسبورغ .

وكذلك أهالي روما وفلورنسا ، ونابولي كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم يخضعون لدول مختلفة ، في حين أن الاتراك والأروام ، والعرب ، والبلغار ، والأكراد ، والأرمن ، والألبان . . كان يجب أن يعتبروا أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون إذ ذاك لدولة واحدة ، هي الدولة العثمانية .

وغني عن البيان أن هذه النظرة كانت خاطئة تماماً . إنها كانت وليدة ملاحظات سطحية ، تشبه -إلى حد كبير- النظرات البدائية التي كانت تخلط بين الحيتان والاسماك ، أو بين الخفافيش وبين الطيور . من المعلوم أنها كانت تعتبر الحيتان من الأسماك ، لأنها تعيش مثلها في البحار ، وكانت تعتبر الخفافيش من الطيور ، لأنها تطير مثلها في الهواء .

إن البحث العلمي يقتضي ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات البشرية في حد ذاتها ، بقطع النظر عن تبعيتها إلى دولة واحدة أو دول متعددة ، وبقطع النظر عما إذا كانت منفردة في الخضوع للدولة ، أو مشتركة مع غيرها في هذا الخضوع .

والحركات القومية في مختلف البلاد قامت على أساس « ثورة الأمم على الدول » ،

واستهدفت في بعض الأحوال انفصال « الأمة » عن « الدولة » التي كانت تحكمها ، وسعت ، في أحوال أخرى ، وراء توحيد شعوب « الأمة » التي كانت موزعة بين « دول » متعددة ، لتكوّن منها « دولة قومية » واحدة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن كل الأبحاث العلمية ، وكل الوقائع التاريخية ، أظهرت خطأ الانسيكلوبيديين في هذا المضمار .

وأصبح الآن من الأمور المسلمة لدى الجميع أن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة .

في الواقع أن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة . ولكن كيان الأمة لا يتوقف على وجود الدولة . والأمة تكون موجودة ، ولو لم تكن قد توصلت بعد إلى تكوين « الدولة القومية » ، التي ترعى شؤونها ، أو ولو كانت قد فقدت الدولة الخاصة بها .

ب ـ ومما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تظهر إلى أنظار الباحثين في جميع البلاد في وقت واحد .

فإن الألمان ، لاحظوا الفرق بين الدولة وبين الأمة ، قبل الفرنسيين والانكليز . لأن كثرة الدول الألمانية كانت تظهر إلى العيان الفرق بين الانتساب إلى الدولة الواحدة وبين الانتساب إلى الأمة الواحدة . ولذلك اصطلح الألمان على تسمية كل واحد من هذين المعنيين بكلمة خاصة : فصاروا يعبرون عن الانتساب إلى الدولة بكلمة Nationalitat ، والانتساب إلى الأمة بكلمة Volkstum .

ولكن الفرنسيين ، تأخروا كثيراً في ادراك هذه الحقيقة . لأن فرنسا كانت قد وصلت قبلاً إلى حالة « دولة قومية » تقريباً ، والفرق بين « الأمة الفرنسية » وبين « رعايا الدولة الفرنسية » كان قد أصبح ضئيلاً من الوجهة العملية . ولذلك استمر الفرنسيون على تسمية المفهومين بكلمة واحدة ، حتى بعد أن انتبهوا إلى ما بينهما من فروق هامة ، من الوجهة النظرية .

ولذلك لم يتباعد الفرنسيون من تعريف الانسيكلوبيديين إلا بمرور الزمان وبصورة تدريجية .

والاكاديمية الفرنسية ، اقتفت أثر هؤلاء في بادىء الأمر . وعرَّفت الـ Nation ، في قاموسها بالعبارات التالية :

« مجموع الأشخاص المولودين في البلاد ـ أو المتجنسين بجنسيتها ـ والعائشين تحت رعاية حكومة واحدة » .

ولكن ، بعد مدة ، شعرت بعدم كفاية هذا التعريف ، فأضافت إليه الفقرة التالية :

« ويطلق كذلك على مجموع المواطنين الذين يؤلفون هيئة اجتماعية ، متميزة عن الحكومة التي تدبر شؤونها » .

وأما ليتره Littré فقد ذكر في قاموسه « الخضوع للدولة » ـ خلال تعريف كلمة الأمة ، إلا أنه صرح بعدم ضرورة ذلك لتكوين الأمة ، إذ بدأ تعريفه بالعبارات التالية :

« مجموعة أناس يسكنون بلاداً واحدة ، ويخضعون أو لا يخضعون لحكومة واحدة . . »

والانكليز سلكوا في هذا المضمار مسلكاً مماثلاً لمسلك الفرنسيين . والانسيكلوبيدية البريطانية ، صرحت خلال تعريفها كلمة Nation بأنه « ليس من الضروري أن تكون معترفاً بها كوحدة سياسية مستقلة » ، وذلك يعني ـ بطبيعة الحال ـ أنه ليس من الضروري أن يكون لها دولة خاصة بها . .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكّد أن التمييز بين الدولة والأمة ، أصبح من الأمور التي يسلم بها جميع الباحثين في جميع البلاد .

ج ـ يرى بعض الكتّاب والباحثين في فرنسا : أن كلمة Nation يجب أن تخصص للدلالة على الأمة التي لها دولة خاصة بها ، وأما الامم التي تكون محرومة من دولة مستقلة ، فيجب أن تسمّى باسم الـ Nationalité .

فإن « رونه جوهانه » R . Johannet الذي نشر خلال الحرب العالمية الأولى كتاباً مفصلاً عن « مبدأ القوميات » التزم هذه التسمية بشدة .

والمؤرخ المفكر « هنري بر » Henri Berr الذي أشرف على نشر « الكليات التاريخية » المعروفة تحت عنوان « تطور البشرية » ـ والذي تولى كتابة مقدمة لكلّ مجلد من مجلداتها ـ هو أيضاً التزم هذا التمييز . فقال ما يلي في المقدمة التي كتبها للمجلد الباحث عن « يقظة القوميات خلال القرن التاسع عشر » :

« إن ناسيوناليته Nationalité جماعة بشرية ، تنزع : إما إلى تكوين أمة تحكم نفسها بنفسها ، أو إلى الاندماج في أمة موجودة قبلًا ، بسبب بعض العلائق القائمة بينها . ولا ينقص الـ « ناسيوناليته Nationalité ـ لكي تصبح « ناسيون » Nation إلا الدولة Etat التي تكون خاصة بها ، أو تكون مقبولة منها ، بحريّة » .

ولكني أعتقد أن التفريق بين الأمة المستقلة والأمة غير المستقلة إلى هذا الحد ،

تعقيد لا مبرر له ولا فائدة منه ، لا من الوجهة النظرية ولا من الوجهة العملية .

لأن الأمة ، قد تفقد استقلالها ـ فتنحرم من الدولة الخاصة بها ـ من جراء استيلاء دولة أقوى منها على بلادها ، ثم تستعيد استقلالها . وتكوِّن من جديد دولة خاصة بها ـ بعد مدة قصيرة أو طويلة . وغني عن البيان أن ذلك لا يغير ماهية الأمة ، فلا يستلزم تغيير تسميتها .

فإن الحبشة مثلاً كانت مستقلة حتى سنة ١٩٣٦ ، ولكن في السنة المذكورة استولت جيوش موسوليني على بلاد الحبشة ، وقضت على الدولة الحبشية ـ إلا أن الحبشة استعادت استقلالها خلال الحرب العالمية الثانية فأصبحت ذات دولة خاصة بها .

فإذا عملنا بما يقترحه جوهانه وهنري بر ، وجب علينا أن نقول : إن أهالي الحبشة كانوا في حالة « ناسيون » ثم تحولوا إلى حالة « ناسيوناليته » وفي الأخير عادوا إلى حالة « ناسيون » وكل ذلك في مدة تقل عن عشر سنوات .

أفليس من الأوفق للعقل والمنطق أن نقول بكل بساطة : « الأحباش أمة ، كانت مستقلة ، ثم فقدت استقلالها ، ثم عادت فاستقلت مرة أخرى » ؟

ولكن هناك أمراً أهم من ذلك أيضاً :

من المعلوم أن بعض الامم تكون مجزأة ، وموزعة بين دول عديدة . كما كانت الأمة الألمانية قبل اتحادها ، وكما هي الأمة العربية في الحالة الحاضرة . فماذا يجب أن يسمى كل واحد من هذه الأجزاء المختلفة ، التي تتمتع بدولة خاصة بها ؟

لا كلمة « ناسيون » ولا كلمة « ناسيوناليته » ، بالمعنى الذي يذكره هنري بَرّ ، تستطيع أن تعبر عن أوضاع هذه الأجزاء . فهل يجب أن نستحدث كلمة ثالثة للدلالة عليها ؟

إني أرى في كل ذلك تعقيداً لا مبرر له أبداً . فأقول : إن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة فصلاً تاماً .

وأكرر القول : بأن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة بها . إلا أنها تكون موجودة قبل أن تتوصل إلى تكوين الدولة ، كما أنها تبقى « امة » ذات كيان خاص ، ولو فقدت الدولة الخاصة بها ، وتكوّن « امة واحدة » ، ولو تعددت الدول التي ترعى شؤونها . . .

فالأمة شيء ، والدولة شيء آخر .

د ـ قد يخطر على البال هذا السؤال ، في هذا المضمار :

لماذا لم يفرق الانسيكلوبيديون بين الأمة وبين الدولة ، فوقعوا في هذا الخطأ العظيم ، على الرغم من روح التعمق الذي أظهروه في أمور أخرى ؟

إني اعتقد أن سبب ذلك يعود إلى نوع التفكير السياسي الذي كان سائداً خلال القرن الثامن عشر : إن أذهان المفكرين والساسة كانت تهتم ـ قبل كل شيء ـ بالدولة ، وكانت تبحث عن أفضل أشكال الدولة وأوفقها لضمان سعادة الشعب ورفاهيته . كما أنها كانت تدرس حقوق الدولة وواجباتها ، وتتحرى منشأ تلك الحقوق والواجبات . ونستطيع أن نقول ، ان أبحاثهم كانت تحوم حول أمرين : الدولة التي تحكم ، والتبعة ـ أو الرعايا ـ التي تخضع لحكمها . وأما أنواع رعايا الدولة وخصائصها ، فما كانت تثير اهتمام الباحثين وتشغل أذهانهم ، لأنها كلها كانت تتساوى في الخضوع للدولة .

وأما أنواع الشعوب التي تحكمها الدولة الواحدة . . . والشعب الحاكم والشعوب المحكومة . . . وشعب الأكثرية ، وشعوب الأقلية . . . فإن كل ذلك لم يسترع اهتمام الباحثين إلّا بعد أن تقرر مبدأ « سيادة الشعب » ، وصار هذا المبدأ يسود على شؤون الدولة . عندئذ ، وعندئذ فقط ، أخذ يظهر إلى العيان الفرق بين الدولة وبين الأمة ، وبدأ النزاع بين الأمم والدول ، وقامت الحركات القومية في مختلف البلاد ، بأشكالها المختلفة .

إن الإنسيكلوبيديين كانوا بعيدين عن ذلك العهد .

ـ ٣ ـ

أ ـ إن أشهر وأهمّ تعريفات القومية ، التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر ، كان التعريف الذي تقدم به « مانتشيني » الايطالي .

كان مانتشيني Mancini هذا استاذاً في جامعة تورينو ، عندما كانت المدينة المذكورة عاصمة مملكة ساردينيا ، قبل الوحدة الايطالية . وقد جعل موضوع درسه الافتتاحي Prelezione ـ الذي ألقاه في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٨٥١ ـ « الأمة كأساس لحقوق الدول » .

وخلال بحثه في هذا الموضوع ، عرّف « الأمة » بما يلي :

« الأمة مجتمع طبيعي من البشر ، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل ، والعادات ، واللغة . . من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي » .

وهذا كان أول تعريف يحاول تحديد « معنى الأمة » بوجه عام ، بأسلوب علمي صريح .

في الواقع أن « الأمة » كانت صارت موضوع كتابات وأبحاث كثيرة ، قبل ذلك التاريخ أيضاً . وهذه الأبحاث لم تخل من بعض التعريفات .

مثلاً ، « فيخته » Fichte الألماني كان عرّف الأمة الألمانية - سنة ١٨٠٨ - بقوله هي « جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية » . ولكنه لم يحاول أن يعرّف « الأمة » بوجه عام .

ومدام دوستال Mm De stael الفرنسية كتبت العبارات التالية ، سنة ١٨١٥ : « إن اختلاف اللغات ، والحدود الطبيعية ، وذكريات تاريخ مشترك ، كل ذلك يتضافر ، بين الناس ، على تكوين هذه الأشخاص الكبيرة التي تعرف باسم الامم » . ولكنها قالت ذلك بصورة عرضية ، خلال وصف ملاحظاتها عن المانيا ، دون أن تتوسع وتتعمق في الموضوع ، ودون أن تحاول الوصول إلى تعريف صريح .

وقد نُشرت بعد ذلك أيضاً كتابات مماثلة لما سبق ، في مختلف البلاد ، بمختلف اللغات . ولكنها - كلها - ظلّت بعيدة عن شكل تعريف صريح وعام .

ولذلك يعتبر مؤرخو الفكرة القومية التعريف الذي قدمه مانتشيني في درسه الافتتاحي الآنف الذكر ، أول التعريفات العلمية التي استهدفت تحديد معنى الأمة وتعيين عناصرها ، بوجه عام .

فيجدر بنا أن نقف طويلاً عند هذا التعريف ، لندرس مضامينه ، دون أن ننسى أنه يعود إلى بداية سنة ١٨٥١ .

ب - إن أول ما يجب ملاحظته في هذا المقام ، أن تعريف مانتشيني لم يرد في مقالة سياسية ، أو خطبة حماسية ، بل إنما ورد في صلب دروس جامعية تتناول المسائل الحقوقية .

في ذلك التاريخ ، كانت النزعات والحركات القومية قد ظهرت وأخذت تعمل بنشاط في كثير من البلاد ، ولكنها ما كانت توصلت إلى نتائج فعلية إلّا في بقعتين صغيرتين من القارة الأوروبية : إحداهما في غرب القارة ، في بلجيكا ، والثانية في شرق القارة ، في بلاد اليونان . وأما في سائر البلاد الأوروبية ، فإنها كانت لا تزال في حالة نزعة وفكرة ، تطالب وتكافح ، وتصطدم بمقاومة الحكومة لها ، بل تتعرض إلى اعتسافاتها .

إن آراء مانتشيني أضفت على تلك النزعات والحركات القومية قوة نظرية جديدة . لأنها أدخلت القومية إلى ميدان الحقوق الدولية . وذلك أثار ثائرة بعض الدول : فقد أمر ملك الصقليتين ـ في نابولي ـ بمصادرة أملاك مانتشيني ، ومنع انتشار كتابه ، واحتج امبراطور النمسا على حكومة ساردينيا ، وطلب منها منع تدريسه .

ولكن ، آراء مانتشيني قد انتشرت ـ على الرغم من كل ذلك ـ ليس في إيطاليا وحدها ، بل في مختلف أنحاء أوروبا أيضاً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني يشغل مكانة خاصة في تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد الأوروبية .

ج ـ يبدأ مانتشيني تعريفه للأمة بقوله : « الأمة مجتمع طبيعي من البشر » .

إن وصف المجتمع الذي يؤلف الأمة بـ « الطبيعي » يدل على نظرة علمية هامة .

من المعلوم أن بعض الجماعات والجمعيات تتكون من جراء اتفاق بعض الأفراد ، عن تفكير وروية ، خدمة لأغراض معينة .

إن التعريف الذي يقدمه مانتشيني عن الأمة ، يميّزها عن أمثال هذه الجماعات والجمعيات ، ويصرح بأنها « مجتمع طبيعي » . وذلك يعني : أنها تنشأ وتتطور بدافع من طبيعة الحياة الاجتماعية ، لا من ارادة الاشخاص وترتيباتهم .

فلا شك في أن هذه الفقرة من التعريف ، صحيحة تماماً ، ومهمة جداً .

د ـ ولكن التعريف يذكر ـ بعد هذه الفقرة ـ أنواع الروابط التي تربط أفراد الأمة بعضها ببعض ، وتدخل بينها « وحدة الأصل » .

غير أن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على أن « وحدة الأصل » من الأمور التي لا تتحقق في أية أمة من الأمم ، على الاطلاق .

من المعلوم أن ما نعرفه عن أصول الأمم يأتينا من مصدرين مختلفين : الأبحاث التاريخية ، والأبحاث الانثروبولوجية .

فإن الدراسات التاريخية تعلمنا عن الشعوب والأقوام التي دخلت كل بلد من البلاد ، في مختلف أدوار التاريخ . وحكمتها أو استوطنتها مدة قصيرة أو طويلة .

وأما الأبحاث الانثروبولوجية . فتعلمنا « الأوصاف الرسية » Racial الجسمانية التي يتصف بها السكان الحاليون من ناحية ، وهياكل السكان السابقين من ناحية

أخرى . وتوصل سلسلة معلوماتنا في هذا المضمار إلى الأزمنة القبتاريخية أيضاً .

وقد تبين من هذين النوعين من الدراسات والأبحاث ، بأنه : لا توجد أمة ينحدر جميع أفرادها من أصل واحد . بل أن كل أمة من الامم تتألف من أفراد منحدرين من أصول مختلفة . حتى أن أعرق وأقدم الامم الحالية في « الوحدة السياسية ، والتجانس القومي » بعيدة عن التجانس في الأصل والدم بعداً كبيراً .

فنستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني خاطىء في هذه النقطة .

فوحدة الأصل ، لا يجوز أن تعتبر من الصفات المميزة لأمة ، بوجه من الوجوه .

هـ - في الواقع أن أبناء الأمة الواحدة ، يعتبرون بعضهم البعض « أقارب وأشقاء » ، كأنهم منحدرون من أصل واحد . كما أنهم يسمون أسلافهم باسم « الأجداد » بوجه عام .

ولكن هذه القرابة ، التي يشعر بها ويتكلم عنها أبناء الأمة الواحدة هي « قرابة معنوية » ، تنشأ من الروابط الاجتماعية المختلفة - ولا سيما من الاشتراك في اللغة وفي التاريخ . فلا تدل - بوجه من الوجوه - على قرابة الأصل والدم .

ومما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تلفت أنظار كتاب العرب ومفكريهم ، منذ القدم :

من المعلوم أنهم قسموا العرب إلى بائدة وعاربة ومستعربة . وغني عن البيان أن تعبير « العرب المستعربة » يدل على أنهم كانوا يعرفون أن العرب ليسوا من أصل واحد . كما أنهم كانوا يشعرون بأن العروبة لا تتوقف على وحدة الأصل .

إن الجاحظ بيّن ذلك بصراحة تامة : لأنه - في مواضع عديدة من كتاباته المختلفة - ذكر أو نقل عبارات وأقوالاً عديدة تنم عن نظرات دقيقة في هذه القضية :

وقد كتب في البيان والتبيين : « قالوا : أن المشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرحم » .

وقال في إحدى رسائله : أن الاستواء « في التربة واللغة والشمائل والهمة ، والأنف والحمية ، وفي الاخلاق والسجية . . » . . . يقوم « مقام الولادة والأرحام الماسة » .

ومن المعلوم أن ابن خلدون - في مقدمته - تكلم كثيراً عن « العصبية » وعن الدور الذي تلعبه في تكوين الدول وتطويرها ، ولكنه لم يحصر العصبية بالقرابة المادية ، بل شملها على القرابة المعنوية أيضاً وتكلم عن « نسب الولاء » بجانب

« نسب الرحم » ، وقال : أنه يترتب على نسب الولاء كل ما يترتب على نسب الرحم .

ومهما كان الأمر ، إن « وحدة الأصل » ، يجب أن تُخرج من كل تعريف يتعلق بمعنى الأمة .

فمن الأوفق الاستعاضة عن ذلك بـ « وحدة التاريخ » لأن « وحدة التاريخ » ، هي التي تلعب أهم الأدوار - في تكوين « القرابة المعنوية » التي أشرت إليها آنفاً ، وفي توليد « وهم وحدة الأصل » الذي يسود الأذهان .

و - وأما الفقرات الأخرى من تعريف مانتشيني ، فليس فيها ما يستوجب النقد والاعتراض .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نتساءل : هل هي وافية لتعريف « معنى الأمة » تعريفاً تاماً ؟ أم يجب أن يضاف إلى الصفات التي يتضمنها التعريف المذكور ، صفات أخرى ، لإتمام « معنى الأمة » ، وتحديد مقوماتها ؟

وقد بحث كثيرون من علماء الاجتماع والحقوق والتاريخ والسياسة . . في هذه المسائل ، وتقدموا بتعريفات تتضمن عناصر أخرى ، زيادة على التي ذكرها مانتشيني .

أنا لا أرى لزوماً لاستعراض وتفصيل تلك التعاريف المختلفة . وسأكتفي بتسجيل وذكر الصفات والمقومات التي اقترحها الباحثون والكتّاب ، في مختلف البلاد ، في هذا المضمار :

وحدة الثقافة ، وحدة الدين ، وحدة الدولة ، وحدة التاريخ ، الاشتراك في آلام الماضي ، الاشتراك في آمال المستقبل ، وحدة المصالح ، وحدة الحياة الاقتصادية . . .

ز - ما هي أوجه الخطأ والصواب في هذه الآراء والمقترحات ؟

إن أصحاب كل واحد منها ، قد استندوا إلى بعض الوقائع والأمثلة .

لأن الروابط التي تربط أفراد كل أمة من الأمم ، كثيرة ومتنوعة . كما أنها لا تخلو من الاختلاف من أمة إلى أمة .

وأما ما يجب الاعتناء به في هذا الأمر ، فليس استقصاء جميع الروابط ، بل هو تعيين الأهم والأعم منها ، وذلك بتمييز الأساسية والأصلية عن العرضية والفرعية منها . وبتعبير أقصر ، هو : تعيين المقومات الأساسية ، التي لا تكون أمة بدونها .

- ٤ -

أ ـ إن المباحثات والمناقشات التي جرت حول هذه المسائل قد تمخضت عن عدة نظريات ، أهمها ـ من وجهة الانتشار ـ هي :

(١) النظرية القائلة بأن «أس الأساس» في تكوين الأمة، هو «وحدة اللغة» .

لقد نشأت هذه النظرية ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، في ألمانيا ، وانتشرت منها إلى معظم البلاد الأوروبية الغربية والشرقية .

وهي تعرف الآن باسم « النظرية الألمانية » .

إن أشهر آباء هذه النظرية ، هو : فيخته Fichte .

(٢) النظرية القائلة بأن «أس الأساس» في تكوين الأمة، هو «الارادة» وبتعبير آخر : « مشيئة المعيشة المشتركة » .

وقد نشأت هذه النظرية ـ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ في فرنسا . ولذلك عرفت باسم « النظرية الفرنسية » .

واشهر آباء هذه النظرية هو « أرنست رنان E . Renan » .

(٣) النظرية التي تعتبر « وحدة الحياة الاقتصادية » ، من الأمور الضرورية لتكوين الأمة .

يعتقد أصحاب هذه النظرية : أن الأمة تقوم على أربعة أعمدة أساسية هي : وحدة الأرض ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة الحياة الاقتصادية .

وقد نشأت هذه النظرية في أوائل هذا القرن في روسيا . وقد عرضها ستالين قبيل الحرب العالمية الأولى ، وسمّاها بعد ذلك باسم « نظرية الماركسيين الروس » .

إني سأدرس هذه النظريات بكل تفصيل وبكل اهتمام .

لأني الاحظ أن آثارها كثيراً ما تنعكس على أقلام البعض من كتّاب العرب انعكاساً سطحياً ، دون أن تقترن بالتوسع والتعمق في درسها وبحثها بحثاً علمياً .

ولذلك ، سأعرض كل واحدة من هذه النظريات ، بأقوى البراهين التي سردها واضعوها ، مستنداً إلى أشهر كتاباتهم فيها ، ثم سأستعرض المناقشات التي جرت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها .

ولن أبدي رأيي فيها إلا بعد أن انتهي من سردها وعرضها ، بكل هذه التفاصيل .

ب ـ ولكني أعلم أن هناك نظرية أخرى ، يتحتم علينا درسها وبحثها بكل اهتمام . هذه النظرية هي التي تستتبع مفهوم الأمة بمفهوم الديانة ، وتعتبر وحدة الدين أس الأساس في تكوين الأمة .

هذه النظرية قد شغلت موقعاً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الاسلامية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، مدة طويلة ، ولا تزال توجه أذهان وأقلام بعض الكتّاب في مختلف البلاد العربية .

إنها لم تلعب دوراً يذكر في نشوء النظريات القومية في البلاد الأوروبية ـ وذلك ليس لأن الدين لم يلعب دوراً يذكر في البلاد الغربية ، كما يتوهم ذلك الكثيرون ، بل لأن الأوروبيين كانوا قد انتهوا من حل قضية « علاقة السياسة بالدين » قبل نشوء الفكرة القومية في بلادهم . ولهذا السبب ، أنهم لم يختلفوا في هذا الأمر ، عندما أخذوا يتناقشون في قضايا القوميات .

ومن الأمور المعلومة لدى الجميع ، أن الدين لعب دوراً هاماً في السياسة الأوروبية ، ليس طوال القرون الوسطى فحسب ، بل خلال القرون الأخيرة أيضاً .

فإن المنازعات العنيفة التي قامت بين الدولة وبين الكنيسة في مختلف الاقطار الأوروبية ، والحروب الدينية الطاحنة التي جرفت بلاد أوروبا الغربية بأجمعها طوال عدة عقود من السنين . . . تشهد على ذلك شهادة حاسمة .

على أن تلك المنازعات والحروب كانت قد انتهت تقريباً قبل منتصف القرن التاسع عشر ، ولذلك لم تؤثر في نشوء الفكرة القومية خلال القرن المذكور .

ولكن الذي حدث في العالم الاسلامي ، اختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً . فإن الخلط بين الدين وبين السياسة ، قد استمر ـ في البلاد الاسلامية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، حتى القرن الحاضر . فقد أقدم الكثيرون من الكتّاب ورجال الدين والسياسة على محاربة الفكرة القومية ومقاومتها ، بحجة مخالفتها للديانة الاسلامية .

ولذلك يجدر بنا أن نعتبر هذه الآراء أيضاً بمثابة « نظرية » ، وندرسها باهتمام تام ، كما ندرس سائر النظريات المتعلقة بقضايا القوميات .

القوميّة واللغــة

ارتباط القومية باللغة

- ١ -

أ ـ إن أهمية اللغة في حياة الانسان الفكرية والاجتماعية ، من الأمور التي استلفتت أنظار الكتّاب والمفكرين ، منذ الأزمنة القديمة .

فإنهم لاحظوا بأن اللغة ، هي أهم الصفات التي تميز الانسان عن سائر الحيوانات ، ولذلك عرّفوه بقولهم « حيوان ناطق » .

في الواقع أنهم عرّفوا الانسان ـ من جهة أخرى بقولهم «حيوان عاقل» و « حيوان اجتماعي » أيضاً .

ولكن ، لا مجال للشك في أن تعبير « الحيوان الناطق » أصدق وأصح التعابير الثلاثة المذكورة .

لأنه من المؤكد أن الحيوانات ليست محرومة من العقل والذكاء تماماً .

في الواقع أن أفعال الحيوانات وحركاتها « غريزية » في معظم الأحوال . لكن بعض الأنواع من الحيوانات تقوم بكثير من الأفعال والحركات التي تخرج عن نطاق الغريزيات ، وتدل على عمل العقل والذكاء .

ومع ذلك ، فإنه مما لا مجال للشك فيه أن عقل الانسان يمتاز عن عقل سائر الحيوانات بقابلية « التجريد والتعميم » . لأن مدركات الحيوانات ـ حتى في الأنواع العاقلة والذكية منها ـ لا تخرج عن نطاق المدركات الحسيّة في حين أن المدركات البشرية لا تنحصر بالأشياء المحسوسة ، بل تتجاوز ذلك إلى المعاني الكلية والمفاهيم المجردة .

ولكن، يجب أن يلاحظ أن قابلية التعميم والتجريد التي ذكرناها آنفاً ، تتصل اتصالاً وثيقاً بقابلية النطق والكلام . لأن الإنسان يربط - في ذهنه - كل واحد من المعاني الكلية والمفاهيم المجردة - التي يتوصل اليها خلال تفكيره - بكلمة معينة . وهذه الكلمة تكسب ذلك المعنى والمفهوم نوعاً من المحسوسية ، فتساعد بذلك على استقراره في الذهن ، كما أنها تجعله موضوعاً وأساساً لتعميم أو تجريد آخر ، فتوصل الذهن بذلك - بالتدريج - إلى معان أكثر كلية فأكثر ، وأشد مجردية فأشد .

فنستطيع أن نقول لذلك : لولا قابلية النطق والكلام - وبتعبير أقصر : لولا اللغة - ، لما امتاز عقل الانسان عن عقل سائر الحيوانات امتيازاً يذكر .

وكذلك الأمر ، في صفة « الاجتماعية » . فإن الحيوانات ليست محرومة من الحياة الاجتماعية حرماناً مطلقاً . وهناك كثير من أنواع الحيوانات التي تعيش في حالة اجتماعية ، دائمة أو دورية ، إلا أن « اجتماعية » تلك الحيوانات تنحصر في نطاق « الاجتماع الفعلي » و « التعاشر المباشر » ، في حين أن « اجتماعية الانسان » تشمل عدداً كبيراً من الأفراد الذين قد لا يجتمعون فعلاً وعادة ، فلا يشاهد بعضهم بعضاً ، ولا يتصل معظمهم اتصالاً مباشراً .

ومن الواضح أن ذلك أيضاً . إنما يتم بفضل اللغة ، وما يتفرع عنها من ضروب الكتابة

فإن اللغة بفرعيها الشفهي والكتابي ، هي التي تساعد على نمو الحياة الاجتماعية ، وتوسع نطاقها « في الزمان وفي المكان » ، وتفسح مجالاً لتقدمها التقدم المعلوم عند بني الانسان .

ولذلك نستطيع أن نقول : لولا اللغة لما امتازت المجتمعات البشرية عن المجتمعات الحيوانية ، بوجه من الوجوه .

ويتبين من كل ما تقدم : أن أهم الصفات التي تميز الانسان عن سائر الحيوانات هي « الناطقية » . وأما ما يمتاز به الانسان عن الحيوان في ميداني « العاقلية » و « الاجتماعية »، فإنما هو من الأمور التي تتبع « الناطقية » ، وتنتج عنها .

ب - إن جميع الأقوام تنطق وتتكلم ، إلا أنها لا تتكلم بلغة واحدة ، بل تتكلم بلغات مختلفة .

فإذا كان الانسان يمتاز عن الحيوان بقابلية النطق والكلام - بوجه عام - فإن الشعوب التي ينقسم اليها أبناء البشر ، يتميز بعضها عن بعض باللغة التي تختص بها درن غيرها .

إن أول من نبه الاذهان إلى هذه الحقيقة كان طائفة من المفكرين في ألمانيا ، في النصف الأخير من القرن الثامن عشر .

وكان هردر Herder(١٧٤٢ ـ ١٨٠٣) في طليعة هؤلاء .

إنه طاف عدة بلاد أوروبية . وقام بكثير من الأبحاث اللغوية والأدبية والتاريخية في البلاد المذكورة . وتوصل من أبحاثه هذه إلى فلسفة خاصة في التاريخ العام .

فقد نشر سنة ١٧٧٤ كتاباً عنوانه « فلسفة أخرى في تاريخ البشرية » وأردف هذا الكتاب ، بعد ذلك بأربعة كتب أخرى ، نشرها بين سنة ١٧٨٤ وسنة ١٧٩١ ، تحت عنوان « آراء لتكوين فلسفة تاريخ البشرية » .

إن طائفة من الآراء المسرودة في هذه الكتب تحوم حول « علاقة اللغة بنفسية الأمة وشخصيتها » .

وهذا القسم من آراء هردر ، وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا ، يتلخص بما يلي :

« ـ الطبيعة فرّقت الشعوب بعضها عن بعض ، ليس بواسطة الغابات والجبال والبحار والصحارى والأنهار . . . فحسب ، بل فرّقتها أيضاً ، وبوجه أخص ، بواسطة اللغات والميول والسجايا . . .

ـ إن اللغة القومية ، بمنزلة الوعاء الذي تتشكل به ، وتحفظ فيه ، وتنتقل بواسطته أفكار الشعب . . .

ـ اللغة . . . سواء أقلنا إنها كانت خلقت دفعة واحدة من قبل الله ، أم ذهبنا إلى أنها تكوّنت تدريجياً بعمل العقل . . . لا يمكن أن نشك في أنها ـ في الحالة الحاضرة ـ ، هي التي تخلق العقل ، أو ، على الأقل ، تؤثر في التفكير تفكيراً عميقاً ، وتسدده وتوجهه اتجاهاً خاصاً . . .

ـ الأدب الذي يسود بين الطبقات العليا من الأمة ، قد يكون عاكساً للتأثيرات الخارجية والاجنبية . ولكن لغة الشعب تمثل ـ في كل الأحوال ـ روح الشعب نفسه . . .

ـ إن لغة الآباء والاجداد مخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين .

ـ إن قلب الشعب ينبض في لغته . . .

ـ إن روح الشعب تكمن في لغة الآباء والأجداد » .

ج ـ إن النظر إلى اللغة القومية بهذه النظرات الاجتماعية والفلسفية الخاصة ، كان من الطبيعي أن يؤدي إلى نتائج سياسية هامة .

إن هردر نفسه ، قد استخرج من الآراء المذكورة النتائج التالية : لما كانت اللغة بمنزلة مكمن القلب والروح للأمة ، يترتب على كل أمة أن تتمسك بلغتها الخاصة تمسكها بحياتها .

والتمسك باللغة ، يجب أن يعتبر واجباً وحقاً في وقت واحد . ويترتب على الدولة التي ترعى شؤون الشعوب أن تحترم هذا الحق ، فلا تحاول منع شعب من الشعوب من استعمال هذا الحق ، والتمسك بلغته الخاصة .

إن رأي « هردر » في هذا المضمار ، ظهر بكل وضوح وبكل بلاغة عندما اصدر الامبراطور جوزيف آل هابسبورغ أمراً يقضي بجعل الألمانية اللغة الرسمية في المجالس البلدية والتمثيلية في بلاد المجر ـ التي كانت تابعة لامبراطوريته .

وهردر عندما اطّلع على الأمر الامبراطوري المذكور ، استنكره أشد الاستنكار ، وكتب ما يلي :

« هل لشعب ما ، ولا سيما لشعب جاهل ، ثروة أثمن من لغة اجداده ؟ في تلك اللغة تكمن كل ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين . وفيها ينبض كل قلب الشعب ، ويتحرك كل روحه . . .

« فإن من ينتزع من مثل هذا الشعب لغته ـ أو يقصّر في احترامها ـ يحرمه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى ، والتي تنتقل من الآباء إلى الابناء ، على مر الأجيال . . . » .

إن آراء هردر في « اللغة القومية » أثرت تأثيراً عميقاً ، ليس في البلاد الألمانية فحسب ، بل في البلاد السلافية أيضاً : انها حملت الكثيرين من الكتاب والمفكرين على الاهتمام بالأبحاث اللغوية ، بنظرات اجتماعية ، وسياسية وقومية .

د ـ ولكن آراء هردر في اللغة ، كان من شأنها أن تؤدي بالمفكرين إلى نظرية سياسية أخرى ، أبعد غوراً وأشد خطراً ، من النتيجة التي ذكرناها آنفاً :

لما كانت اللغة بمنزلة القلب والروح من الأمة ـ فإن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ، فيجب أن تكوِّن دولة واحدة .

غير أن هردر لم يواصل استنتاجاته إلى حد تقرير هذه النتيجة المنطقية ، بل توقف عند حد القول بوجوب التمسك باللغة القومية .

ولهذا السبب ، نجد أن آراء هردر أثمرت ثمرات كثيرة في البلاد السلافية التي كانت تحت حكم دول أجنبية ، ولعبت دوراً هاماً في إثارة النزعات القومية في تلك البلاد . غير أن تلك الآراء لم تثمر ثمرات مباشرة في البلاد الألمانية ، التي كانت قد

احتفظت بلغتها ، على الرغم من انقسامها إلى دول ودويلات كثيرة .

من المعلوم أن المانيا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى مئات من الدول المستقلة ، وأهاليها كانوا قد ألفوا تلك الأوضاع السياسية من أجيال عديدة . كان كل فرد منهم يعتبر نفسه مواطناً لإحدى الدول المذكورة دون غيرها ، ولا يجد في تعدد الدول الألمانية ما يستوجب النقد والاستنكار . فضلاً عن أن البعض منهم كان يزعم أن الأوضاع المذكورة لا تخلو من الفوائد أيضاً : لأن الكاتب أو المفكر الذي يتعرض إلى شيء من القسوة أو الاضطهاد من قبل دولته الأصلية ، كان يستطيع أن ينتقل إلى دولة ألمانية أخرى ، ويعيش ويعمل فيها .

إن هردر شارك أهل زمانه في هذا المضمار .

إنه مات سنة ١٨٠٣ ، قبل أن تستفحل النكبات التي حلّت بالبلاد الألمانية خلال الحروب النابليونية ، من جرّاء أوضاعها السياسية .

ولهذا السبب ، انتقد واستنكر أوضاع السلطنات العظيمة التي تحكم شعوباً متنوعة ، ولكنه لم ينتقد ولم يستنكر أوضاع الامم التي تكون مجزأة إلى دول عديدة .

ولكن المفكرين الذين كانوا يصغرونه مدة عقد أو عقدين من السنين ، سيشهدون من الاحداث والنكبات ما يحملهم على اتخاذ موقف فكري آخر ، ويجعلهم يستنكرون الأوضاع السياسية التي كانت قائمة في المانيا ، ويدعون إلى توحيد جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة الألمانية .

وكان في طليعة هذا الجيل الجديد من المفكرين في ألمانيا ، الفيلسوف فيخته ، والشاعر آرنت .

- ٢ -

أ ـ فيخته (Johan Gotlib) : Fichte (١٧٦٢ ـ ١٨١٤) كان من فلاسفة « عصر الأنوار » المعروف في المانيا . كان يشتغل بالفكريات المحضة ، وينزع إلى العالمية ، ولا يكترث بالشؤون الوطنية والقومية .

وقد أتم العقد الرابع من عمره ، حتى وصل إلى منتصف العقد الخامس منه ، دون أن يكتب شيئاً في الوطن والوطنية .

ولكن النكبات التي نكبت بها مختلف البلاد الألمانية من جراء تسلط نابليون عليها ، ولا سيما المهانات التي لحقت ببروسيا بعد هزيمة « ينا » الفجيعة . . . أثّرت في

نفسه تأثيراً عميقاً ، وجعلته يتأمل في الشؤون الوطنية والقومية بكل اهتمام ، ويبحث في أسباب تلك المصائب ، ليتوصل إلى استكشاف الوسائل التي تضمن التغلب عليها ، والتخلص منها . وتحوّل فيخته بذلك إلى مفكر قومي شديد الحماس .

إن أول كتابة صدرت من قلم هذا الفيلسوف ، في هذه الصفحة الجديدة من حياته الفكرية كانت رسالة صغيرة ، أصدرها سنة ١٨٠٧ ، تحت عنوان « محاورات وطنية » .

إن إحدى هذه المحاورات تظهر اتجاه تفكيره الجديد ومرماه ، بكل وضوح وجلاء :

يجري الحوار بين فيخته وبين رجل من أهالي بروسيا ، يسأله فيخته :

ـ « أنت ، ألست ألمانياً ؟ » .

والرجل يجيبه بأداء حاسم :

ـ « كلا ! أنا لستُ ألمانياً ، بل أنا بروسي . . »

ثم يضيف إلى ذلك :

ـ « وأفتخر ببروسيتي ، ولا أرضى عنها بديلاً » .

ولكن فيخته يرد عليه بالكلمات التالية :

ـ « اصغ جيداً إلى ما سأقوله لك الآن : إن الفوارق بين أهالي بروسيا وبين سائر الألمان ، ما هي إلا فوارق عارضة وسطحية ، ناتجة عن الأحداث الاعتباطية التي أوجدتها الصدف . وأما الفوارق التي تميز الألمان عن سائر الشعوب الأوروبية ، فإنها أساسية وقائمة على الطبيعة . فإن اللغة التي يشترك فيها جميع الألمان ، تميّزهم عن جميع الامم الأخرى ، تمييزاً جوهرياً . . »

إن هذه الفكرة الأساسية التي أظهرها فيخته في هذه المحاورة ، توسعت بعد ذلك وصارت المحور الأصلي للخطب التي وجهها إلى « الأمة الألمانية » في نهاية السنة المذكورة .

ب ـ إن « الخطب إلى الأمة الألمانية » التي أثّرت في نفوس الشبيبة الألمانية تأثيراً عميقاً جداً ، تتألف من أربع عشرة خطبة ألقاها فيخته في جامعة برلين ، وكان ألقى أولاها في الشهر الأخير من سنة ١٨٠٧ ، وألقى الأخيرة منها في بداية الشهر الثالث من سنة ١٨٠٨ .

تتضمن الخطب المذكورة سلسلة طويلة من الاقتراحات التي تحوم حول

الاصلاح النفسي والثقافي والاجتماعي والسياسي . . في اطار من الآراء الفلسفية والتهيجات الحماسية .

إني لا أرى لزوماً ـ ولا مجالاً ـ في هذا المقام إلى استعراض ونقد الآراء المتنوعة التي أبداها فيخته في خطبه هذه لإظهار الغث والسمين منها . فبحثي هنا سينحصر بتلخيص ما جاء فيها عن علاقة اللغة بالقومية :

يرى فيخته أن « كل الذين يتكلمون اللغة الألمانية » يكوّنون « أمة واحدة » ، فيترتب عليهم أن يطرحوا جانباً كل ما يفرق بعضهم عن بعض ، ويتمسكوا بأهداب هذه الوحدة .

إنه يعرض رأيه هذا ، بصراحة تامة ، منذ بداية خطبته الأولى ، إذ يستهل خطابه بتوجيه الكلام إلى « جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية » ، ويقول :

« عندما أخاطبكم ، أنتم المجتمعين أمامي هنا ، يتوجه ذهني من ورائكم ، ومن وراء جدران هذه القاعة ، إلى جميع الذين يتكلمون اللغة الألمانية » .

ويصرح بأنه يخاطب جميع هؤلاء ، « كما لو كانوا مجتمعين بجانب المستمعين الماثلين أمامه » ، لأنه يعتبرهم جميعاً أبناء أمة واحدة .

يكرر فيخته رأيه هذا بعبارات مختلفة ، في خطبه المختلفة :

إنه يخاطب الأمة الألمانية ، دون أن يلتفت إلى التجزئة التي منيت بها « من جراء أنانية الملوك والامراء » من ناحية ، ومن جراء « دسائس الدول الأجنبية الطامعة في البلاد الألمانية » من ناحية أخرى .

إنه يخاطب جميع الالمان ، جميع الناطقين باللغة الالمانية ، مهما كانت البلاد التي يقطنونها ، والدولة أو الوحدة السياسية التي يتبعونها ، لأنه يعرف أن كل ما بينهم من فروق وليدة « الأحداث المشؤومة » التي جزأت الأمة الواحدة إلى دول عديدة .

وفي إحدى الخطب ، يمثل حالة الأمة الألمانية وما يتوقع لها من مستقبل باهر ، بتشبيه أخاذ :

« إن الألمان الآن في حالة أشلاء في وادي الأموات : عظام يابسة ، مبعثرة في كل الجهات ، ولكن « صور الوطنية » سيعمل فيها عمل « صور اسرافيل » . سيجمع تلك الاشلاء ، سيبعث فيها الحياة ، وسيجعلها أمة ناهضة ، تنبض فيها روح القوة والنشاط » .

هذه هي الفكرة الأساسية التي تسيطر على خطب فيخته وآرائه : كل الذين

ينطقون بالألمانية ، يؤلفون أمة واحدة . فيجب عليهم أن يؤمنوا بذلك ، وينبذوا كل ما بينهم من فروق .

فيخته يدعم رأيه هذا بملاحظات فلسفية عديدة ، ويوضح نظريته هذه ويؤيدها ببراهين متنوعة .

اكتفي هنا بتسجيل بعض الكلمات التي جاءت في خطبه المختلفة عن اللغة :

« ـ اللغة ، جهاز الاجتماع في الانسان .
ـ اللغة والأمة ، أمران متلازمان ومتعادلان .
ـ اللغة التي ترافق وتحدد وتحرك الفرد حتى أعمق أغوار تفكيره ومشيئته . . تجعل من اللملومة البشرية التي تتكلم بها ، جماعةً متماسكة ، يدبّرها عقل واحد .

ـ إن الذين يتكلمون بلغة واحدة ، يكونون كلاً موحداً ، ربطته الطبيعة بروابط متينة ، وإن كانت غير مرئية .

ـ إن الحدود الأساسية التي تستحق التسمية باسم « الطبيعة » ، هي الحدود الداخلية التي ترسمها اللغات . فإن الذين يتكلمون اللغة الواحدة ، يرتبط بعضهم ببعض ـ بحكم نواميس الطبيعة ـ بروابط عديدة ، فيكوّنون كلاً لا يقبل الانفصام » .

ويتبين من كل ما سبق : أن فيخته يعتبر اللغة أساس القومية .
كما يعتبر جميع الالمان امة واحدة ، لكونهم ذوي لغة واحدة .

ج ـ إن هذه الفكرة الأساسية التي عرضها وفصَّلها فيخته في خطبه المشهورة ، بين سلسلة معقدة من الملاحظات الفلسفية . . سيعرضها شاعر معاصر له ، في قصيدة رائعة ، بأسلوب فني جذاب .

هذا الشاعر ، « موريس آرنت » (١٧٦٩ ـ ١٨٦٠) Arndt (Ermest Moritz) أيضاً كان من المستسلمين للنزعة العالمية التي كانت سائدة في ألمانيا ، حتى حروب نابليون . ولكنه تغير وتطور تطوراً كبيراً ، مثل أمثاله الكثيرين ، بتأثير المصائب التي حلت بالبلاد الألمانية خلال الحرب المذكورة . وأصبح من أشد الشعراء تحمّساً للشؤون الوطنية . أنه خصص كل ما كان له من قوة إبداع وإيحاء ، لإثارة الحماس في قلوب بني أمته ، ولدفعهم إلى التفاني في خدمة الوطن .

إن إحدى قصائده المشهورة استهدفت تحديد معنى « الوطن الألماني » .

يبدأ الشاعر قصيدته بهذا السؤال : ـ « ما هو وطني الألماني ؟ »

ثم يردف هذا السؤال العام بسلسلة أسئلة تفصيلية وتوضيحية :

« هل هو بروسيا ، هو هو الشواب ؟
هل يقع على الراين ، حيث تزدهر الكروم ؟
أم هو على البلت ، حيث ترفرف أجنحة الطيور ؟ »

وبعد ذلك يرد على هذه الأسئلة بقوله :

« أوه ، كلا . . كلا . . .
إن الوطن الألماني لهو أكبر من ذلك » .

بعد هذه القطعة الأولى من القصيدة ، ينظم سلسلة قطع أخرى ، يكرر فيها الأسئلة عن كل قطر من الأقطار الألمانية الأخرى ، مثل بافاريا ، ووستفاليا ، وأوستريا . . . وينهي كل واحدة منها بالرد الآنف الذكر :

« أوه ، كلا . . . كلا . . .
الوطن الألماني يجب أن يكون أكبر من ذلك » .

وبعد الانتهاء من هذه السلسلة ، يغيّر شكل السؤال :

« إذن ، قل لي ما هو اسم هذا البلد الكبير ؟ »

ثم يرد على جميع الأسئلة السابقة بقوله :

« كل البلاد التي ترنّ في أجوائها اللغة الألمانية . . .
كل البلاد التي يرتفع فيها إلى السماء الحمد لله باللغة الالمانية .
كل تلك البلاد ، يجب أن تكون وطن الالمان .
فيا أيها الالماني الشجاع ! يجب عليك أن تعتبر كل تلك البلاد وطنك ، وتحبها بكل قلبك . . » .

وفي الأخير ، ينهي الشاعر قصيدته بالتضرع إلى الله :

« يا آله السماء ، استجب لدعائنا ، وامنحنا شجاعة الألماني الحقيقي ، لكي نحب ذلك الوطن بكل اخلاص وحماس ، ونراه وطناً فعلياً لجميع الألمان » .

يلاحظ أن القصيدة التي لخصناها آنفاً ، تعين حدود الوطن الألماني بحدود اللغة الألمانية ، وتتبنى ، بهذه الصورة ، الفكرة القائلة بأن اللغة أساس القومية .

إن هذه الفكرة انتشرت في مختلف أنحاء البلاد الألمانية ، بسرعة كبيرة ، كما انتشرت بعد ذلك إلى بلاد كثيرة أخرى أيضاً .

د ـ أنا لا أرى لزوماً لاستعراض ما كتب في هذا الشأن بعد ذلك ، في ألمانيا ، وفي غير ألمانيا ، إلا أني أرى من الضروري أن أتوقف قليلاً أمام ما كتبه في هذا الصدد « ماكس نورداو » Max Nordau في ألمانيا :

إن هذا المفكر أيضاً اعتبر اللغة أساس القومية ، وقال :

« إن الفرد يندمج في المجتمع باللغة ، وباللغة وحدها .

باللغة يصبح عضواً في الشعب الذي يتكلمها . . .

باللغة ، وباللغة وحدها يتلقى كل تراث الأمة الفكري والشعوري والأخلاقي والاجتماعي . . المنحدر من قرائح الكتّاب والشعراء والمفكرين السالفين منهم والمعاصرين » .

إن ماكس نورداو ، يكرر بهذه العبارات وأمثالها ، ما سبق أن قاله وكتبه غيره من الكتّاب والمفكرين ، بأسلوب جديد . ولكنه يضيف إلى ما تقدم ، ملاحظات هامة أخرى ، يجب أن تستوقف الأنظار ، وتدعو إلى التأمل ملياً :

إن عمل اللغة في الحياة العامة والحياة السياسية يزداد قوة وشمولاً ، كلما تقدمت الحضارة وتعضلت الحياة الاجتماعية ، وكلما انتصرت الديمقراطية ، وتوسع نطاق سيادة الشعب .

إن نورداو يوضح ويدعم هذا الرأي بالملاحظات التالية :

« في عهد من عهود الحضارة الماضية ـ التي اجتزناها نحن منذ أجيال عديدة ـ كان عمل اللغة في الحياة العامة محدوداً نسبياً ، لأن أداة الحكم في ذلك العهد كانت السوط (الكرباج) . ولغة السوط مما يفهمه الناس ، دون أن يحتاجوا إلى وساطة صرف أو نحو أو قاموس . . .

« حتى العدالة ما كانت تحتاج إلى الكثير من الكلام . لأن الحكام والقضاة كانوا يترفعون عن الأخذ والرد والحوار مع المترافعين .

« وحتى الدين نفسه ، ما كان يلتفت إلى لغة الناس ، لأن الكاثوليكية كانت تتصوّر وتصوّر الخالق ، كسلطان أجنبي ، لا يمكن التقرب إليه والاستغفار منه إلاّ بلغة أجنبية ، هي اللاتينية ، وبواسطة حجّاب خاصين ، ! هم الكهان . . .

« العوام ما كانوا يتمتعون بحق الكلام ، وأما النبلاء ، فكانوا يرثون ما يرثونه دون أن يحتاجوا إلى التكلم . . .

« ولكن الأمور تغيرت الآن فصار كل شيء يرتبط باللغة . فأصبح حرمان شعب من الشعوب من حق استعمال لغته ، يجعله يشعر بالتعسف والمهانة » .

وبعد تفصيل هذه الأمور تفصيلاً وافياً ، يتساءل ماكس نورداو :

« ما أهمية الحرمان من الرتب والألقاب ، الذي تعتبره بعض الشرائع من العقوبات الزاجرة ، بجانب الحرمان من استعمال لغة الآباء والأجداد ؟!

« وما أهمية تكبيل الأيدي بالاصفاد ، بجانب تقييد الألسن بالقيود ؟! » .

- ٣ -

أ - إن الآراء التي لخصناها ونقلناها آنفاً ، كانت نظرية بحتة ، تستند إلى ملاحظات ومشاهدات تحوم حول الأحوال النفسية والاجتماعية .

ولكن بعد ذلك ، جاءت سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية تؤيد هذه الآراء وتدعمها بنتائجها الفعلية .

فإن الألمان ، بعد أن كانوا مجزئين بين عدة مئات من الدول والدويلات - حتى بين ما يقرب من الفي وحدة سياسية - وبعد أن كان كل فرد منهم يحدد وطنه بحدود الدويلة التي ينتسب إليها ، فلا يكترث بما بقي خارجها . . بعد أن كانوا في هذا الحد من التفتت . . صاروا يشعرون ويؤمنون بأنهم أبناء أمة واحدة . . وعملوا بما يحتمه عليهم هذا الشعور وهذا الايمان . . . إلى أن كوّنوا دولة موحدة .

وذلك يعني : أن الوحدة الألمانية كانت بمثابة « تحقيق وتطبيق » للآراء التي نقلناها آنفاً .

وكذلك الوحدة الايطالية ، فإنها استهدفت توحيد البلاد التي يتكلم سكانها باللغة الايطالية .

إن استقلال البولونيين واتحادهم أيضاً قد تم على أساس اعتبار « جميع الناطقين بالبولونية أمة واحدة » .

وكذلك الدول الحديثة ، التي تكوّنت في أوروبا ، منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر : فإن كلًا من اليونان ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وألبانيا ، ويوغوسلافيا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا . . . قامت على أساس « اللغة » ، وكل واحدة منها تمثل لغة خاصة بها ، تميّزها عن غيرها .

إن انحلال كل من السلطنة العثمانية والامبراطورية النمساوية أيضاً جرى من جراء اختلاف لغات الشعوب التي كانت تابعة لها : فقد انفصلت عن السلطنة العثمانية كل الشعوب التي تتكلم بغير اللغة التركية ، كما انفصلت عن النمسا ، جميع

الشعوب التي تتكلم لغة غير الألمانية .

ونستطيع أن نقول : إن جميع هذه الأحداث التاريخية أيّدت نظرية القائلين بأن « اللغة أساس القومية » .

ب ـ ولكن هنا يتبادر إلى الأذهان هذا السؤال :

إذا كانت اللغة العامل الأساسي للقومية ، فلماذا لم تعمل هذا العمل قبل القرن التاسع عشر ؟

إن الملاحظة الأخيرة التي نقلناها عن « ماكس نورداو » تتضمن جواب هذا السؤال، فضلاً عن أنها تفسر لنا كثيراً من المشاكل التي صدمت رجال الحكم والسياسة في بعض البلاد الأوروبية :

في عهد بساطة الحياة الاجتماعية والسياسية ، كانت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الافراد وبين الحكام محدودة . ولذلك ، فإن اختلاف لغة الحاكم عن لغة المحكوم ما كان يولد مشاكل كثيرة . ولكن عندما تعقدت الحياة الاجتماعية ، وتنوعت أجهزة الحكم ، زادت وتوسعت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الافراد وبين رجال الدولة . ونتج عن ذلك ، بطبيعة الحال ، مشاكل كثيرة في البلاد التي تقطنها جماعات تنطق بلغات مختلفة ، وفي الدول التي تحكم شعوباً مختلفة اللغات .

وهذه المشاكل زادت وتنوعت كلما تقدمت الحياة الاجتماعية والسياسية ، ووصلت إلى درجة الخطورة ـ بوجه خاص ـ بعد أن تقرّر مبدأ « سيادة الشعب » ، وتكونت المجالس التمثيلية ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أولاً ، القوانين والأنظمة التي تفرض على الجميع ، بأية لغة تكتب وتنشر ؟ والبلاغات الرسمية التي توجّه إلى الأهالي ، بأية لغة تصدر ؟

ثم ، في المحاكم : بأية لغة يستجوب المتقاضون ؟ وبأية لغة تجري التحقيقات ؟ وبأية لغة تصدر الأحكام ؟

وعندما يتقرر مبدأ الزامية التعليم : بأية لغة يجري هذا التعليم الذي لا بدّ من أن يشمل جميع القاطنين في البلد ، والتابعين للدولة ؟

ثم ، عندما يكتسب التعليم العالي مكانة خاصة : بأية لغة تلقى المحاضرات في الجامعات ؟

وعندما يعمل بمبادىء الخدمة العسكرية العامة : بأية لغة يتم تعليم الجنود ، خلال التدريب ؟ وبأية لغة تصدر اليهم الايعازات خلال الحركات ؟

وفي الأخير ـ وهذا هو الاهم والأخطر من كل ما سبق ـ عندما يتقرر مبدأ « سيادة الشعب » ، وتتألف المجالس التمثيلية ، من بلدية ، واقليمية ، ونيابية ، بأية لغة تلقى الخطب ، وبأية لغة تجري المناقشات ، وتدوّن محاضر الجلسات ؟ ولا سيما ، كيف يضمن التفاهم بين الممثلين أو النواب ؟

وغني عن البيان ، أن هذه المسائل أحدثت كثيراً من المشاكل والاختلافات في الدول التي أشرت إليها آنفاً .

ج ـ إن المشاكل الناجمة عن اختلاف اللغات ، سببت الكثير من الثورات والحروب واستلزمت تكتّل الشعوب حسب لغاتها ، وأدّت إلى إعادة بناء الدول ، وتحديد حدودها حسب لغات السكان ، على قدر الامكان .

إن تاريخ أوروبا المعاصر ـ بعد الحروب النابليونية ـ حافل بتفاصيل هذا النوع من الأحداث .

وكل من يتوسع ويتعمق في درس صحائف التاريخ المذكور ـ المتعلقة بالقوميات ـ يزداد تأكداً من شدة ارتباط اللغة بالقومية .

فإن الانتصار على الجيوش ، والاستيلاء على البلاد ، والاستحواذ على أزمة الادارة والحكم . . . قد تقضي على الدولة المغلوبة ، ولكنها لا تقضي على الشعب الذي كان يؤلف تلك الدولة . فالشعب ، بعد كل ذلك أيضاً ، يبقى ذا كيان خاص به ، متميزاً عن شعب الدولة المستولية على بلاده . أنه يكون في حالة جماعة محرومة من الاستقلال ، مغلوبة على أمرها ، وخاضعة لسيطرة غيرها ، ومع ذلك ، لا يصبح محروماً من الحياة الخاصة به .

فإن أي شعب من الشعوب ، لا يفقد حياته وكيانه ، إلا عندما يفقد لغته ، ويصبح من الناطقين بلغة حكامه . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يكون الشعب قد ذاب وانصهر في بوتقة الفاتحين ، واندمج فيهم اندماجاً يفقده كل ما كان له من حياة خاصة .

فالاندماج في حياة الشعوب ، يعني ، قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ، الاندماج في اللغة .

د ـ إن الدول التي يؤلفها الشعب قد تتبدل وتزول دفعة واحدة ، نتيجة حروب واحدة ، ولكن اللغة التي ينطق بها الشعب لا يمكن أن تتبدل أو تزول ألّا بصورة تدريجية وبعد توالي أجيال عديدة ، كما أن هذا التبدل لا يمكن أن يشمل جميع أنحاء البلاد ولا جميع طبقات الناس . . في وقت واحد .

عنـدما تستـولي دولة من الـدول على بـلاد يتكلم سكانها لغـة غير لغتهـا ، يبدأ تفاعل وتنازع بين اللغتين : بين لغة الغالبـين ولغة المغلوبـين ، أي : بين لغـة الحكام ولغة المحكومين .

هذا التنازع يستمـر مدة طـويلة ، وقد ينتهي - في آخـر الأمر - إلى غلبـة إحدى اللغتـين ، أو - وفي بعض الأحـوال - إلى تكـوين لغـة جـديـدة مـزيجـة من اللغتـين المذكورتين ، بنسب مختلفة .

وعلى كل حال تنتشر اللغـة الجديـدة ، بصورة تـدريجية وبسـرعة متفـاوتة : في مراكز الحكومة الرئيسية قبل مراكـزها الثـانويـة ، وفي المدن قبـل القرى ، وفي القـرى الواقعة على طرق المواصلات ، قبل القرى النائية والمنعزلة ، في المـراكز التجـارية قبـل المناطق الزراعية .

وفي كل واحدة من هذه البيئات : بين موظفي الحكومة ومستخدميها قبـل سائـر الناس ، وبين المتعلمين قبل الأميين ، بين الرجال ، قبل النساء . . . وبتعبـير أقصر : أنها تستولي على دواوين الحكومة ، والأسواق التجارية . . . . قبل أن تدخل البيوت .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : فإن اللغة الجديدة تعيش وتعمـل - في بادىء الأمر - بجانب اللغة الأصلية ، ولكنها بعد ذلك ، تأخذ في التغلب عليها شيئاً فشيئاً ، إلى أن تقصيها من ميدان الاستعمال ، بصورة تدريجية في كل بيئة من البيئات ، ولدى كل طائفة من الطوائف المذكورة ، وفقاً للترتيب الذي بيناه آنفاً .

وقد تنحسر اللغة القومية بذلك من جميع ميادين الكتابة ، وتصبح لغة مشافهة ، يتكلم بها الناس ، في البيوت وفي الأرياف ، دون أن يكتبوها ويتكاتبوا بها .

ولكن اللغـة القوميـة - حتى في حـالتهـا الهـزيلة والمتخـدرة هـذه - تحفظ لـلأمـة حياتها ، وتضمن لها « امكان النهـوض والانبعاث » . إن اللغـة المذكـورة قد تعـود إلى النشاط والنماء ، وتسترد ما كانت خسرته من مكانة وتصبح مرة أخرى لغـة أدب وعلم وادارة .

إن تاريخ أوروبا منذ بداية القـرن التاسـع عشر ، يعـطينا أمثلة كثيـرة على هـذا النوع من الانبعاثات .

فإن اللغة التشيكية - مثـلاً - كـانت قد انحـطت بعد سقـوط مملكة بـوهيميا إلى دركة « لغة مشافهة » ، محرومة من دعامات الكتـابة . وأمـا التعليم والتأليف والكتـابة عند التشيك فكان يتم إما باللغة اللاتينية وإما باللغة الألمانيـة . ولكن في أواخر القـرن الثـامن عشر ، ولا سيـما في النصف الأول من القرن التـاسع عشـر ، قـام جماعـة من

الباحثين ـ المتأثرين بآراء هردر التي ذكرتُها في بحث سابق ـ يهتمون باللغات السلافية بوجه عام ، وباللهجات التشيكية بوجه خاص ، صاروا يدوِّنون كلماتها ، ويسعون وراء استنباط وتثبيت قواعدها الصرفية والنحوية ، كما يبذلون جهوداً جبارة لتطويرها واغنائها بالتأليف بها ، وبترجمة الكتب الأدبية والعلمية اليها .

إن اعمال هؤلاء ـ ولا سيما جهود « بالاكي » ـ Palacky (١٧٩٨ ـ ١٨٧٥) و«سافاريك » Safaryk (١٧٩٧ ـ ١٨٦١) و « كولّار » Kollar (١٧٩٤ ـ ١٨٦١) نهضت باللغة التشيكية نهضة كبيرة ، جعلتها لغة أدب وعلم وسياسة .

ويتفق الباحثون والمؤرخون في القول بأن هذه الأبحاث والأعمال اللغوية والأدبية ـ مع الأبحاث والنشرات التاريخية ـ كانت المقدمة الباعثة لسائر الحركات القومية : هي التي أثارت النعرة القومية عند التشيك . ومن المعلوم أن هذه النعرة هي التي أدت إلى استقلال الأمة التشيكية ، وتكوين الدولة التي عرفت باسم « تشيكوسلوفاكيا » .

وقد حدث ما يشبه ذلك تماماً ، عند المجر ، والبلغار ، والرومانيين . . وسائر الشعوب التي كانت قد فقدت الدول الخاصة بها ، دون أن تفقد لغتها ، فإن الحركات القومية فيها بدأت على أساس نهضات لغوية بوجه عام .

ونستطيع أن نقول : إن تاريخ القوميات يختلط ـ من حيث الأساس ـ بتاريخ اللغات ، فلا يمكن فهمه على وجهه الصحيح ، دون تتبع أطوار اللغات ، في كل بلد من البلاد .

هـ ـ إن الدور الرئيسي الذي تلعبه اللغة في الحياة القومية لم يبق خافياً على أنظار رجال الحكم والسياسة . ولذلك نراهم يبذلون أقصى الجهود لضمان « وحدة اللغة » في البلاد التي يحكمونها ، وذلك بنشر وتعميم لغتهم بين سكان البلاد التي يحتلونها ، وبإضعاف وإفناء لغة السكان الأصليين .

والوسائل التي يتوسلون بها ، للوصول إلى هذا الغرض كثيرة ومتنوعة ، أهمها وأعمها ، هي :

(١) الاستعانة بالمدارس والمعلمين .

(٢) الاستفادة من تأثير الكنائس ورجال الدين .

(٣) تشجيع العائلات على الانتقال إلى البلاد المفتوحة واستيطانها .

ولكن ، غني عن البيان ، أن هذه التدابير بطيئة التأثير ، ولا يمكن أن توصل إلى

نتائج حاسمة إلا بعد توالي أجيال عديدة .

ولذلك ، نراهم في بعض الأحوال ، يلجأون إلى تدابير فورية التأثير ، مثل : تهجير السكان واخراجهم من بلادهم ، أو تبادلهم بسكان من لغة الحاكمين .

فالأتراك ـ مثلاً ـ جردوا ولاياتهم الشرقية من « الأرمن » بتهجيرهم إلى الولايات العربية ، كما جردوا ولاياتهم الغربية من « الاروام ـ أي : من اليونانيين » عن طريق تبادلهم مع الاتراك الذين كانوا قاطنين في بلاد اليونان .

وقد جرت أعمال مماثلة لذلك في بلاد البلقان وفي روسيا أيضاً .

و ـ إن المستعمرين أيضاً يهتمون بقضية اللغات ، ويبذلون جهوداً كبيرة ، لنشر لغتهم وتعميمها في مستعمراتهم ، وذلك بأمل أن تقوم لغتهم محل لغة القوم وينسى الناس لغتهم الأصلية ، فيندمجون بالمستعمرين اندماجاً تاماً .

لعل التعليمات التي صدرت من أقلام المسؤولين ، بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، تعبر عن هذه السياسة أبلغ تعبير :

وقد جاء في أحد التعليمات التي صدرت ، في أوائل أيام الاحتلال ، عقب الشروع في تنظيم ادارة الجزائر ، ما يلي :

« إن ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة « ممتلكة افرنسية » إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية . والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي ـ بالتدريج ـ إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن » .

وقد جاء في تقرير رسمي وضع سنة ١٨٤٩ ما يلي :

« لا تنسَ أن لغتنا هي اللغة الحاكمة : فإن قضاءنا المدني الجزائي والعقابي يصدر احكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة . وبهذه اللغة يجب أن تصدر ـ بأعظم ما يمكن من السرعة ـ جميع البلاغات الرسمية . وبها يجب أن تكتب جميع العقود . وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا . فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتنى بها قبل كل شيء ، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين ـ الذين عقدنا العزم على استمالتهم الينا ، وتمثيلهم بنا وادماجهم فينا ، وجعلهم افرنسيين » .

ز ـ إن علاقة اللغة بالقومية تتجلى من خلال نوع آخر من الأحداث السياسية أيضاً ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

عندما يستقل جزء من الناطقين بلغة واحدة ، ويبقى الجزء الآخر منهم تابعاً لدولة أجنبية أخرى ، يحدث تجاذب وتعاطف بين الجزأين : يتمنى الجزء المستقل أن

يتحرر الجزء المحكوم وينضم إليه ، ويعمل كل ما في استطاعته في هذا السبيل ، كما ينزع الجزء المحكوم نفسه إلى التخلص من الحكم الأجنبي والانضمام إلى الجزء المستقل .

وطبيعي أن ذلك يسبب اختلافات دولية خطيرة .

إن صفحات التاريخ المعاصر مليئة بتفاصيل هذا النوع من الأحداث ، والخلافات ، ولا سيما تاريخ الدول الحديثة التي تكونت منذ قرن واحد .

والأحداث والخطط السياسية التي تعرف باسم الـ « ايرّدانتيزم . . . Irrédentisme » كلها من هذا القبيل .

ح ـ يتبين مما تقدم : أن الفتوحات كثيراً ما تؤدي إلى تحول أساسي في اللغات السائدة في البلاد ، ولذلك ، نجد أن حدود اللغات ، ـ وبالتالي حدود القوميات ، كثيراً ما تتوسع أو تتقلص بمرور الزمان ـ وتوالي الأحداث .

وذلك يحدث تارة بصورة طبيعية ـ بدفع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مباشرة ، دون أن يقصده قاصد ، ويحدث طوراً بعمل الحكومات ، وفقاً لخطط ترسم وتتبع ، لتحقيق غايات سياسية معينة .

إن الأحداث والخطط السياسية المعروفة بأسماء مستحدثة ـ مثل : الجرمنة من Germanisation ، والتمجير والتمجر Magyrisation والترويس والتروس Russification . . . الخ . ـ كلها تحوم حول اللغات ، وتعني : تعمم أو تعميم لغة الفاتحين والحاكمين ، وتغلبها أو تغليبها على لغات المحكومين ، وتستهدف وتسبب قيام لغة مقام أخرى في بلد من البلاد .

ك ـ إن هذه الحقائق تساعدنا على حل مسألة كثيراً ما اختلف فيها الكتّاب والباحثون :

وحدة الحكم والادارة ، هل تؤثر في تكوين القوميات ؟ فهل يجب أن تعتبر من عوامل القومية ؟

إن البعض أجاب عن هذا السؤال بالايجاب ، والبعض أجاب عنه بالنفي . وكل فريق منهما استند إل بعض الوقائع التاريخية .

ولكن الحقيقة ، هي : ان الحكم المشترك لا يؤثر في القومية ، إلا من خلال تأثيره في اللغة ، وبقدر تأثيره فيها . فإذا أدى الحكم المشترك إلى توحيد اللغة ، يكون قد لعب دوراً هاماً في تكوين الأمة ، وتوسيع حدودها ، ولكنه إذا لم يؤد إلى توحيد

اللغة ، فلا يكون قد عمل شيئاً في أمر القومية .

إن وحدة الحكم في فرنسا ، ساعدت كثيراً على توحيد اللغة ، فساهمت بذلك في تكوين الأمة الفرنسية مساهمة كبيرة .

ولكن وحدة الحكم في النمسا ، لم تؤد إلى توحيد اللغة ، فلم تستطع أن تكون أمة .

وكذلك الأمر في الدولة العثمانية : إنها لم تستطع أن توحد اللغة في البلاد التي استولت عليها وحكمتها قروناً عديدة ، ولذلك لم تستطع أن تكوّن أمة عثمانية .

إن القومية ، في هذا الميدان أيضاً ، تتبع اللغة تبعية صريحة .

الاعتراضات والانتقادات

إن كل الآراء والوقائع التي ذكرناها آنفاً توضح وتؤيد نظرية القائلين بأن اللغة تكوّن أس الأساس في القومية .

ومع ذلك ، فإن هذه النظرية قد تعرضت إلى اعتراضات وانتقادات عديدة ، فيجدر بنا أن ندرس هذه الانتقادات أيضاً ـ بصورة تفصيلية ـ لكي نتوصل إلى حكم قاطع في هذه القضية بعد تقليب الأمور على جميع وجوهها المختلفة .

إن الاعتراضات المذكورة تنقسم إلى نوعين أساسيين : لأن بعضها يستند إلى وقائع تاريخية ، وبعضها الآخر يستند إلى ملاحظات نظرية .

أ ـ الاعتراضات المستندة على الوقائع التاريخية تتلخص بما يلي :

هناك دول ـ مثل سويسرا وبلجيكا ـ تجمع أناساً مختلفي اللغات .

وهناك دول انفصلت بعضها عن بعض على الرغم من وحدة لغاتها ، مثل دول أمريكا الشمالية والجنوبية .

وذلك يدل ـ في نظر هؤلاء ـ على أن القومية لا ترتبط باللغة .

ب ـ وأما الاعتراضات المستندة إلى الملاحظات النظرية ، فتتلخص بما يلي :

إن في الانسان شيئاً أهم من اللغة ، هو : العاطفة والمشيئة .

وذلك يؤثر في تكوين الأمة أكثر من اللغة . فاللغة يجب أن تعتبر من العوامل الثانوية ، لا من العوامل الأصلية .

والذين يعترضون على نظرية اللغة مستندين إلى الوقائع أو النظريات المذكورة ، يتبنّون نظرية المشيئة ، ويرجحونها على نظرية اللغة .

فيترتب علينا أن ندرس أولاً الانتقادات المستندة إلى الوقائع ، لنتبين حظها من الصحة والقوة ، ثم ندرس نظرية المشيئة لنرى مبلغ انطباقها على الحقائق الثابتة .

مناقشة الاعتراضات والانتقادات
التي تحاول الاستناد على بعض الواقعات

١ ـ نظرة عامة

أ ـ إن آراء وحجج الذين يعترضون على نظرية «القومية واللغة» مستندين إلى بعض الوقائع التاريخية والسياسية ، تتلخص وتتمثل بالمحاكمات التالية :

« إن أهالي بلجيكا يتكلمون لغتين مختلفتين ،

« وأهالي سويسرا يتكلمون ثلاث بل أربع لغات مختلفة ،

إن الولايات المتحدة الامريكية ، قد انفصلت عن انكلترا مع أن لغتها انكليزية .

وسائر دول أمريكا اللاتينية ، انفصلت عن اسبانيا والبرتغال ، مع أنها لا تختلف عنهما من حيث اللغة .

« إذن : القومية لا تتبع اللغة .

« ويتبين من ذلك : أن النظرية التي تربط القومية باللغة ، غير صحيحة » .

ب ـ إن هذه المحاكمات تبدو ـ في النظرة الأولى ـ سليمة ومنطقية . غير أن قليلاً من التأمل والتعمق فيها يكفي للبرهنة على أنها واهية .

لأن المقدمات المسرودة فيها ، ليست من جنس النتيجة المنبسطة منها .

فان بلجيكا ليست « أمة » بل هي « دولة » . إنها دولة تضم جماعات من « قوميتين » مختلفتين ، سلسلة طويلة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية ، اضطرتها إلى التعايش تحت ظل راية واحدة .

وكذلك سويسرا : إنها ليست أمة ، بل هي دولة . إنها دولة تتألف من « قوميات » متعددة ، تعيش تحت راية مشتركة ونظام سياسي مشترك لأسباب وعوامل طبيعية واجتماعية وسياسية عديدة .

وبديهي أن « التفكير المنطقي » لا يسمح لأحد أن يستنتج من وجود هاتين الدولتين ، حكماً يتعلق بماهية القومية ومقوماتها .

وأما الدول الامريكية ، فإنها تكونت في ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية خاصة وشاذة . لأن الدول المذكورة منفصلة عن مثيلاتها الأوروبية انفصالاً جغرافياً كبيراً - بواسطة البحر المحيط الأطلسي العظيم . كما أن الأكثرية الساحقة من سكانها تألفت من المهاجرين . فإنهم انتقلوا إليها من مختلف أقطار « البر العتيق » ، ناقلين معهم - بطبيعة الحال - لغاتهم وتقاليدهم ونزعاتهم المختلفة . ولذلك صارت البلاد الامريكية بمثابة « بوتقات » ، اختلطت وانصهرت وامتزجت فيها مختلف القوميات ، بنسب متفاوتة وكيفيات مختلفة .

وغني عن البيان أن هذه الخصائص لا تترك مجالاً - منطقياً - لاعتبار قيام الدول المذكورة دليلاً على عدم صحة النظرية التي تربط القومية باللغة .

إن الأبحاث التفصيلية التالية ستظهر هذه الحقيقة إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء .

٢ - المناقشة السابقة

أ - إن أشد الكلمات ايغالاً في انكار تأثير اللغات في حياة الامم ومصائرها ، قد ظهرت - على ما أعلم - خلال حديث للدكتور طه حسين ، نشرته مجلة المكشوف في بيروت سنة ١٩٣٨ .

وكان مما جاء في الحديث المذكور ، ما نصه :

« لا تنخدعوا : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم ، لما كانت بلجيكا وسويسرة ، ولا أميركا ولا البرازيل ولا البرتغال . . . » .

وأنا كنتُ سارعتُ في الرد على هذه الكلمة - في مجلة الرسالة - بخطاب مفتوح موجه إلى الاستاذ الدكتور ، قلت فيه :

« . . . اسمحوا لي أن أناقشكم في هذا الموضوع المهم مناقشة طويلة :

لو كنتم ، أيها الاستاذ ، من الكتّاب الذين كتبوا قبل الحرب العالمية ، فأقدمتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على نظرية مثل هذه النظرية ـ قبل ربع قرن ـ لاستطعتم أن تضيفوا إلى هذه الأمثلة مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم ، لما كانت الامبراطورية النمساوية ، ولا السلطنة العثمانية . . .

« ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً، لاستطعتم أن تضيفوا إلى أمثلتكم عشرات الأمثلة الأخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجوال لينتقل من جنوب ايطاليا إلى شمال المانيا ، ولقلتم : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم ، لما كانت ساردنيا وساكسونيا ، ولا الصقليتان وباويرا . . .

« غير أن تقلبات الزمان أزالت من عالم الوجود جميع تلك الأمثلة والشواهد الكثيرة وحرمت النظرية التي تقولون بها من امكان الاستناد اليها ، وحصرت الأمثلة في الاسماء التي ذكرتموها . أفلا ترون ، أيها الاستاذ ، بأن هذه الملاحظة وحدها كافية للبرهنة على أن مثل هذه البراهين لا تخلو من مزالق كثيرة ، فلا يجوز الاعتماد عليها في حل القضايا الاجتماعية ؟

« أفتلومونني إذا قلت ، إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول : لو كان لجاذبية الأرض وزن في تقرير مواضع الأجسام ، لما بقيت القناديل معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الأدخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفعت المناطيد والطيارات ؟

« اسمحوا لي أن استعرض الظروف الخاصة التي تلازم كل واحد من الأمثلة التي ذكرتموها ، لكي أبرهن على صدق تشبيهي هذا » .

وفعلاً ، قد تناولت كل واحدة من أمثلة سويسرا وبلجيكا وأمريكا بالبحث والتحليل ، وبرهنت على أن أحوالها لا تشهد ضدّ نظرية « ارتباط القومية باللغة » بوجه من الوجوه .

هذا وبما أن اتخاذ الأمثلة المذكورة ذريعة لنقض النظرية التي نحن بصددها أصبح من الأمور المعتادة لدى الكثيرين من الكتّاب ، فقد عدت ألى بحث هذه القضية ومناقشتها عدة مرات ، في تواريخ مختلفة ، وبتفصيل أوفى . وتوصلت خلال أبحاثي هذه إلى تشبيه « جاذبية اللغة » بـ « جاذبية الأرض » .

كما أن الجاذبية الأرضية لا تظهر إلى العيان في الكثير من الأحوال ، ومع ذلك تكون موجودة في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير في جميع الأحوال ، حتى في

الأحوال التي تبدو ـ في الوهلة الأولى ـ مخالفة لها . وكذلك جاذبية اللغة : أنها لا تظهر إلى العيان في بعض الأحوال . ومع ذلك تكون في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير ، حتى في تلك الأحوال التي تبدو مناقضة لها .

ب ـ ولكن الآن ، بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على المناقشة الآنفة الذكر ، أرى أن أترك جانباً قضايا سويسرا وبلجيكا وأمريكا ، لأبدأ البحث باستعراض ودرس بعض الوقائع التي حدثت بعد ذلك ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

لأن الواقعات التي تشبه الأمثلة التقليدية المذكورة آنفاً ، قد تعددت وكثرت خلال هذه المدة . وبما أن ظروف حدوث هذه الواقعات وعواملها لا تزال ماثلة في الأذهان ـ بل شاخصة أمام الأبصار ـ فإن بحثها بحثاً جدياً يلقي نوراً باهراً على هذه المسائل ، ويساعد على اظهار الحقيقة فيها مساعدة كبيرة .

ولذلك يجدر بنا أن نبحث هذه الأمثلة الجديدة ، قبل العودة إلى بحث الأمثلة التقليدية ، التي اعتاد معارضو النظرية الاستشهاد بها ، منذ سنوات طويلة .

٣ ـ الأمثلة الحديثة

أ ـ بعد الحرب العالمية الثانية : تجزأت ألمانيا إلى ثلاث دول ، ووحدتين إداريتين ، لأن « الرايخ الثالث » الذي كان قد جمع البلاد الألمانية كلها تحت راية واحدة ، ترك محله لثلاث جمهوريات ، هي : أوستريا والمانيا الفيدرالية والمانيا الشعبية ، ووحدتان اداريتان مستقلتان عن الجمهوريات المذكورة : برلين الغربية وبرلين الشرقية .

وبعد حروب الشرق الأقصى : انشطرت شبه جزيرة كوريا ، إلى جمهوريتين مستقلتين بعضهما عن بعض : كوريا الشمالية ، وكوريا الجنوبية .

وبعد ثورات فيتنام وحروبها ، اقتسمت البلاد بين جمهوريتين : فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية .

كما أن ثورات الصين وحروبها الداخلية والخارجية أدت إلى انقسام البلاد بين جمهوريتين ، عرفت أحداها باسم « الصين الشعبية » ، والأخرى باسم « الصين الوطنية » .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن ثورة القبارصة انتهت هذه السنة إلى تكوين

« جمهورية مستقلة » ، يتكلم سكانها لغتين مختلفتين .

وكل هذه الوقائع الحديثة تشبه ـ شبهاً كبيراً ـ الأمثلة التقليدية التي ذكرناها سابقاً : بلاد تنشطر إلى دولتين أو أكثر ، على الرغم من وحدة لغة سكانها ، وبعكس ذلك : بلاد تكوّن دولة واحدة ، على الرغم من أن سكانها لم يكونوا موحدي اللغة .

فلندرس كل واحد من هذه الأمثلة ، لنرى مبلغ دلالتها على ارتباط أو عدم ارتباط « القومية باللغة » .

(من المعلوم أن « تعدد الدول العربية » أيضاً يدخل في هذه السلسلة من الوقائع الحديثة . غير أني أترك ذلك إلى بحث مستقل ، وأحصر بحثي هنا داخل نطاق القوميات الأوروبية والامريكية وحدها ، وذلك لإظهار قيمة النظريات ـ بصرف النظر عن تأثيرها في بلادنا ـ رغبة منا في التزام منتهى الحياد الفكري في هذا البحث) .

ب ـ إن دلالة أحداث كوريا واضحة كل الوضوح ، فأعتقد أنه لا يخطر على بال أحد أن يزعم أن « انقسام تلك البلاد إلى جمهوريتين » يدل على عدم تأثير اللغة في مصير الامم .

لأن مما لا يجهله أحد ، أن هذا الانقسام حدث من جراء تدخل طائفة من الدول الأجنبية تدخلاً عسكرياً في شؤون تلك البلاد . والحدود التي تفصل ـ في الحالة الحاضرة ـ بين الجمهوريتين ما هي إلا الحدود التي توقف وتوازن عندها نفوذ الكتلتين الدوليتين ـ الشرقية والغربية ـ اللتين تصارعتا هناك ، واللتين لا تزالان تتصارعان وتتنازعان السيطرة والنفوذ عليها وعلى سائر أقطار العالم .

ولذلك نستطيع أن نؤكد أن أمور هاتين الجمهوريتين لا تتصل بالعوامل القومية من قريب أو من بعيد .

قد يقال : ولكن الجمهوريتين المذكورتين ، تختلف إحداهما عن الأخرى بنظمها الاجتماعية والادارية اختلافاً جوهرياً ، غير أنه لا مجال للشك في أن ذلك أيضاً ناتج عن تأثير القوى الخارجية التي اشرت اليها آنفاً . وبديهي أنه لو لم تكن تلك التدخلات الأجنبية ، لكوّن أنصار كل واحد من النظامين ـ داخل البلاد ـ حزباً سياسياً ، يسعى إلى استمالة الرأي العام إلى مذهبه ، ويحاول الاستيلاء على زمام الحكم عن طريق كسب أصوات الناخبين .

في الواقع أن الخلاف بين الحزبين كان يمكن أن يشتد فيأخذ شكلاً عنيفاً ،

فيؤدي إلى صدام مسلح ، فيثير حرباً أهلية . ولكن في هذه الحالة أيضاً ، كان لا بدّ من أن تنتهي الحرب المذكورة بانتصار أحد الطرفين وتغلبه على الطرف الآخر . وعلى كل حال ، لما وصلت الأمور إلى حد انفصال قسم من البلاد عن قسمه الآخر .

إن ما حدث في فرنسا واسبانيا ، وفي ألبانيا ويوغوسلافيا . . . من التنازع ـ المسلح وغير المسلح ـ بين الشيوعيين وبين غير الشيوعيين أبلغ وأجسم دليل على ذلك .

فلا مجال للشك في أن انقسام كوريا إلى جمهوريتين نتج عن تأثيرات خارجية ، كما أن استمرار هذا الانقسام أيضاً يعود إلى تلك التأثيرات الناتجة عن التنازع الدولي المعلوم .

وغني عن البيان ، أن كل ما قلناه آنفاً عن كوريا ، ينطبق ـ تمام الانطباق ، على فيتنام وعلى الصين أيضاً .

ج ـ إن الاحداث التي أدت إلى اتفاق انكلترا وتركيا واليونان على تكوين « جمهورية مستقلة » ، في جزيرة قبرص ـ اعتباراً من أول السنة القادمة ـ لا شك في أنها ماثلة في أذهان الجميع .

من المعلوم أن قبرص كانت تابعة إلى انكلترا منذ سنة ١٨٧٨ ، حيث كانت تنازلت لها عنها تركيا ، بغية ضمان مساعدتها ضد روسيا ، عند الحاجة .

ويسكن الجزيرة شعبان مختلفان ، تتوجه أنظار وقلوب أحدهما إلى أثينا ، في حين أنه تتوجه أنظار وقلوب الآخر نحو أنقرة .

أكثرية السكان يونانيون : أنهم يؤلفون أربعة أخماس المجموع ، في حين أن تعداد الاتراك لا يزيد على الخمس .

ولذلك قام القبارصة اليونانيون بثورة مسلحة على السلطات البريطانية طالبين الالتحاق باليونان .

وحركات الثورة من اليونانيين ، واعمال قمع الثورة من البريطانيين استمرت أكثر من أربع سنوات .

وخلال هذه المدة ، تدخل الاتراك في هذا النزاع ، وعارضوا التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية أشدّ المعارضة ، وقالوا : إننا لا نرضى ببقاء القبارصة الاتراك تحت رحمة اليونانيين . فإذا انسحب البريطانيون ، يجب أن تعود الجزيرة الينا ، لأننا نحن كنا نحكمها قبلهم ، ولم نتركها لهم إلا بعد حكم استمر عدة قرون .

ولكن ، عندما استمرت واشتدت ثورة القبارصة اليونانيين ، شعر الاتراك بأنه لا جدوى من مطالبة عودة الجزيرة إلى حكمهم ـ نظراً لكون الاتراك فيها لا يزيدون على خمس مجموع السكان ـ ولذلك صاروا يقولون بوجوب تقسيم الجزيرة بين تركيا وبين اليونان .

غير أن تقسيم الجزيرة كان شبه مستحيل من الناحية العملية : أنه كان يصطدم بموانع كبيرة ويولد محاذير كثيرة من الوجوه الجغرافية والسكانية ، والاقتصادية ، والاستراتيجية .

هذا ، ومن المعلوم أن الدول المتنازعة في الجزيرة كانت أعضاء في منظمة شمال الاطلنطي المعروفة باسم الـ « أوتان » . ونزاعها هذا ، كان يضعف المنظمة المذكورة ويخل بمصالح سائر الدول الداخلة فيها .

فكان لا بد للجميع أن يتوصلوا إلى اتفاق ، على أساس التنازل المتقابل ، لكي يتسنى ايجاد نظام خاص يؤلف بين مصالح الجميع ومطالبهم ، إلى أقصى حدود الامكان .

ولذلك : عدل القبارصة اليونانيون عن طلب الالتحاق بالدولة اليونانية ، وعدل الاتراك عن طلب تقسيم الجزيرة بين الدولتين التركية واليونانية . وقرر الطرفان أن تتكون في الجزيرة « جمهورية مستقلة » يشترك في تسيير دفة الأمور فيها جميع السكان . كما تعهدا أن يحترما استقلال الجمهورية المذكورة ، وأن يتعاونا تعاوناً صادقاً ليضمنا لأهالي الجزيرة التعايش السلمي المرفه .

إذن : أن أتراك قبرص سيبقون منفصلين عن أتراك تركيا سياسياً ، كما أن يونانيي قبرص سيبقون منفصلين عن سائر بلاد اليونان .

وغني عن البيان : أن هذه الأوضاع المعقدة ، قد نتجت عن بقاء الجزيرة تحت حكم بريطانيا ، منذ سنة ١٨٧٨ . ولو لم تكن الجزيرة محتلة من قبل الانكليز طوال هذه المدة ، لسارت مقدراتها في الاتجاه الذي سارت فيه مقدرات جزيرة كريت : لثار القبارصة على الحكم التركي ، ولانتهت ثورتهم هذه بالتحاقهم بالدولة اليونانية ، اسوة بجزيرة كريت وغيرها من البلاد المسكونة بأكثرية يونانية ، وأما الاتراك المتوطنون في الجزيرة فكانوا ، أما بقوا في حالة أقلية ، واما ـ وهذا هو أغلب الاحتمالات ـ خضعوا لحكم مبدأ « تبادل السكان » الذي تقرر بعد الحرب التركية اليونانية الأخيرة ، فانتقلوا إلى تركيا ، وربما أتى محلهم جماعات من يونانيي الأناضول .

وأمام هذه الحقائق والوقائع ، أعتقد أنه لا يسوغ لأحد أن يقول : ها أن

القبارصة اليونانيين بقوا منفصلين عن اليونان ، على الرغم من وحدة لغتهم ، كما أن أتراك الجزيرة سيبقون منفصلين عن تركيا ، على الرغم من عدم اختلافهم عنهم من حيث اللغة ، وجميع القبارصة سيكونون جمهورية واحدة ، على الرغم من اختلاف لغاتهم .

كما أنه لا يخطر على بال أحد أن يعتبر أحوال قبرص دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة ، وذريعة لانكار « جاذبية اللغة » .

إن ما حدث في قبرص في يومنا هذا ، سيفسر لنا بكل وضوح ، ما كان حدث في بلجيكا وسويسرا ، كما سيتبين عند بحثنا في ظروف هذين البلدين .

د ـ وأما انقسام البلاد الالمانية ، فمما لا مجال للشك فيه أنه هو أيضاً نتج عن الصراع القائم بين الكتلتين القويتين اللتين تقاسمتا النفوذ والسيطرة على العالم ، فليس فيه ما يدل على عدم تأثير اللغة في تقرير مصير الامم .

فمن المعلوم لدى الجميع بأن المانيا كانت مقسمة قبل قرنين من الزمان ـ بين نحو أربعمائة دولة ودويلة ومدينة حرة مستقلة ؛ وقبل أقل من قرن ـ كانت لا تزال مقسمة بين نحو أربعين دولة ، ولكن جميع تلك الدول الألمانية توحدت ، بفضل « وحدة اللغة » وتأثيرها المستمر ، وظلت موحدة مدة ثلاثة أرباع القرن .

وأما انقسامها الحالي بين الشرقية والغربية ـ وبتعبير آخر : بين الجمهورية الفدرالية والجمهورية الديمقراطية ـ فقد كان من الأمور غير الطبيعية التي فرضها عليها اختلاف الدول المحتلة . والجميع يسلمون الآن بوجوب « اعادة توحيد المانيا » ، ولا يختلفون إلا في كيفية هذا التوحيد . حتى الذين كانوا يعارضون التوحيد قبل نصف قرن ، ويحاولون منعه بشتى الطرق والوسائل ، حتى هؤلاء يقولون بوجوب « اعادة التوحيد » .

فلا يمكن لأحد أن يعتبر حالة المانيا الراهنة دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة .

وأما انفصال أوستريا ـ أي : النمسا ـ عن المانيا ، فقد يبدو مختلفاً عن انفصال المانيا الشرقية عن الغربية ، لأن اتحادها مع المانيا كان أحدث عهداً من اتحاد سائر الاقطار الالمانية ، وانفصالها عنها كان أوغل في القدم . ولهذا السبب أرى أن قضيتها تحتاج إلى بحث اعمق .

وأستطيع أن أقول : أنها بمثابة خط اتصال وانتقال بين الأمثلة الحديثة والأمثلة القديمة .

٤ ـ الأمثلة القديمة

إن الأمثلة القديمة التي أصبحت تقليدية ، لدى معارضي نظرية اللغة هي : بلجيكا ، وسويسرا ، وأمريكا .

وأما النمسا ـ أي أوستريا ـ فلها صفحة قصيرة حديثة وصفحة طويلة قديمة . فيجدر بنا أن ندرسها ، في مقدمة دراستنا للأمثلة القديمة .

أ ـ النمسا (أوستريا)

(١) من المزاعم الشائعة بين الناس ـ وبين الكتّاب بوجه عام ـ : أن هتلر كان ضم النمسا إلى المانيا قسراً ، قبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات ، ولهذا السبب قرر الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب المذكورة فصلها عن المانيا ، وإعادة جعلها جمهورية مستقلة عنها .

ولكن هذه المزاعم تخالف الحقيقة والواقع مخالفة صارخة .

فإن آل هابسبورغ ـ أباطرة النمسا (أوستريا) ـ كانوا من امراء الالمان المرموقين ، وكانوا يحملون تاج « الامبراطورية الجرمانية المقدسة » ـ فضلاً عن امبراطورية النمسا ـ ، حتى أوائل القرن التاسع عشر ، حين اجبرهم نابليون بونابرت على التخلي عنها .

وعندما تكونت المنظمة الالمانية التي عرفت باسم « كونفدراسيون جرمانيك » ، بعد انتهاء الحروب النابوليونية ، صاروا من أهم أركانها ، وبقوا حتى سنة ١٨٦٦ ، حين خرجوا منها بعد معركة صادوفا المعلومة .

وطوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان دعاة الوحدة الالمانية منقسمين في الرأي ، فيما يتعلق بالدولة التي يجب الاعتماد عليها في أمر تحقيق الوحدة المنشودة .

كان فريق منهم يقول بوجوب الاعتماد على النمسا ، وتكوين الامبراطورية الالمانية الموحدة تحت زعامة آل هابسبورغ ، في حين أن فريقاً آخر منهم كان يرى وجوب الاعتماد على بروسيا في هذا السبيل ، وتكوين الامبراطورية الالمانية الموحدة تحت زعامة آل هو هنزولرن .

والوقائع توالت مؤيدة للرأي الثاني ، لأسباب تتعلق بتكوين الامبراطورية

النمساوية الداخلي : أنها كانت تحكم بلاداً شاسعة جداً ، وأما المنطقة الالمانية منها ، فكانت صغيرة بالنسبة إلى مجموع تلك البلاد ، ومعظم سكانها كانوا من غير الالمان : مجريين ، ورومانيين ، وايطاليين ، وصقالبة ، وأما الالمان فكانوا أقل من سدس مجموع السكان .

وطبيعي أن هذه الأحوال كانت تحول دون التزام سياسة المانية صريحة .

فضلاً عن ذلك ، فإن الامبراطورية المذكورة كانت تعتمد في حكم البلاد والشعوب المختلفة التي ذكرناها على « الرابطة المذهبية » ـ فضلاً عن القوة العسكرية ـ . ولذلك كان الامبراطور يعتبر من كبار حماة الكاثوليكية ، وطبيعي أن هذه السياسة المذهبية أيضاً كانت تحول دون السير نحو « فكرة الوحدة الالمانية » بخطى ثابتة ، لأن تحقيق الوحدة كان يقتضي وضع « المصالح الالمانية العامة » فوق جميع النوازع والاعتبارات الدينية والمذهبية .

ولهذه الاسباب لم تستطع النمسا أن تتولى قيادة حركات « الوحدة الالمانية » .

ومن المعلوم أن الوحدة المذكورة قد تحققت سنة ١٨٧١ ، تحت زعامة بروسيا وقيادتها ، دون أن تشترك فيها النمسا .

(٢) ومع كل ذلك ، فإن هذه الظروف الخاصة لم تحل دون توجه البعض من الألمان النمساويين بقلوبهم وأذهانهم ، نحو الامبراطورية الألمانية .

فقد قام جماعة من هؤلاء ، وعلى رأسهم السياسي الشاب « جورج فون شونرر » Schonerer وزميله المؤرخ « فريديونغ » Friedjung يقترحون تعديل نظام الامبراطورية تعديلاً يصون « مصالح الالمان » من طغيان نفوذ « المصالح السلافية » .

لقد ألفوا حزباً يقول بوجوب منح مقاطعات غاليتشيا ، وبوكوفينا ، وكارنيول نظاماً خاصاً ، لكونها غير ألمانية ، وذلك لكي تتكون من البلاد الباقية ـ التي تتكلم الاكثرية الساحقة من سكانها باللغة الالمانية ـ « منطقة المانية » بكل معنى الكلمة . فتكون شديدة التماسك والتجانس ، فتستطيع أن توجه سياسة الامبراطورية الاتجاه الذي تقتضيه صيانة المصالح الالمانية الحقيقية .

وقد وجد هذا الحزب تأييداً قوياً من الشباب ، ففاز بسبعة عشر مقعداً نيابياً في انتخابات سنة ١٨٩١، غير أنه لقي مقاومة شديدة من جماعات المحافظين ، الذين ما كانوا يرضون بالتنازل عن شيء من سيطرة الامبراطورية وابهتها ، ومن الهيئات الكاثوليكية ـ التي كانت لا تنفك عن وضع النوازع المذهبية فوق جميع الاعتبارات السياسية .

وأمام هذه المقاومة ، أخذ « شونرر » يدعو إلى انفصال المنطقة الالمانية عن الامبراطورية النمساوية ، لكي تنضم إلى الامبراطورية الالمانية .

فقد أعلن « شونرر » رأيه هذا ، من على منبر مجلس الأمة ، في خطاب ألقاه سنة ١٩٠١ ، ثم كرره في خطب ألقاها سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٤ .

(٣) إن هذه الحركة الفكرية والسياسية ، التي كانت ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى - كما رأينا - في عهد الامبراطورية النمساوية المجرية ، كان من الطبيعي أن تستولي على أذهان جميع الالمان النمساويين بعد اندراس الامبراطورية المذكورة ، وانفصال جميع المناطق السلافية - فضلاً عن المنطقة المجرية - انفصالاً نهائياً .

ولذلك صار الجميع يطالبون بالتحاق بلادهم بـ « الدولة الالمانية » . والمجلس الوطني الموقت ، الذي جمع ممثلي المنطقة الالمانية ، أعلن ، في الجلسة التي عقدها في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٨ ، « أن بلادهم تكوّن جزءاً متمماً للدولة الالمانية » .

والمجلس التأسيسي الذي اجتمع بعد ذلك ، في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، أيّد القرار المذكور . والشانسليه كارل رنر Karl Renner أعلن : « إن أوستريا الالمانية ، تكوّن جزءاً من المانيا الكبرى . ووحدتنا القومية ، التي كانت تكسرت سنة ١٨٦٦ ، يجب أن تعود ، فتربطنا بأمتنا الالمانية » .

والدستور الجديد الذي وضع لهذا القسم من امبراطورية النمسا السابقة ، قد نصّ على ذلك ، وسمّى البلاد باسم « أوستريا الالمانية » - Deutch Osterrich .

(٤) ولكن الحلفاء المنتصرين في الحرب لم يوافقوا على مقررات المجلس التأسيسي ، وقرروا أن تكون البلاد المذكورة جمهورية مستقلة عن ألمانيا . وتمسكوا بقرارهم هذا أشد التمسك .

لأن فرنسا كانت تقترح تجزئة المانيا نفسها ، وترغب - على الأقل - في فصل البلاد الالمانية الجنوبية عن البلاد الشمالية منها . فما كان يمكنها أن توافق على توسيع المانيا ، بضم النمسا اليها .

ولكن . . النمسا الالمانية ، كانت محرومة من الامكانيات الاقتصادية التي تسمح لها بتكوين دولة قابلة للحياة .

فإن مدينة « فيينا » - مع سكانها الذين لا يقلون عن المليونين - كان يجب أن تصبح عاصمة لدولة صغيرة لا يتجاوز مجموع سكانها الستة ملايين ، بعد أن كانت عاصمة لدولة عظيمة ، لا يقل مجموع سكانها عن الخمسين من الملايين .

فما العمل ، لضمان الحياة لهذه الدويلة الجديدة التي يراد خلقها ؟ ماذا يجب أن يعمل لإعاشة هذه الدولة ، التي يتجمع ثلث مجموع سكانها في مدينة واحدة ؟

لقد بحث الحلفاء ملياً في هذه القضية ، فاتخذوا جملة من التدابير لمعالجة هذه المشكلة ، بعض المعالجة : أولاً ـ قرروا عدم السماح لمقاطعة ورالبرغ Veralberg بالانسلاخ عنها ، على الرغم من أنها كانت أظهرت رغبتها في الالتحاق بسويسرا الالمانية ـ ثم وسعوا حدودها من جهة المجر ، فضموا اليها مقاطعة بوركنلاند Burgenland الزراعية . وفضلاً عن ذلك قرروا اعفاءها من جميع الديون والتعويضات الحربية ، ووعدوها بتسهيل التجارة مع جاراتها ، بعقد اتفاقيات تجارية تكون في مصلحتها .

وعلى كل حال ، أصروا على بقائها منفصلة عن المانيا . ولذلك وضعوا في معاهدة « سان جرمن » ـ التي فرضوها عليها في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ ـ مادة خاصة تحظر عليها الالتحاق بأية دولة كانت ، دون الحصول على موافقة الحلفاء .

وبعد كل ذلك ، أخذ ساسة الدول المتحالفة التي تهمها حياة هذه الجمهورية ، يبذلون جهوداً جبارة ، لتكوين هيئات وحكومات ، تتبنى فكرتهم وتنفذ سياستهم ، وتسعى إلى تبعيد فكرة الالتحاق عن أذهان الناس .

وطبيعي أنهم استطاعوا أن يصطنعوا أمثال هذه الهيئات والحكومات ، من بين النفعيين واللاوطنيين ، ولا سيما من بين اليهود القاطنين في البلاد .

ويتبين من كل ذلك : أن النمسا (أوستريا) لم تبق منفصلة عن المانيا بعد الحرب العالمية الأولى، إلا من جراء مقررات الحلفاء ، ومؤامراتهم السياسية ، كما لا يبقى أدنى مجال للشك في أن الذين زعموا أن هتلر كان ألحق النمسا بألمانيا قسراً ، كانوا مخطئين جد اً .

ويجب أن لا يغرب عن البال أنه عندما قرر المجلس التأسيسي التحاق النمسا بالمانيا كان هتلر لا يزال عريفاً مغموراً ومجهولاً ، وكان بعيداً كل البعد ، ليس عن مقام الزعامة فحسب ، بل عن ميدان السياسة أيضاً .

ومما تجدر الاشارة إليه أن معاهدة ١٩٥٥ التي أنهت احتلال الدول المتفقة للنمسا ـ بعد الحرب العالمية الأخيرة ـ أيضاً قيدت الدولة المذكورة بقيود تشابه القيود التي فرضت عليها في نهاية الحرب العالمية الأولى : فقد فرضت عليها الحياد ، وحظرت عليها الاتحاد مع المانيا . فإن المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة صرحت بأنها « لن تشترك مع المانيا في وحدة اقتصادية أو سياسية ، بأي شكل كانت » وأنها « لن تشجع

التـدابير التي يكـون من شأنها أن تؤدي ـ بصـورة مباشـرة أو غير مبـاشرة ـ إلى وحـدة اقتصادية أو سياسية مع المانيا » .

(٥) ولزيادة التأكيد على الحقائق الآنفة الذكـر ، أرى أن أنقل فيـها يلي فقـرة من الكتاب الذي كان نشره « رينو دوجوفنيل » الفرنسي ، قبيل الحرب العـالمية الأخيـرة ، تحت عنوان « عشرون عاماً من الاخطاء السياسية » :

« يجب أن نعترف ـ بعكس ما تزعمه وتكرره الصحافة الفرنسيـة كل يـوم ـ أن الآنشولنـز ، أي الالتحاق ، كان فكرة نمساوية ، بقدر مـا كان فكـرة المانيـة ، إن لم يكن أكثر منهـا ، فالنمسـا سبقت المانيا إلى تبني هذه الفكرة والدعوة اليها ، وهذه الفكـرة تجلت بكل وضـوح في المادة الـدستوريـة التي استعملت تعبير « النمسا الالمانية ـ أوستريـا الالمانية » .

« إن مداخلة الدول الاوروبية في الأمر ، هي التي حالت دون تنفيذ هـذه المادة ، وفـرضت على أوستريا « الاستقلال » الذي ما كانت ترغب فيه أبداً » .

(٦) وأما الحرب العالمية الأخيرة ، فإن الحلفاء قسموا البـلاد ـ في بادىء الأمـر ـ إلى أربـع مناطق احتـلال ، ولم يجلوا عنها إلا بعـد أن قرروا لهـا الاستقـلال عن جميـع الوحدات السياسية ، وفرضوا عليها الحياد الدائم ، مع عدم التسلح عسكرياً .

ويتبين من كل ما سبق : أن بقاء النمسا مستقلة ومنفصلة عن المانيا ، ما هو إلا من نتائج ومقـررات الدول المنتصـرة وسياستهـا . فلا يجـوز أن يعتبر دليـلاً على عـدم صحة النظرية القائلة بارتباط القومية باللغة .

ب ـ بلجيكا

(١) إن بلجيكا لم تكوِّن دولة مستقلة ، قائمة بذاتها إلا منذ سنة ١٨٣٠ .

سكانها يتألفون من شعبين مختلفين : يعرف احدهمـا باسم الـ « فالون » Wallon والآخر باسم « فلامان » Flaman .

يتكلم الفالون باللغة الفرنسية ، والفـلامان بلغـة جرمـانية لا تختلف كثيـراً عن الهولندية .

ويظهر من الاحصـاءات الرسميـة : أن نحو ٣٨ بـالمائـة من مجموع السكـان لا يعرفون غير اللغة الافرنسية ،و ٤٢,٥ بالمائة منهم لا يعرف غير الفلاماندية ، ونحو ١٣ بالمائة منهم يعرف اللغتين المذكورتين .

ويوجد في بضع نواح من بلجيكا أقلية صغيرة تتكلم الالمانية وتعرف ـ في الوقت نفسه ـ الفرنسية أو الفلاماندية ، إلا أن مجموع هؤلاء يقل عن واحد ونصف في المائة من مجموع السكان . ولذلك فإنهم لا يلعبون دوراً يذكر في حياة بلجيكا .

وأما الفالون والفلامان ، الذين يؤلفون العنصرين الأساسيين في بلجيكا ، فيختلف بعضهم عن بعض اختلافاً كبيراً ، من حيث الطبائع والتقاليد ، فضلاً عن اختلافهم في اللغة والادب .

ونستطيع أن نقول ، لذلك أن أهالي بلجيكا ينتسبون إلى « دولة واحدة » ، ولكنهم لا يؤلفون « أمة واحدة » .

إن الفالون والفلامان يشتركان في تكوين « الدولة البلجيكية » ، وفي تسيير دفة شؤونها الداخلية والخارجية ، ولكنهما ـ مع ذلك ـ يحتفظان بخصائصهما القومية ، تمام الاحتفاظ .

إنهما شعبان مختلفان ، يعيشان في كنف دولة واحدة .

(٢) أمام هذه الأوضاع الخاصة ، لا بد لنا من أن نتساءل : لماذا ؟ لماذا ألف الفالون والفلامان دولة واحدة ، على الرغم من اختلافهما في اللغة والتقاليد ؟ لماذا لا تنشطر بلجيكا إلى شطرين ، حيث ينضم الفالون إلى فرنسا وينضم الفلامان إلى هولندا ، حسب علاقتهم اللغوية والثقافية ؟

للتوصل إلى معرفة أسباب ذلك ، يجدر بنا أن ندرس أحوال بلجيكا الداخلية من ناحية ، وأطوار السياسة الدولية المتعلقة بالبلاد البلجيكية من ناحية أخرى .

(٣) إن الفلامان يؤلفون الاكثرية في الولايات الشمالية من بلجيكا ، والفالون يؤلفون الاكثرية في الولايات الجنوبية منها .

ولكن الحد الفاصل بين المنطقتين لا يؤلف خطاً بسيطاً ، بل يتألف من خطوط معقّدة ، كثيرة التعرج وشديدة التشابك . فهناك مدن وقصبات فالونية محاطة بقرى ودساكر فلاماندية ، وبعكس ذلك قصبات ومدن فلاماندية بين قرى فالونية . وهناك مدن وقرى تجمع بين سكانها جماعات من الشعبين .

إن تشابك اللغتين في بلجيكا يظهر حتى في بعض المدن الصغيرة التي يقل سكانها عن الألف .

مثلاً : قرية « اسبير » Esperre تقع في ولاية فلاماندية . مجموع سكانها ـ حسب الاحصاءات الأخيرة ـ عبارة عن ٩٠٠ ، ولكن بين هؤلاء ٢٠ بالمائة لا يعرف

غير الفرنسية ، و ١٧ بالمائة لا يعرف غير الفلاماندية و ٦٣ بالمائة يعرف اللغتين . وبين الذين يتكلمون اللغتين ، ٦٠ بالمائة يتكلمون بالفرنسية أكثر من الفلاماندية ، و ٤٠ بالمائة يتكلمون بالفلاماندية أكثر من الفرنسية .

إن العاصمة بروكسل نفسها تعطينا مثالاً بارزاً على تشابك اللغتين ، لأن الاحصاءات الرسمية تدل على أن :

٢٨ بالمائة من سكانها لا يعرفون غير الفرنسية ؛ و ١٧ بالمائة لا يعرفون غير الفلاماندية ؛ و ٢٥ بالمائة يعرفون اللغتين ، إلا أنهم يتكلمون بالفرنسية أكثر من الفلاماندية ؛ و ٣٠ بالمائة يعرفون اللغتين إلا أنهم يتكلمون الفلاماندية أكثر من الفرنسية .

وغني عن البيان : أن هذا التشابك الجديد ، لم يترك مجالاً للانشطار ، بل حتم على الطرفين « التعايش » تحت رعاية دولة مشتركة واحدة .

(٤) ولكن ، لماذا تشابكت اللغتان في بلجيكا ، بهذه الصورة ؟ ولماذا ظلتا متشابكتين إلى الآن ؟ لماذا لم تتوحد البلاد البلجيكية من حيث اللغة ، كما حدث ذلك في الكثير من البلاد الأخرى ؟

إن الاطوار التاريخية والأوضاع الجغرافية ، تظهر أسباب ذلك بكل وضوح وجلاء :

كانت البلاد البلجيكية في القرون القديمة ، من الميادين الرئيسية التي التقى فيها ووقف عندها الرومان والجرمان .

إلا أنها كانت من الميادين الجانبية ، لا من الميادين الرئيسية التي تستوجب الاصطدامات العنيفة ، فلا تنتهي إلا بغلبة أحد الطرفين على الآخر غلبة حاسمة ، تؤدي إلى إفنائه أو ادماجه ، أو بانصهار الطرفين انصهاراً تاماً يؤدي إلى تكوين شعب جديد .

ولهذا السبب انقسمت البلاد إلى وحدات كثيرة لا تربطها رابطة ، ولا تجمعها جامعة .

وطبيعي أن التفتت السياسي الذي عم البلاد الاوروبية طوال عهد الفيودالية (الاقطاع) في القرون الوسطى زاد البلاد البلجيكية انقساماً على انقسامها ، وقوى ورسخ فيها النزعات البلدية .

وأما بعد انتهاء القرون الوسطى ، فلم يتكوّن فيها دولة مركزية قوية ، تتغلب

على نزعاتها البلدية ، وتعمل على توحيد لغة سكانها ، عن قصد أو غير قصد ، بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة . . . كما حدث في سائر البلاد الاوروبية .

في الواقع أن بلجيكا أصبحت من ممتلكات اسبانيا خلال القرون الأخيرة ، ثم انتقلت من حكمها إلى حكم أوستريا اعتباراً من أوائل القرن الثامن عشر ، وبقيت تابعة لها ، إلى حين الاحتلال الافرنسي ، الذي بدأ في السنة التالية من الثورة العظمى . ولا شك في أن كل واحدة من هاتين الدولتين الحاكمتين كانت قوية ومركزية في حد ذاتها . إلا أنها كانت بعيدة عن بلجيكا ، ومنفصلة عنها من الوجهة الجغرافية ، فضلاً عن كونها مختلفة عنها من حيث اللغة التي يتكلم بها السكان . فما كان من شأنها ، ولا من مصلحتها ، أن تقضي على النوازع البلدية التي كانت قد رسخت في جميع أنحاء تلك البلاد ، وأن تعمل على توحيد لغتها . بل بعكس ذلك كانت أحوالها ومنافعها تقضي بترك الأمور على ما هي عليه من الانقسام والتشابك ، إن لم تزدها انقساماً وتشابكاً ، تسهيلاً للسيطرة عليها بأقل ما يمكن من الجهود ، وأقل ما يمكن من التكاليف .

ولذلك كله ، بقيت بلجيكا ميداناً لتشابك اللغتين الفرنسية والفلاماندية .

(٥) وقد يبدو من الغريب أن تصبح بلجيكا ـ طوال قرون عديدة من ممتلكات اسبانيا أولاً وأوستريا ثانياً ، ولا تدخل تحت حكم فرنسا التي تجاورها وتلاصقها ، فضلاً عن أنها تماثل قسماً كبيراً من سكانها من حيث اللغة والثقافة .

ولكن هذا الاستغراب يزول ، عندما يؤخذ بنظر الاعتبار التنازع والتنافس الذي كان ظل مستحكماً بين فرنسا وبين انكلترا طوال تلك القرون .

من المعلوم أن أوروبا الغربية صارت مسرحاً لتنازع النفوذ والسيطرة بين فرنسا وبين بريطانيا ، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بوجه خاص .

كانت فرنسا أقوى دولة برية ، وبريطانيا أقوى دولة بحرية ، وكانت الأخيرة تحسب ألف حساب لاحتمال قيام الفرنسيين بالغارة على جزرها ، ولذلك جعلت مبدأ « عدم افساح المجال لتوسع سيطرة الفرنسيين على سواحل بحر المانش وبحر الشمال » أس الأساس في بناء سياستها الخارجية .

إن خطوط هذه السياسة كانت قد ارتسمت بكل وضوح منذ القرن الثامن عشر ، وإن الوزير الفرنسي المشهور « سوللي » الذي لعب دوراً هاماً في تاريخ فرنسا في عهد هنري الرابع ، قد كتب في مذكراته أن عاهل بريطانيا قال له يوماً : « إذا حاول أخي ملك فرنسا الاستيلاء على بلجيكا ، فأنا لا أرضى بذلك ، فأضطر إلى معارضته بكل قواي

وأظن أنه هو أيضاً يفعل نفس الشيء ، إذا ما حاولت أنا الاستيلاء عليها . فمن الخير لنا أن نترك تلك البلاد على حالها ، لا لي أنا ولا لفرنسا » .

إن هذه الخطة الأساسية أصبحت بعد ذلك بمثابة الابرة الموجهة للسياسة البريطانية .

إن أحداث الثورة الفرنسية والحروب النابليونية أظهرت للعيان أهمية بلجيكا بالنسبة إلى أمن الجزيرة البريطانية ، وجعلت بريطانيا تزداد تمسكاً بالسياسة المذكورة ، وتعمل بموجبها بكل ما لديها من قوة .

من المعلوم أن فرنسا استولت على بلجيكا في السنة الثالثة من ثورتها العظمى ، ونابليون استفاد كثيراً من سواحل بلجيكا في إتمام وإحكام « الحصار البري » الذي أعلنه على بريطانيا ، فضلاً عن أنه صار يهدد الجزر البريطانية نفسها .

ولهذا السبب ، عندما تغلبت انكلترا على نابليون ـ بمساعدة متفقيها [حلفائها] ـ أولت عناية خاصة لقضية بلجيكا ، واتخذت طائفة من التدابير للحيلولة دون استيلاء فرنسا عليها مرة أخرى .

وكان أهم التدابير ـ في نظرها ـ هو احداث « مملكة البلاد الواطئة » التي تضم البلاد البلجيكية والهولندية في دولة موحدة قوية ، تستطيع الصمود أمام مطامع فرنسا التوسعية ، من جهة سواحلها الشمالية .

وقد بذلت انكلترا جهوداً جبارة لتقوية هذه الدولة بتحصين الحدود التي تفصلها عن فرنسا بسلسلة من القلاع المتينة .

ولكن من المعلوم أن هذه المملكة لم تعش إلا خمسة عشر عاماً وزالت من الوجود إثر الثورة التي قام بها البلجيكيون للاستقلال عن هولندا .

إن انكلترا لم ترتح لهذه الثورة في بادىء الأمر . إلا أنها ، عندما شاهدت نجاحها ، رأت من الضروري أن تسايرها ، على أن تبعد عنها احتمال الانضمام إلى فرنسا : فأخذت من فرنسا تعهداً صريحاً باحترام استقلال الدولة البلجيكية الجديدة ، كما نجحت في تقرير « مبدأ حيادها الدائم » تحت ضمان الدول المنظمة الاوروبية .

بهذه الصورة ، أصبحت بلجيكا دولة « مستقلة ومحايدة » ، اعتباراً من سنة ١٨٣٠ .

(٦) مع هذا ، لم تتخل فرنسا تماماً عن فكرة ضم بلجيكا اليها ، ولا سيما نابليون الثالث ، الذي فكر في الاستيلاء عليها ، بصورة جدية ، حتى أنه خلال

مساوماته مع بسمارك ، حاول أن يضمن موافقة بروسيا على ذلك .

وعندما انتشرت أخبار هذه المساومة ، هاجت انكلترا وماجت ، وأعلنت على لسان وزير خارجيتها ورئيس وزارتها ، أنها تعارض أي تغير كان في الأوضاع القائمة على السواحل المواجهة لبريطانيا العظمى .

وقد صرح اللورد بالمرستون بأن حكومته تعارض نيات نابليون بشدة ، وتدافع عن استقلال بلجيكا بقوة .

كما قال اللورد كورزون : أن مصلحة بريطانيا العظمى تقضي بأن تبقى سواحل بحر الشمال ـ من دونكرك إلى أوستاند ـ في أيدي دولة أو دول صغيرة : فلا تدخل تحت حكم دولة كبيرة قوية .

ويظهر من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء : أن انكلترا بذلت جهوداً متوالية للحيلولة دون توسع السواحل الفرنسية نحو الشمال ، بانضمام أي جزء من أجزاء بلجيكا اليها .

وكان ذلك من أهم العوامل في بقاء بلجيكا « موحدة ومستقلة » في حدودها الحالية .

(٧) ومع كل ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال أن قضية اللغات ظلت تلعب دوراً هاماً ، في سياسة بلجيكا الداخلية .

ولا نغالي إذا قلنا : أنها كانت مشكلة المشاكل التي جابهتها الدولة البلجيكية منذ بداية تكوينها :

كان المجلس التأسيسي قرر أن تكون اللغتان الفرنسية والفلاماندية متساويتين في « حق الاستعمال » ، إلا أن هذا القرار بقي حبراً على ورق في بادىء الأمر .

لأن الفرنسية كانت لغة العلم والثقافة في جميع أنحاء بلجيكا . وأما الفلاماندية فكانت بمثابة لغة عامية ، يتكلم بها الفلامان ، دون أن يكتبوها أو يتكاتبوا بها .

فضلاً عن ذلك ، فإن الفالون كانوا لعبوا الدور الأول في حركة الاستقلال والانفصال عن هولندا . فعندما تولوا أعنة الحكم ، فرضوا لغتهم على الدواوين وعلى المدارس . وصاروا يأملون « أن تتفرنس المناطق الفلاماندية » بصورة تدريجية ، بغلبة الفرنسية على الفلاماندية في جميع أنحاء بلجيكا .

وكان مما يقوي عندهم هذا الأمل ، أن الفلاماندية كانت محرومة من آثار أدبية ، بعكس الفرنسية التي كانت تتمتع بمكانة سامية جداً بين جميع الآداب العالمية .

ولكن الأمور سارت في اتجاه يخالف كل ما كان يأمله ويتوقعه هؤلاء : إذ قامت بين الفلامان حركة بعث أدبي وثقافي جديد ، ترمي إلى جعل الفلاماندية أيضاً لغة علم وثقافة . ورافقت ذلك حركة أبحاث تاريخية تسعى لجمع المعلومات الوافية عن أسلاف الفلامان ، وتظهر شخصيتهم التي ظلت متميزة عن الفالون على طول التاريخ .

إن هذه الحركات بدأت منذ السنوات الأولى من الاستقلال ، وأصبحت جلية الخيوط والاتجاهات ، خلال بضع سنوات :

جمع « جان دافيد » Jean David طائفة هامة من المعلومات التاريخية عن بلاد الفلاندر ، ونشرها في أحد عشر مجلداً تحت عنوان « تاريخ الوطن » .

وقام « ويللمس ـ Willems » بأبحاث « في فقه اللغة الفلاماندية » ، وسعى إلى جمع واحياء المخطوطات القديمة المكتوبة بها .

وأقدم « هانري كونسيانس » Henri Conssience على التأليف باللغة الفلاماندية ، وكتب بها سلسلة طريفة من الاشعار والقصص والروايات .

ثم تألفت جمعيات عديدة للنهوض بالثقافة الفلاماندية .

وهذه الحركات الأدبية والعلمية ، لم تلبث أن أخذت تثير طائفة من المطاليب السياسية :

كانت الحكومة البلجيكية قد جعلت الفرنسية لغة رسمية ، وذلك كان يؤدي إلى حرمان الفلامان الذين لا يعرفون الفرنسية من تولي الوظائف والمساهمة في الاعمال الحكومية .

فضلاً عن أن ذلك كان يولّد شتى المشاكل ، من جراء صعوبة التفاهم بين الموظفين الذين لا يعرفون الفلاماندية وأصحاب المصالح الذين يجهلون الفرنسية .

ولذلك بدأ الفلامان يتذمرون من هذه الأوضاع المجحفة بحقوقهم ، ويحتجون على سياسة تغليب اللغة الفرنسية على لغتهم .

إن هذه الحركات الاجتماعية أخذت تتبلور ، وتكتسب شكلاً منظماً منذ سنة ١٨٤٠ .

في السنة المذكورة قام أحد النواب في البرلمان البلجيكي يحتج على « فرنسة الادارة » في الولايات الفلاماندية .

وفي نفس السنة قدم « ويللمس » مع جماعة من أصحابه ـ إلى البرلمان عريضة

رسمية ، تحمل تواقيع نحو مائة ألف مواطن ، يطلبون فيها جعل الفلاماندية اللغة الرسمية في الولايات المذكورة .

كما أن مجلس ولاية آنفرس ، قرر ـ في السنة نفسها ـ أن لا يعيّن أحد في إحدى الوظائف الحكومية داخل الولاية ، ما لم يعرف الفلاماندية .

إن هذه الطلبات والاحتجاجات ، اكتسبت شدة خاصة بعد ثورة ١٨٤٨ . فاضطرت الحكومة ـ سنة ١٨٥٦ ـ إلى تأليف « لجنة تحقيق لدرس مطالب الفلامان وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها » .

وقدمت اللجنة المذكورة تقريرها سنة ١٨٥٨ ، واعترفت به بأحقية طلبات الفلامان ، واقترحت الأمور التالية :

(أ) اللغة الفلاماندية يجب أن تكون لغة التعليم في جميع المعاهد والمدارس القائمة في ولايات الـ « فلاندر » . وذلك يجب أن يشمل التعليم العالي ، فجامعة « غاند » يجب أن تحول إلى جامعة « فلاماندية » .

(ب) القوانين يجب أن تنشر باللغتين الفلاماندية والفرنسية . القضاة والمحامون يجب أن يعرفوا ـ حتماً ـ اللغتين . المخابرات الادارية في الـ « فلاندر » يجب أن تجري بالفلاماندية . الممثلون السياسيون والقناصل الذين يعملون في البلاد الأجنبية ، يجب أن يعرفوا اللغتين .

(ج) الجيش يجب أن يقسم إلى كتائب فلاماندية ، وكتائب فالونية ، لكي تكون لغة التعليمات والايعازات الفلاماندية في الأولى والفرنسية في الثانية .

ولكن الحكومة تلكأت كثيراً في تنفيذ هذه الاقتراحات .

وحركات الاحتجاج والمطالبة ، ازدادت شدة بعد سنة ١٨٧٠ ، حيث ظهرت صحافة فلاماندية قوية ، تولت الدفاع عن حقوق الفلامان ، بكل اندفاع .

واضطرت الحكومات إلى التسليم بتلك الحقوق ، شيئاً فشيئاً :

سنة ١٨٧٨ صدر قانون يقضي بجعل التبليغات الرسمية والمخابرات الادارية باللغة الفلاماندية ، في ولايات آنفرس ، وفلاندر الغربية ، وفلاندر الشرقية ، وليمبورغ .

سنة ١٨٨٣ صدر قانون يجعل التعليم باللغة الفلاماندية في المدارس الابتدائية والثانوية القائمة في الولايات الأربع المذكورة .

وسنة ١٨٩٨ صدر قانون يحتم اصدار التشريعات باللغتين الفرنسية والفلاماندية .

وسنة ١٩١٣ صدر قرار يحتم على ضباط الجيش معرفة الفرنسية والفلاماندية في وقت واحد .

ومع كل ذلك ، فإن زعماء الحركة الفلاماندية Mouvement Flamingant ما كانوا يكتفون بذلك ، بل كانوا يرون أن اللغة الفرنسية كانت لا تزال تتمتع بامتيازات خاصة ، لأن المصالح والادارات المركزية كانت كلها فرنسية .

ولذلك كانوا يصرون على جعل جامعة غاند فلاماندية ، لأنهم كانوا يرون عدم امكان « فلمندة » المصالح المركزية ، دون جعل احدى الجامعات فلاماندية . لأن الجامعات هي التي تخرج الموظفين .

ولكن جماعة من الفلامان ، ما كانوا يكتفون بذلك أيضاً ، بل كانوا يقولون بوجوب فصل الولايات الفلاماندية عن الولايات الفالونية في جميع الشؤون الادارية ، كما أنهم كانوا يطالبون بفصل كتائب الجيش أيضاً ، وفقاً لمقترحات لجنة ١٨٥٨ .

(٨) هذا كان موقف الاحزاب والجمعيات الفلاماندية في بلجيكا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٤ .

وطبيعي ، أن الالمان ، عندما احتلوا بلجيكا ، أرادوا أن يستفيدوا من الخلافات القائمة بين الفالون وبين الفلامان ، وشجعوا الحركات الفلاماندية ، بطرق ووسائل شتى .

إلا أن انتهاء الحرب المذكورة بانكسار الألمان ، أوقف الحركات الانفصالية ، وجعل الكل يعودون إلى فكرة « التعايش في نطاق دولة واحدة » .

(٩) خلاصة القول : يتضح من التفاصيل السابقة ، أن قضية بلجيكا تشبه من وجوه عديدة قضية قبرص من ناحية ، وقضية أوستريا من ناحية أخرى . وعلى كل حال ، لا يمكن أن تعتبر دليلاً على عدم تأثير اللغة في مصائر الامم .

ج - سويسرا

(١) سويسرا بلاد جبلية ، تضم أهم مسالك جبال الآلب وجزءاً من جبال الـ « جورا » ، مع الهضبة التي تقع بينهما .

إنها محاطة من جميع جهاتها ببلاد فرنسية ، والمانية ، وايطالية . وهي بمثابة « ملتقى » لغات هذه البلاد الثلاثة .

فإن ٧٤ في المائة من سكانها يتكلمون باللغة الالمانية ، ويتكلم ٢١ في المائة منهم بالفرنسية ، و ٤ في المائة منهم بالايطالية .

وفضلاً عن ذلك ، يوجد في سويسرا منطقة صغيرة ، يتكلم سكانها بلغة خاصة ، تعرف باسم الـ « رومانش » ، وهي شديدة القرابة من اللغة اللاتينية . إلاّ أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الواحد في المائة من مجموع السكان .

إن جميع سكان سويسرا يعيشون تحت راية دولة اتحادية صغيرة . ومن المعلوم أن هذه الدولة التزمت سياسة « الحياد الدائم » منذ عدة اجيال . . . وجميع الدول الاوروبية حبذت وأيدت هذا الحياد ، ولم تحاول واحدة منها الاخلال به في وقت من الاوقات .

(٢) إن أوضاع الدولة السويسرية هذه ، تثير مسائل عديدة :

لماذا لم تتفكك أوصال هذه الدولة ، كما تفككت أوصال الامبراطورية النمساوية والسلطنة العثمانية ؟ كيف بقيت متحدة ، على الرغم من تعدد لغات سكانها وتنوع قومياتهم ، وعلى الرغم من شدة التيارات القومية التي عصفت بمعظم البلاد المجاورة لها ؟

لماذا لم تتقاسمها الدول المجاورة ، حسب علاقات لغاتها ؟

لماذا لم تتجزأ إلى دول عديدة ، حيث تكون كل واحدة منها وحيدة اللغة ؟

إن الاجابة عن هذه الاسئلة ، تقتضي ملاحظة خصائص البلاد الجغرافية وأوضاعها الاستراتيجية من ناحية ، وتطلبات التوازن الدولي من ناحية أخرى .

فإن خصائص جغرافية سويسرا ـ الطبيعية والاقتصادية والبشرية ـ تجعل من المستحيل تجزئتها إلى دول عديدة . وأما اقتسامها بين الدول المجاورة لها فيصطدم بمشاكل دولية هائلة ، ويخل بالتوازن القائم بينهم اخلالاً خطيراً .

وبناء على هذه الملاحظات الجغرافية والاستراتيجية ، اتفقت كلمة الدول المذكورة على أن بقاء سويسرا على حالها ، كدولة « عازلة » ، و « محايدة » بين الدول الكبيرة ، أوفق لمصلحة الجميع ، من كل الوجوه .

ولهذا السبب ، لم تحاول دولة من الدول المذكورة الحاقها ببلادها ، ولا طالبت باقتسامها مع جيرانها .

فتوصل السويسريون إلى ايجاد نظام حكم خاص بهم ، يضمن لجميع طوائف السكان « التعايش والتآزر » ، مع المحافظة على ما لكل منها من لغة وثقافة وخصائص تمام المحافظة ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٣) إن الجبال التي تؤلف سويسرا كثيرة الفروع ومعقدة الشعاب . سفوحها المتشابكة تنقطع بكثير من الوديان العميقة التي تحتضن عدداً كبيراً جداً من البحيرات الصغيرة والكبيرة .

وغني عن البيان أن كثرة البحيرات تدل على كثرة المناطق « شبه المقفلة » التي لا يتصل بعضها ببعض إلاّ بمضايق عالية ووعرة .

ولهذا السبب انقسم سكان هذه الجبال ـ من قديم الزمان ـ إلى جماعات صغيرة ، تعيش كل واحدة منها في منطقة خاصة بها ، شبه منطوية على نفسها ، ومستقلة عن غيرها .

وعندما أخذت هذه الجماعات تشعر بضرورة التآزر والتكتل ـ لحفظ مصالحها الحيوية ـ سلكت سبيل التحالف الحر والمحدود ، المجرد من نوازع التغلب والتسيطر والاستغلال .

بدأ التحالف السويسري ، بتحالف ثلاثة وديان . ثم صار يتوسع وينتظم ويتقوى تدريجياً ، وتطور كثيراً طوال قرون عديدة ، دون أن يتعرض إلى تأثيرات وتعقيدات خارجية ، إلى أن وصل إلى الشكل الذي يلائم خصائص البلاد ، يضمن حاجاتها ، بأحسن الصور وأمثلها .

(٤) يتألف الاتحاد السويسري ـ في الحالة الحاضرة ـ من خمس وعشرين مقاطعة تعرف باسم الـ « كانتون » Canton .

تتولى حكومة الاتحاد الشؤون الخارجية والدفاع الوطني وبعض الأمور المتعلقة بالمواصلات التي تهم جميع الكانتونات .

وأما الشؤون الأخرى ، فتتركها بأجمعها إلى الكانتونات ، لتقررها وتتصرف بها ، كما تشاء .

فأصبح لكل كانتون شعار وعلم خاص ، ودستور خاص وضعه لنفسه ، كما أصبح لكل كانتون قوانين وتنظيمات خاصة ، قررها مجلسه التمثيلي وفقاً لاحكام دستوره ، أو وافق عليها الشعب مباشرة عن طريق « تصويت عام » يشترك فيه جميع السكان .

وخلاصة القول : كل كانتون يتصرف بشؤونه العامة باستقلال تام ، ولا يراجع مجلس الاتحاد إلا فيما يخص الأمور الخارجية والدفاع الوطني والمواصلات العامة .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن ادارات الكانتونات نفسها تسير على خطة « اللامركزية الواسعة النطاق » :

إن كل كانتون يتألف من « كومونات » ، وكل كومون ، يتمتع بسلطات واسعة جداً في تصريف الأمور الخاصة به ، وفي تقرير الانظمة وفرض الرسوم والضرائب ، وانتخاب وتعيين وتبديل الموظفين والمستخدمين .

إن هذا النظام الذي تأسس في سويسرا ، بفضل الظروف الجغرافية والتاريخية ، هو الذي ضمن لهذه الدولة الاتحادية الصغيرة البقاء والازدهار على الرغم من تعدد لغاتها وتنوع قومياتها .

(٥) ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن تشكيلات الكانتونات وتقسيماتها راعت مقتضيات اللغات ، إلى أقصى حدود الامكان : فأكثر من أربعة اخماس الكانتونات الحالية « وحيدة اللغة » . وأما تعدد اللغات ، فينحصر في أربعة كانتونات ، من بين الخمسة والعشرين .

إن كانتون برن - من جملة هذه الكانتونات الأربعة - أكثرية سكانها المانية اللغة ، وأقليتها فرنسية اللغة .

وفي هذا الكانتون توجد منطقة صغيرة ، تقع على جبال جورا ، يتكلم سكانها باللغة الفرنسية .

وقد قامت في هذه المنطقة ، على الرغم من صغر رقعتها ، حركة قومية تهدف إلى فصلها عن كانتونها الحالي ، لتصبح كانتوناً مستقلاً داخل نطاق الاتحاد السويسري .

وهذه الحركة - التي تعرف باسم « الحركة الجوراسية » Mouvement Jurrassien أخذت تزداد نشاطاً منذ عشر سنوات : إنها تنظم كل سنة - في وقت معين - مظاهرات سلمية ، لتكرار المطالبة بفصل المنطقة عن كانتون برن .

(٦) ومن الأمور التي لا يمكن انكارها : أن ميول وعواطف الطوائف الثلاث من السويسريين ، لا تسير في اتجاه واحد : بل أن عواطف أهالي « سويسرا الايطالية » S . Italienne تتوجه بشدة نحو ايطاليا ، وميول وعواطف « سويسرا الروماندية » S . Romande تتوجه نحو فرنسا ، كما أن ميول وعواطف « سويسرا الالمانية » S . Alémanique لا تخلو من التوجه نحو المانيا .

إن هذه الاختلافات العاطفية كانت قد اشتدت وظهرت إلى العيان ، بوجه خاص ، خلال أحداث الحرب العالمية الأولى ، حيث صارت كل طائفة ترتاب بميول ونوايا الطائفة الأخرى . وقد حدث من جراء ذلك أزمات ومشاكل خطيرة شملت شؤون الجيش وبعض قادته ، والحكومة الاتحادية لم تستطع أن تتغلب على تلك المشاكل والازمات ، إلّا ببذل جهود شاقة .

(٧) يتبين من كل ما سبق : أن سويسرا دولة ، لا أمة .

هي دولة تضم عدة قوميات سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل والظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية ،أجبرتهم على « التعايش والتآزر » تحت راية دولة اتحادية ، وفق نظام ممعن في المرونة والحرية والشعبية .

فأحوالها لا يمكن أن تتخذ ذريعة للتقليل من شأن اللغة في حياة الامم والدول .

بل بعكس ذلك ، إنها تعطي أدلة عديدة ، على أهمية اللغة في هذا المضمار ، على الرغم من معضلية العوامل المؤثرة في أوضاعها الحالية .

د ـ الولايات المتحدة الامريكية

(١) عندما نبحث في قضية انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن انكلترا ـ من حيث دلالتها على عوامل القومية ـ يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار الحقائق الثلاث التالية :

أولاً : إن انفصال الولايات المتحدة كان قد تم سنة ١٧٧٦ .

ثانياً : إن أمريكا مفصولة عن الجزر البريطانية بالبحر المحيط الاطلسي العظيم .

ثالثاً : إن اللغة الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية عند جماعات كبيرة جداً من الامريكيين ، إلّا في وقت حديث نسبياً .

إن لكل واحدة من هذه الحقائق أهمية خاصة في تفسير الوقائع وتعليلها ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٢) في بداية الربع الرابع من القرن الثامن عشر ، كان العالم بأجمعه بعيداً عن التفكير في القوميات في خلال بحث وتصريف شؤون الحكم والسياسة .

كانت البلاد تعتبر ممتلكات للملوك والامراء ، وكثيراً ما كانت تنتقل من حكم إلى حكم ، ومن مملكة إلى مملكة ، عن طريق الارث أو الصداق ، أو البيع والشراء ،

فضلاً عن الحرب والاستيلاء .

ومن البديهي أن ما حدث في تلك الأزمنة ، وفي تلك الظروف ، لا يجوز أن يعتبر دليلاً على أي شيء كان في قضايا القوميات .

إن نظرة سريعة إلى الاسباب التي استوجبت انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة البريطانية تزيدنا تأكداً من هذه الحقيقة .

فإن أهالي المستعمرات الثلاث عشرة التي كونت النواة الأولى للولايات المتحدة الامريكية ، كانوا قد هاجروا إلى تلك البلاد ، تخلصاً من الاضطهادات الدينية ، وسعياً وراء حياة حرة ، مصونة من ضروب الظلم والاعتساف . إنهم كانوا تركوا أوطانهم إلى تلك البلاد النائية وتكبدوا مشاق الاغتراب في تلك البيئات الجديدة ، ليوجدوا مجتمعاً أفضل من المجتمع الذي كانوا نشأوا فيه .

والحكومة البريطانية كانت تتركهم في بادىء الأمر يعيشون ويعملون هناك احراراً كما يشاؤون ، إلا أنها ـ بعد مرور مدة من الزمن ـ أخذت تستغل جهود هؤلاء المغتربين لمصلحة طائفة من المتمولين الباقين في بلادهم : إذ صارت تفرض عليهم ضرائب جديدة جائرة ، وأوصلت الأمر إلى حد منعهم من الاتجار مع البلاد المجاورة لهم ، وفرضت عليهم التعامل مع التجار المقيمين في الجزر البريطانية على وجه الانحصار .

إن ذلك كان يضعهم في وضع أتعس من الوضع الذي كانوا عليه في بريطانيا العظمى قبل سفرهم إلى أمريكا ، من وجوه عديدة . لأن في المملكة البريطانية كان قد تأسس نوع من الحياة النيابية ، وكان قد تقرر أن لا يفرض على الناس أية ضريبة ، ما لم يوافق عليها ممثلو الشعب . ولكن الآن ، في المهاجر الامريكية ، صارت تفرض عليهم الضرائب ، دون أن يؤخذ رأيهم فيها ، وصار نشاطهم الاقتصادي يقيد بقيود جائرة ، لمصلحة طائفة من أصحاب الجشع الباقين في بلادهم الأصلية .

فكان من الطبيعي أن يحتج هؤلاء على هذه الأوضاع الجائرة . إنهم لم يطلبوا ـ في بادىء الأمر ـ الانفصال عن المملكة البريطانية ، بل بعكس ذلك ، ظلوا يؤكدون ولاءهم للعرش . إنهم كانوا يطالبون بالتمتع بالحريات والحقوق المقررة في بريطانيا نفسها . ولكن الحكومة البريطانية لم تلتفت إلى مطالبهم المحقة ، بل أقدمت على ارسال قوة عسكرية ، بغية اخضاع سكان تلك المستعمرات لأوامر السلطة المركزية الجائرة .

عندئذ أدرك هؤلاء أن السبيل الوحيد للتخلص من تلك القيود ، هو الانفصال والاستقلال .

ومما يلفت النظر : أن الشخص الذي تحمّس لفكرة الانفصال أشد التحمس ، وبذل في سبيل الدعوة لهذه الفكرة أعظم الجهود ، كان ممن انتقلوا إلى أمريكا حديثاً : إن مدة اقامة « طوماس باين » في أمريكا عند اعلان الاستقلال كانت عبارة عن سنة واحدة وثلاثة أشهر فحسب . أنه كان يقول : « من العبث أن نأمل اصلاح الأحوال من الحكومة القائمة في بريطانيا العظمى ، فعلينا أن ننفصل عنها ، ونكوِّن « جمهورية انكليزية » في القارة الامريكية . فعلينا أن نعطي المثال الفعلي لحضارة أمثل ولحكومة مجردة من ضروب الظلم والفساد » .

يظهر من كل ذلك : أن حركة انفصال تلك المستعمرات كانت من نوع الثورات الداخلية التي لا تستهدف شيئاً غير تخليص الناس من اعتساف الحكام ، ولم تكن من نوع الحركات الاستقلالية القومية ، التي ترمي إلى تحرير الامم المحكومة من نير الامم المسيطرة عليها .

(٣) ولا شك في أن الأوضاع الجغرافية أيضاً لعبت دوراً هاماً في انتهاء هذه الثورة إلى تكوين دولة جديدة : إذْ من المعلوم أن أمريكا منفصلة عن أوروبا وعن الجزر البريطانية انفصالاً جغرافياً كبيراً ، بواسطة المحيط الاطلسي الفسيح . وغني عن البيان أن هذا الانفصال الجغرافي كان شديد الأثر في ذلك العهد . لأن السفن البخارية لم تكن قد اخترعت بعد . . فالمواصلات بين أوروبا وأمريكا كانت تتم بالسفن الشراعية . وأسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أنها كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة ، بسبب كثرة الزوابع والعواصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة ، في ذلك البحر المحيط المكشوف ، وكان من الطبيعي أن يلعب هذا « الانفصال الجغرافي » الكبير ، دوراً خطيراً في تقرير مصير المستعمرات الامريكية .

(٤) ولكن . . قد يقال : إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد انفصلت عن المملكة البريطانية ، لمثل هذه الاسباب ، في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر . . . فلماذا لم تعد وتتحد معها في القرن التاسع عشر ، بعد ذيوع مبدأ القوميات ؟

لمعرفة أسباب ذلك ، يجب أن نرجع إلى الحقيقة التالية التي ذكرتها في بداية هذا البحث :

فإن القول بأن « الولايات المتحدة الاميركية انكليزية اللغة ، مثل بريطانيا العظمى » لا ينطبق على حقائق الأمور انطباقاً تاماً .

لأن الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية لدى معظم سكان الولايات المتحدة الامريكية إلّا بصورة تدريجية وفي وقت قريب نسبياً .

نظرة سريعة إلى تطور حدود الولايات المتحدة الامريكية وتعداد سكانها ، تكفي لاظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن مجموع سكان الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٩٠ - أي بعد مرور أربعة عشر عاماً على اعلان الاستقلال - ، كان نحو أربعة ملايين فقط . في حين أنه زاد الآن على أربعين مثل ذلك العدد .

وبديهي أن هذا التزايد الهائل لم يكن نتيجة لتكاثر السكان عن طريق التناسل ، وإنما نتج عن :

(أ) توسع رقعة الاراضي ، من ناحية .

(ب) تدفق سيل المهاجرين من ناحية أخرى .

فإن عدد الولايات المتحدة كان ١٣ فقط عند اعلان الاستقلال ، ولكنه قد انضم اليها بعد ذلك - شيئاً فشيئاً - ٣٦ ولاية أخرى .

كانت الولايات المتحدة منحصرة - في بادىء الأمر - بين سواحل المحيط الاطلسي وبين جبال « آللغاني » ، ولكن حدود هذه الولايات أخذت تزحف نحو الغرب ، حتى بلغت في آخر الأمر سواحل المحيط الهادىء .

إن توسع حدود الولايات المتحدة بهذه الصورة ، كان قد تم بوسائل مختلفة ، من الشراء إلى الاستيلاء والانضمام والاستعمار .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار أن البلاد التي انضمت إلى الولايات المتحدة بهذه الصورة المختلفة لم تكن من المستعمرات الانكليزية ، مثل الولايات المتحدة الأولى ، بل كانت فرنسية واسبانية ومكسيكية . . انها كانت قد نشأت في ظروف تختلف عن ظروف نشأة الولايات الأصلية اختلافاً كبيراً .

وكان الاختلاف يشمل اللغات أيضاً ، بطبيعة الحال .

ولكن اختلاف اللغات قد زاد تفاقماً بوجه خاص ، من جراء اختلاف البلاد التي نزح منها المهاجرون إلى الولايات المتحدة الامريكية بعد استقلالها .

ويتبين من الاحصاءات الرسمية : أن مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المذكورة واستوطنوها - من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٩٤٠ - كان نحو ٣٨ مليوناً ، وأما نسبة الانكليز بينهم إلى غير الانكليز فكان مثل نسبة الواحد إلى التسعة !

ومجموع المهاجرين من كل من المانيا ، وايطاليا ، وايرلندا . . . كان يزيد على مجموع المهاجرين من انكلترا زيادة كبيرة .

ولزيادة الايضاح ندرج فيما يلي مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المتحدة الامريكية ، خلال هذه المدة :

المهاجرون من المانيا	٦,٠٢٩,٩٥١
المهاجرون من ايطاليا	٤,٧١٩,٢٢٣
المهاجرون من ايرلندا	٤,٥٩١,١٠٠
المهاجرون من بريطانيا	٤,٢٢٥,١٠٠
المهاجرون من النمسا والمجر	٤,١٤٣,٧٧٥
المهاجرون من روسيا	٣,٣٤٩,٣٤١
المهاجرون من السويد	١,٢١٧,٤٤٨
المهاجرون من النورويج	٨٠٤,٨٥٢
المهاجرون من فرنسا	٥٩٤,٩٩٨

وأما مجموع المهاجرين الذين نزحوا من سائر البلاد الاوروبية من بولندا والدانمرك إلى البرتغال وسويسرا واليونان ، فقد زاد على المليونين .

وفضلاً عن ذلك كله ، قد دخل الولايات المتحدة الامريكية ـ خلال المدة المذكورة ـ أكثر من مليون مهاجر من بعض الاقطار الآسيوية .

(٥) ومن الطبيعي أن جميع هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون معهم إلى الولايات المتحدة الامريكية لغاتهم الخاصة ، وتقاليدهم القومية ، ومشاعرهم التاريخية .

إنهم كانوا يتعلمون الانكليزية ويستعملونها في معاملاتهم التجارية ومراجعاتهم الرسمية ، ومع هذا كانوا يرجعون إلى لغاتهم الأصلية في شؤونهم ومحاوراتهم البيتية .

وأما تأمرك هؤلاء اجتماعياً ، وتانكلزهم لغوياً ، فما كان تم إلّا بعد مرور جيلين أو ثلاثة أجيال .

وإذا لاحظنا أن المهاجرة من البلاد المذكورة كانت تتم بصورة تدريجية ، وتتوالى بدون انقطاع ، علمنا أن اللغات المختلفة التي كانت تدخل الولايات المتحدة مع المهاجرين ، ما كانت تترك محلها إلى اللغة الانكليزية إلا بعد مرور مدة طويلة وبتدرج كبير . وقبل أن يتم تأنكلز جماعة من المهاجرين القدماء ، كانت تأتي جماعات جديدة ، تديم حياة اللغات الأصلية في البيوت وفي المجتمعات الخاصة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : ان الولايات المتحدة الامريكية كانت شبيهة ببوتقة كبيرة ، صبت فيها جماعات كبيرة من قوميات مختلفة ، على توالي السنين . وأما تمازج هؤلاء وانصهارهم التام ، فلم يتم إلا شيئاً فشيئاً .

فلا يجوز لنا أن نقول عن الولايات المتحدة الامريكية ، أنها كانت « انكليزية اللغة » ، بكل معنى الكلمة .

(٦) ويتبين من كل ما تقدم : أن سكان الولايات المتحدة الامريكية انحدروا من مختلف الاقطار الغربية ، وتكونوا تكوناً خاصاً ، خلال مدة قرن وثلاثة أرباع القرن ، في ظروف استثنائية لا مثيل لها في سائر أنحاء العالم .

فليس من المعقول أن تعتبر قضية انفصال الولايات المتحدة عن المملكة البريطانية دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة .

هـ ـ أمريكا اللاتينية

(١) إن الحقائق التي سردناها آنفاً ـ عند مناقشة مثال الولايات المتحدة الامريكية ـ تغنينا عن اطالة البحث في أمر أمريكا اللاتينية .

فإن سكان هذا القسم من القارة الامريكية أيضاً قد تكوّنوا تكوناً خاصاً ، في ظروف استثنائية جداً ، تشبه ظروف تكوّن سكان الولايات المتحدة الامريكية من وجوه عديدة .

لقد توافد على أمريكا الوسطى والجنوبية أيضاً ، ملايين من الرواد والمهاجرين ، من مختلف أنحاء العالم ، ولا سيما من مختلف أقطار القارة الاوروبية ، وتوالت هذه المهاجرة ، منذ اكتشاف تلك البلاد ، بدون انقطاع ، واشتدت بوجه خاص بعد استقلالها عن اسبانيا والبرتغال ، واستفحلت ، بكل معنى الكلمة ، منذ بداية هذا القرن .

فما قلناه آنفاً عن الولايات المتحدة الامريكية في هذا الشأن ينطبق على أميركا اللاتينية أيضاً تمام الانطباق .

(٢) ومما تجدر الاشارة إليه ، أن تركيب السكان في أمريكا اللاتينية صار أشد تعقيداً منه في الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك من جراء اختلاط المهاجرين الاوروبيين بالسكان الاصليين .

في الولايات المتحدة الامريكية لم يلعب الهنود الحمر دوراً يستحق الذكر في تركيب السكان ، لأن الأوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد واستوطنوها كانوا يهاجرون مع زوجاتهم ، فلم يضطروا إلى مخالطة نساء الهنود . ومن المعلوم أن اعمال الاستعمار والاستيطان هناك أدت إلى فناء القسم الاعظم من السكان الاصليين ،

وحصرت بقيتهم الباقية في مناطق محدودة جداً ، في بعض الولايات .

فقد التزمت الولايات المتحدة الامريكية مبدأ عدم الاختلاط والتزاوج بالسكان الأصليين التزاماً شديداً ، وسنّت القوانين التي تحظر زواج البيض بالهنود الحمر ، وتعتبره باطلاً ، حتى أن القوانين الموضوعة في بعض الولايات اعتبرت الاتصال الجنسي بنساء الهنود الحمر - ولو كان بدون زواج - من الجرائم التي تعرض مرتكبيها للعقاب .

ولذلك كله لم تتكون في الولايات المتحدة الامريكية طبقة من الهجناء .

ولكن الأمور سارت سيراً مخالفاً لذلك كل المخالفة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . فإن الاوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد كانوا - بوجه عام - من المغامرين الجشعين الذين لا يفكرون بشيء غير الثراء السريع . فما كانوا يستصحبون معهم نساءهم خلال هجرتهم ، فيضطرون إلى التزوج بنساء السكان الأصليين ، أو يعاشرونهن معاشرة الأزواج ، وينجبون منهن عددا كبيرا من الاطفال . وكثيرا ما كانوا يعودون إلى بلادهم - حاملين معهم ما كانوا حصلوا عليه من ثروة طائلة ، ويتركون وراءهم جيلاً من الهجناء .

وطبيعي ، أن الاطفال الذين يتولدون من آباء أوروبيين وأمهات من السكان الأصليين - في هذه الظروف - كانوا ينشأون ويترعرعون في أحضان امهاتهم ، ولهذا السبب كانوا يتأثرون بعادات هؤلاء ونزعاتهن أشد التأثر وأعمقه .

إن هذه الأحوال الخاصة أدت - بطبيعة الحال - إلى تكوين صنف خاص من السكان في أمريكا اللاتينية .

وإذا لاحظنا أن السكان الأصليين كانوا يختلفون عن المهاجرين الأوروبيين اختلافاً هائلاً - من حيث الأوصاف الرسية والجسمانية ، ومن حيث النزعات العقلية والتقاليد الاجتماعية ، ومن حيث المستويات الحضارية - قدرنا النتائج التي نجمت عن هذا التخالط السريع والتصالب الواسع النطاق .

في الواقع أن زواج المهاجرين الأوروبيين من السكان الأصليين قد قلّ كثيراً منذ قرن من الزمان ، إلا أن زواجهم من الهجينات ، وزواج الهجناء فيما بينهم ، قد عم واستفحل ، فأصبح الهجناء يؤلفون الاكثرية الساحقة من السكان .

ويظهر من الاحصاءات الرسمية الأخيرة : أن مجموع السكان في أمريكا اللاتينية يبلغ **١٢٥** مليوناً ، ينقسمون إلى العناصر الأساسية التالية :

٧٠ مليوناً هجناء (من زواج الأوروبيين بالسكان الأصليين)
٢٦ مليوناً أوروبيون .
١٩ مليوناً سكان أصليون .
١٦ مليوناً زنوج وهجناؤهم .

ويلاحظ من ذلك : أن الأوروبيين الخُلَّص ، كانوا يقلون عن سدس مجموع السكان .

(٣) ومما تجدر الاشارة إليه : أن نسبة كل واحد من هذه العناصر الأساسية إلى مجموع السكان تختلف اختلافاً كبيراً ، من قطر إلى قطر .

مثلاً : نسبة المهاجرين الأوروبيين إلى مجموع السكان تتراوح بين ٩٥ في المائة (في الأرجنتين) ، وبين ٦ في المائة (في هندوراس ونيكاراغوا) .

وأما نسبة الهجناء إلى مجموع السكان فتتراوح بين٧٥ في المائة (في باراغواي) وبين ٤ في المائة (في الارجنتين) .

وأما نسبة السكان الاصليين إلى مجموع السكان ، فتتراوح بين ٦٠ بالمائة (في بوليفيا) وواحد بالمائة (في الارجنتين) .

أما نسبة الزنوج وهجنائهم إلى مجموع السكان فتتراوح بين ٩٣ بالمائة (في كوبا) و ٨ بالمائة (في كولومبيا) .

(٤) اعتقد أن التفاصيل المسرودة آنفاً ، في هذا البحث وفي البحث السابق ، تظهر بكل وضوح وجلاء العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الكثيرة التي سببت انفصال هذه الاقطار الامريكية عن اسبانيا والبرتغال ، كما تظهر العوامل التي حالت دون اتحادها لتكوين دولة موحدة مثل الولايات المتحدة الامريكية .

كما أنها لا تترك أدنى مجال للشك في أن هذه الاحوال والاحداث الخاصة لا تدل على عدم ارتباط القوميات باللغات .

القومية وَمشيئة التعايش المعشري

النقاش حول الألزاس

١ ـ إن نـظرية « ارتبـاط القوميـة باللغـة » أثارت ردود فعـل قـويـة في المحـافـل الفرنسية ، الفكرية والسياسية .

لأنها كانت تخالف مطامح فرنسا ، وتعرض مصالحها إلى الاخطار .

فإن سياسة فرنسا التقليدية كانت ترمي إلى التوسع في الشمال ، حتى نهر الراين لكي تصبح بلادها محاطة بحدود طبيعية من كل الجهات . وقد بـذل الفرنسيـون ـ ولا سيما في عهد نابليون بونابرت ـ جهوداً عظيمة للوصول إلى هذا الهدف .

ولكن البلاد التي تمتد بـين فرنسـا وبين الـراين كانت مـأهولـة بسكان يتكلمـون الالمـانية . والنـظرية المـذكورة ، كـان من شأنها أن تجعـل ذلـك مخـالفـاً لمبـدأ حقـوق القوميات .

فضلاً عن ذلك ، فـإن فرنسـا كانت تحكم الألـزاس منذ أواسط القـرن السابـع عشر . وأهالي الألزاس يتكلمون الالمانية ، وطبيعي أن نظرية « ارتباط القومية باللغة » كان من شأنها أن تعطي للألمان حقاً لفصل الألزاس عنها .

ولذلك انبرى جماعة من كتّاب فرنسا ومفكريها لمناقشة الالمان في هذه القضايا .

وهذه المناقشات وصلت إلى درجة حادة جداً ، من جراء احداث حرب السبعين المعلومة :

٢ ـ كانت الألزاس مقاطعة المانية حتى أواسط القرن السابع عشر . فقد استولت عليهـا فرنسـا في عهد لـويس الرابـع عشر ، وضمتهـا إلى بلادهـا بموجب معـاهـدات وستفاليا . ومع هذا ، كان الألزاسيون لا يزالون يتكلمون بالألمانيـة ويحتفظون بـالكثير

من تقاليدهم الخاصة ، وكان الالمان القوميون يتألمون من دخول الألزاس تحت حكم فرنسا ألماً شديداً .

حتى أن المؤرخ الفرنسي المشهور « ادغار كينه » لاحظ حساسية الالمان نحو الألزاس واهتمامهم بها ، وكتب يقول : « إن معاهدة وستفاليا لا تزال تدمي قلوب الالمان ، كما تدمي قلوبنا نحن مقررات فيينا » .

ويروى عن بيسمارك أنه كان يقول : « كلما ألقيت نظرة على خارطة أوروبا ، ورأيت الألزاس داخلة في حدود فرنسا . . . وكلما تصورت استرازبورغ تعيش تحت ظل العلم الافرنسي . . . شعرت في أعماق نفسي ثورة غيظ شديدة » .

وعندما انتصرت بروسيا على فرنسا في حرب السبعين ، واستولت على ولاياتها الشمالية ـ بما فيها الألزاس ـ كان من الطبيعي أن تطلب من فرنسا التنازل عن هذه « المقاطعة الالمانية » ، وكان من الطبيعي أن يفتح هذا الطلب باباً لمناقشات حادة بين كتّاب الطرفين ومفكريهم وساستهم .

كان الفرنسيون يعتبرون ذلك تعدياً على حقوق فرنسا ، ومخالفاً لمبادىء العدالة البشرية . في حين أن الالمان كانوا يدعون ـ بعكس ذلك ـ أن الأمر ما هو إلا « استرداد للحقوق المغصوبة ، وتحقيق للعدالة العليا » .

وقد اشترك في هذه المناقشات كبار المفكرين والمؤرخين من الطرفين مثل اشتراوس ، وممسن ، وترايتشكه في المانيا . . . وأرنست رينان وفوستل دوكولانج في فرنسا .

٣ ـ إن المناقشة القلمية التي جرت بين المؤرخ الفرنسي « فوستل دو كولانج » وبين المؤرخ الألماني « مومسن » ، كانت تعبر عن وجهات نظر الطرفين بأصرح العبارات .

إن الآراء التي أبداها فوستل دو كولانج في هذا المضمار ، يمكن أن تلخص بما يلي :

« إن القومية لا تتبع اللغة ، فإن العلاقات الجغرافية والمنافع السياسية والتجارية هي التي تجمع وتربط الناس وتؤسس الدول ، الوطن هو ما يحبه المرء .

« قد يكون الألزاسيون المانأ باللغة ، ولكنهم ـ على كل حال ـ افرنسيون بالنزعة والمشيئة ، والذي جعلهم فرنسيين ، لم يكن فتوحات لويس الرابع عشر أو معاهدة وستفاليا ـ كما يتوهم الالمان ـ بل هي : الثورة العظمى ، فإن هذه الثورة هي التي دمجت الألزاس بفرنسا ، وجعلت الألزاسيين

فرنسيين بكل معنى الكلمة . إن القومية لا تتعين باللغة ، بل أنها تتعين بالرغبة والمشيئة . . فالعدالة تقضي بمراعاة مشيئة الألزاسيين ، وتحقيق رغباتهم في هذا المضمار » .

وأما ردود مومسن على هذه الآراء ، فكانت تتلخص بما يلي :

« قد استولى الفرنسيون على الألزاس بقوة الحديد والنار . وحكموا الألزاسيين منذ قرنين ، تحت شبكة تشكيلاتهم الادارية والانضباطية . وخلال هذه المدة ، اتخذوا شتى التدابير لتخدير شعورهم ، حتى انسوهم تاريخهم وقوميتهم ، وربما كان الألزاسيون قد فقدوا وعيهم القومي . . ولكنهم لا يزالون ألماناً باللغة . فأصبح من حقنا نحن الالمان ـ بل من واجبنا أيضاً ـ أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ، ونعيد اليهم وعيهم ، ونحيي شعورهم بقوميتهم . . ومن البديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بعد تحريرهم من حكم فرنسا ، وتخليصهم من سيطرتها » .

٤ ـ إن ملاحظات مومسن الأخيرة ، جديرة بالتأمل :

لأنه من المعلوم أن الدول عندما تستولي على بلد من البلاد ـ وتسيطر على أهاليها ـ لا تترك لهم الحرية في اختيار الدولة التي يريدون أن ينتسبوا اليها ، لأنها تعتبر « محاولة الانفصال عن الدولة » من كبائر الخيانات والجنايات ، وتعاقب مرتكبها بصرامة متناهية ، تصل إلى حد الاعدام .

وفضلاً عن ذلك ، أنها تتخذ التدابير اللازمة للتأثير في نفوس الأهالي ـ وبالنتيجة في ارادتهم ـ بوسائط شتى . . . من التدريسات في المدارس ، والتلقينات في المعابد ، والدعايات بالنشرات والجرائد ، إلى اغراء الزعماء بالأموال والمنافع ، وشراء الضمائر بالرتب والمناصب .

هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب الأعين ، عند بحث نظريات القومية ومناقشتها .

٥ ـ إن نظرية المشيئة في القومية ، نشأت في هذه الظروف ، خلال هذه المناقشات .

إن أرنست رينان أيضاً كان اشترك في هذه المناقشات ، وساهم في وضع الأسس لنظرية المشيئة .

إلا أنه لم يكتف بما كتبه خلال المناقشات ، بل واصل التفكير في الأمر إلى أن أعلن نتائج أبحاثه في محاضرة ألقاها سنة ١٨٨٢ .

كان رينان يتباهى كثيراً بمحاضرته هذه ، ويعتبرها من أنفس وأبلغ كتاباته . وكان يصرح بأنه لم يطل التفكير في مسألة من المسائل بقدر ما أطاله في هذه المسألة ،

ولم يعصر ذهنه لكتابة مقالة من المقالات بقدر ما عصره عند كتابة هذه المحاضرة . وكان يقول : « إني وزنت ملياً كل كلمة من كلماتها » .

إن نظرية رينان اشتهرت كثيراً ، وانتشرت كثيراً .
ولذلك ، رأيت أن أخصها ببحث خاص .

أولاً ، سأسرد آراء رينان بتفصيلات وافية ، ثم سأبدي ملاحظاتي عليها .

نظرية أرنست رينان

١ ـ إن الخطاب المشهور الذي ألقاه أرنست رينان Ernest Renan في مدرج السوربون بباريس ، سنة ١٨٨٢ ، تحت عنوان « ما هي الأمة » يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية :

في القسم الأول الذي يلي كلمة الاستهلال : يذكر الخطيب بعض الوقائع التاريخية التي تتصل بتكوين الامم والدول ، ويحاول تعليلها ؛

وفي القسم الثاني : يستعرض مختلف الآراء التي تحوم حول « عوامل تكوين الأمة » ، وينتقدها واحداً فواحداً .

وفي القسم الثالث : يسرد رينان رأيه في ماهية الأمة ، ويقول « إن المشيئة ، هي أس الأساس في تكوينها » .

وغني عن البيان أن الذي يهمنا هنا ، هو ما جاء في هذا القسم الأخير من الخطاب .

ولكن القسم الأول والثاني منه ، يوضحان لنا نظرة أرنست رينان إلى شؤون التاريخ بوجه عام ، وإلى تاريخ القوميات بوجه خاص .

فيجدر بنا أن نأخذ بنظر الاعتبار أهم ما جاء في هذين القسمين أيضاً .

٢ ـ يستهل أرنست رينان خطابه ، بقوله :

« أود أن أحلّل معكم « فكرة » ، تبدو واضحة في الظاهر ، ولكنها تفسح المجال لأخطر أنواع سوء التفاهم » .

ثم يستعرض مختلف أشكال المجتمعات البشرية :

« التكتلات العظيمة ، على نمط الصين ومصر وبابل القديمة ،

« القبيلة ، على غرار العبرانيين والعرب ؛

« المدينة المستقلة ، على نمط آثينا واسبارطة ؛

« اتحاد البلاد المختلفة ، على نمط الامبراطوريات الاشكانية ، والرومانية ، والكارولنجية ؛

« الجماعات المحرومة من الوطن ، والمربوطة بعضها ببعض بروابط دينية مثل الاسرائيليين والبارسيين ؛

« الأمم ، مثل فرنسا وانكلترا ومعظم الدول الاوروبية المعاصرة ؛

« الفدراليات ، مثل سويسرا وأمريكا ؛

« القرابات ، مثل التي توجدها « وحدة الرس » ، أو بالأحرى « وحدة اللغة » بين فروع الجرمان والسلاف . .

« هذه أنماط مختلفة من المجتمعات البشرية ، التي لا بدّ من التمييز بينها .

« في عهد الثورة الفرنسية ، ظن البعض أن نظام المدن القديمة ، مثل آثينا واسبارطة ، يمكن تطبيقه على الامم التي تتألف من ثلاثين أو أربعين مليون نسمة ،

« وفي أيامنا هذه ، يزعمون أن للجماعات الإتنوغرافية ـ أو بالأحرى للجماعات اللغوية ـ حقاً في السيادة ، شبيهاً بسيادة الامم القائمة فعلاً .

« فلنسع إلى الحصول على فكرة واضحة ومضبوطة عن هذه المسائل الشائكة التي أقل خطأ فيها قد يؤدي ـ في آخر الأمر ـ إلى أفظع واشأم الأخطار » .

ـ ١ ـ

وبعد هذه الكلمات الاستهلالية ، ينتقل رينان إلى بعض الابحاث التاريخية ، ونحن ننقل ونلخص الاهم منها في ما يلي :

أ ـ منذ سقوط الامبراطورية الرومانية ، وبالأحرى ، منذ تفكك امبراطورية شارلمان ، انقسمت أوروبا الغربية إلى امم مختلفة . لقد حاول بعضها أن يتغلب ويسيطر على بعضها الآخر ، ولكنه لم ينجح في هذه المحاولة . وما لم يستطع أن يفعله شارلمان ، ولويس الرابع عشر ، ونابليون الأول ، لن يستطيع أن يفعله أحد في المستقبل . أصبح من المستحيل أن تتكون امبراطورية رومانية جديدة ، أو أن يظهر شارلمان جديد . لقد تأسس نوع من التوازن ، الذي لا شك في أنه سيستمر لمدة طويلة ؛ فرنسا وانكلترا ، المانيا ، روسيا . . . ستكون أهم الوحدات السياسية ، لمدة مئات من السنين .

ب ـ إن تاريخ اليونان القديم أيضاً لا يعطينا مثالاً لـ « أُمة » بالمعنى الذي نفهمه الآن . أثينا ، اسبارطة ، صور ، صيدا . . . كانت مراكز وطنية رائعة ، ولكنها كانت عبارة عن مدن ذات أراض محدودة .

غاليا ، اسبانيا ، ايطاليا . . . قبل اندماجها بالامبراطورية الرومانية كانت مجموعة أقوام ، أنهم كثيراً ما كانوا يتحالفون ، ولكن تحالفهم هذا ما كان يستمر كثيراً ، لعدم ارتباطه بتنظيمات مركزية وأسر حاكمة .

إن الامبراطورية الآشورية وامبراطورية اسكندر أيضاً لم تكونا من نوع الأوطان . لم يوجد مواطنون أشوريون ، ولا يوجد الآن أمة تنحدر من امبراطورية اسكندر .

ج ـ الامبراطورية الرومانية كادت أن تكون وطناً . لأن الحكم الروماني الذي كان في بادىء الأمر في منتهى العنف والقساوة لم يلبث أن أصبح محبوباً ، بسبب انهائه الحروب ، وتأمينه « السلم الروماني » المعروف ، ولكن امبراطورية شاسعة الاطراف تبلغ مساحتها اثني عشر مثلاً من مساحة فرنسا ، ما كان يمكن أن تؤلف دولة بمعناها العصري . ولهذا السبب ، كان انفصال الغرب عن الشرق امراً لا بد منه .

د ـ إن استيلاء الجرمان ، هو الذي وضع الأسس لتكوين الامم الأوروبية الحالية : في الفترة التي تمتد من القرن الخامس إلى القرن العاشر ، فرض الجرمان المستولون على بعض الاقطار من امبراطورية روما الغربية أسراً حاكمة وأريستوقراطية عسكرية . وهذه الاقسام أخذت اسماء المسؤولين عنها ، ومن هنا جاءت اسماء فرنسا ، وبورغنديا ، ولومبارديا ، و ـ مؤخراً ، نورمانديا .

وقد تفككت امبراطورية الفرنك ، بصورة نهائية في وسط القرن التاسع .

هـ ـ إن معاهدة فردون خططت تقسيمات ثابتة ، لا يعتريها التغير .

منذ ذلك التاريخ ، صارت فرنسا ، والمانيا ، وايطاليا ، واسبانيا . تسير بين عقبات عديدة وفي طرق ملتوية ، نحو الكيان القومي التام . إنها أصبحت الآن الأحجار الثابتة في رقعة « الدامة الدولية » .

وأمّا ما تميزت به هذه الدول عن غيرها ، فيعود إلى انصهار الشعوب التي تألفت منها ، انصهاراً تاماً . في البلاد المذكورة ، لا يجد المرء ما يماثل الاحوال التي يجدها في تركيا ، حيث بقي التركي ، والسلافي ، واليوناني ، والأرمني ، والعربي ، والسوري ، والكردي . . يختلف بعضهم عن بعض ، بقدر ما كانوا يختلفون يوم دخلوا تحت حكم تركيا .

و ـ وقد ساعد على تكوين القوميات في أوروبا أمران أساسيان :

أولاً : إن الجرمان الفاتحين اعتنقوا الديانة المسيحية ، فصاروا لا يختلفون عن أهالي البلاد المفتوحة من هذه الوجهة .

ثانياً : إن الحكام الغالبين ، قد نسوا لغاتهم الخاصة ، وصاروا يتكلمون بلغات الشعوب التي يحكمونها .

إن تضافر هذين الأمرين ، هو الذي سهل وضمن الانصهار والتوحيد في تلك البلاد .

ولانصهار اللغات عوامل أخرى :

إن الفرنك ، والبورغند ، والنورمان . . . عندما استولوا على البلاد ، لم يستصحبوا معهم إلّا عدداً قليلاً من النساء . في الواقع أن رؤساءهم ، ما كانوا يتزوجون ـ مدة أجيال عديدة ـ إلّا بنساء جرمانيات . ولكنهم كانوا يكثرون من المحظيات اللاتينيات ، كما أن مربيات أطفالهم أيضاً كن من اللاتينيات . وأما أفراد العشائر الجرمانية ، فكانوا يتزوجون ـ بوجه عام ـ بنساء من أهل البلاد .

ولهذه الاسباب ، اندرست لغة الفاتحين ، بسرعة .

ولكن في انكلترا ، سارت الأمور بشكل يختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً : فإن الآنكل Angles ، عندما استولوا على الجزر البريطانية كانوا استصحبوا معهم نساءهم .

ولهذا السبب تغلبت لغتهم على لغة البلاد الأصلية ، وصارت لغة الجميع .

ز ـ بعد هذه التفاصيل التاريخية ، يتكلم أرنست رينان عن « النسيان » فيقول :

إن نسيان بعض الوقائع التاريخية ـ وحتى التزام جانب الخطأ والغلط في بعضها ـ من الأمور الضرورية لتكوين الأمة .

فالأبحاث التاريخية كثيراً ما تكون خطراً على الوحدة القومية . لأنها تظهر للعيان ، ضروب القسر والارغام التي كانت منشأ ومصدر جميع الاشكال السياسية . حتى الاحداث التي أتت بنتائج خيّرة جداً ، كانت قد بدأت عملها بعنف وقساوة . والوحدة تكون ـ في جميع الاحوال ـ نتيجة اعمال الجبر والإكراه . إن اتحاد جنوب فرنسا مع شمالها ، إنما تم بعد سلسلة من اعمال الارهاب والافناء التي استمرت مدة قرن كامل .

فيترتب على كل مواطن افرنسي ، أن ينسى حوادث « السان بارتلمي » ، وعليه أن لا يـذكر شيئاً من المذابـح التي أرهبت وارغمت الاقطار الجنـوبية من فـرنسا ، في القرن الثالث عشر .

ح ـ وفي الأخير ، يقارن رينان بين ايطاليا وتركيا ، فيقول :

لقد شاهدنا في عصرنا هـذا ، أن ايطاليـا تتوحـد بهزائمهـا ، في حين أن تـركيا تتفكك بانتصاراتها . فإن كل هزيمة ينكب بها الطليـان تدفـع أمورهم إلى الامـام ، في حين أن كل ظفر تحرزه تركيا ، يعرضها إلى خسارة جديدة .

والسبب في ذلك ، هو : أن ايطاليا أمة ، ولكن تركيـا ليست أمة (بـاستثناء مـا كان منها في آسيا الصغرى) .

ـ ٢ ـ

أ ـ وبعد هذه الأبحاث والملاحظات التي تحوم حول القضايـا التاريخيـة ، يتساءل ارنست رينان :

« ما هي الصفات التي تعرف بها الأمة ؟ لماذا هولندا أمة ، على الـرغم من اختلاف سكـانها من حيث اللغة والمذهب ، في حين أن توسكانا ليست امة ، على الـرغم من أن سكانها متجـانسون ، من حيث اللغة والمذهب ؟ »

وللاجابة عن هذه الاسئلة ، ينتقل رينان إلى بحث عوامل تكوين الأمة .

ويبدأ هذا البحث باستعراض الآراء المختلفة التي حامت حـول هذه العـوامل ، وذكر وانتقد ، على التوالي :

عامل الاسرة المالكة ـ وحدة الأصل ـ وحدة اللغـة ـ وحدة الـدين ـ الاشتراك في المصالح ـ العوامل الجغرافية ، والأمور الاستراتيجية .

وقال في كل منها : أنها لا تخلو من التأثـير في تكوين الـروابط التي تربط الافـراد بعضها ببعض ، ولكنها لا تكفي لتكوين الأمة .

إني سأكتفي بنقل ما يقوله رينان في قضيـة وحدة اللغـة ، وسأهمـل ما يقـوله في الآراء والعوامل الأخرى . لأنها من الأمور المسلم بها .

ب ـ يقول أرنست رينان ، في أمر اللغة « أنها تدعو إلى الاتحاد ، ولكنها لا تفرضه » . ويستشهد على ذلك بذكر أمثلة سويسرا وأمريكا .

ثم يقول : ومن مفاخر فرنسا ، أنها لم تحاول أبداً أن تحصل على وحدة اللغة عن طريق القسر والارغام .

وبعد ذلك يتساءل : « ألا يمكن أن يحصل المرء على نفس العواطف ونفس الأفكار ، وأن يحب نفس الاشياء ، بلغات مختلفة » ؟

يحذر رينان الباحثين من اقحام اللغة في السياسة الدولية ، ويقول : فلنترك إلى تلك الابحاث الحرية التامة في نقاشها ، ولا ندخلها فيما يعكر صفو جوها العلمي .

ويزعم رينان : أن الأهمية التي تعزى إلى اللغات ، تتأتى من الظن بأنها تدل على وحدة الأصل والرس . في حين أن ذلك خطأ محض . فإن وحدة اللغة لا تدل على وحدة الأصل بوجه من الوجوه .

ثم يقول « لا يجوز لنا أن نتخلى عن هذه الحقيقة الجوهرية ، أن الانسان مخلوق عاقل واخلاقي ، قبل أن يدخل في حظيرة هذه اللغة أو تلك ، وقبل أن يكون عضواً في هذا الرس أو ذلك ، وقبل أن ينتسب إلى هذه الثقافة أو تلك » .

- ٣ -

أ ـ بعد أن ينتهي رينان من نقد جميع الآراء التي كانت تحوم حول العوامل الآنفة الذكر ، ـ وبعد أن يظهر بذلك « ما لا يكفي لتكوين الأمة » ـ حسب تعبيره هو ـ يشرع في سرد رأيه الخاص في هذا المضمار ، ويبحث عما يكوّن الأمة ، فيقول :

إن الأمة روح ، وجوهر معنوي . وهذا الجوهر المعنوي يتألف من أمرين : أحدهما يعود إلى الماضي ، وثانيهما يتعلق بالحال ، وكلاهما يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً .

الاشتراك في تراث ثمين من الذكريات الماضية ، والرغبة في المعيشة المشتركة ، مع الاحتفاظ بذلك التراث المعنوي المشترك ، والسعي وراء زيادة قيمة ذلك التراث . . . هذا هو أس الاساس في تكوين الأمة .

الأمة ، مثل الفرد : حصيلة ماضٍ طويل من الجهود والتضحيات والولاءات .

إن عبادة الاجداد أصح وأحق جميع العبادات . لأن أجدادنا هم الذين جعلونا من نحن .

امجاد مشتركة في الماضي ، مشيئة مشتركة في الحاضر ، اعمال عظيمة تمت في

سالف الأيام ، ومشيئة صادقة لعمل أمثالها في مستقبل الأيام .

هذه هي الشروط الأساسية لتكوين الأمة .

ب ـ ومما يقوله رينان ، في هذا المضمار : أن الانسان يحب الاشياء بنسبة التضحيات التي وافق عليها من أجلها ، وبنسبة الآلام التي عاناها في سبيلها .

فالاشتراك في أمجاد الماضي وآلامه من ناحية ، وفي رغبات الحاضر وآمال المستقبل من ناحية أخرى . . يهم في تكوين الأمة ، أكثر بكثير من الجمارك المشتركة والحدود الاستراتيجية .

إن الآلام المشتركة تربط وتوحد الافراد أكثر بكثير مما توحدهم الافراح المشتركة .

الأمة « تضامن واسع النطاق » ، يتولد من الشعور بالتضحيات التي تمت في الماضي ، وبالتضحيات التي يستعد لها في الحال والاستقبال .

الرغبة في الحياة المشتركة ، والعزم على الاستمرار فيها . . . يجب أن يعتبر أُس الاساس في تكوين الامم .

إن وجود الامة ، إنما هو بمثابة تصويت مستمر للحياة المشتركة ، كما أن وجود الفرد تأكيد دائم للحياة .

ج ـ وبعد شرح رأيه بهذه الصورة يقول رينان :

اعرف أن هذا المبدأ أقل ما ورائيةً (أي : أقل متافيزيكية) من مبدأ « الحق الالهي » ، كما أنه أقل قساوة من مبدأ « الحق التاريخي » .

فالامة لا يحق لها ـ اكثر مما يحق للملوك ـ أن تقول لبلد من البلاد : « أنت لي ، فسآخذك » . أن المهم في هذه الأمور ، هو سكان البلاد ، رغبتهم ومشيئتهم .

ورغبة الشعوب ومشيئتها ، هي المعيار الصحيح الوحيد الذي يجب أن يرجع اليه ويعتمد عليه ـ في آخر الأمر ـ في تقرير المصير .

د ـ يلاحظ رينان أن رأيه هذا قد يقابل بنوعين من الاعتراض :

قد يقال : أن ترك الامور إلى « الارادات » ـ التي كثيراً ما تكون قليلة التنوّر ـ يؤدي إلى التفرق والتشتت . ولكن رينان يرد على هذا الاعتراض بقوله : في هذا الامر ـ كما في سائر الامور ـ يجب التوقي من الافراط .

وقد يقال : إن مشيئات البشر ، لا تبقى ثابتة ، بل تتغير ، ولكن رينان يرد على ذلك أيضاً ، بقوله : وما الذي لا يتغير في هذه الدنيا ؟ أن الامم ليست خـالدة ، لهـا بداية ، فلا بدّ أن تكون لها نهاية .

من المحتمل أن تترك الامم الحالية محلهـا إلى « حلف أوروبي عام » ، ولكن من المؤكد أن ذلك لن يحصل في هذا العصر الذي نعيش فيه .

ولذلك كله ، يصر أرنست رينان على اعتبار « المشيئة » أس الاساس في تكـوين الأمة .

ملاحظاتي على آراء أرنست رينان

- ١ -

أ ـ يلاحظ أن أرنست رينان ينتهي إلى القول : بأن أهم عوامل القومية هي المشيئة .

الأمة ـ في نظره ـ ليست إلاّ جماعة من الناس الذين يشاؤ ون أن يعيشوا سوية .

ولكن من الأمور التي لا يختلف فيها اثنان : أن المشيئة لم تكن من الأمور الثابتة . بل هي من الأمور التي تتغير كثيراً بتغير الاحوال والظروف .

إن مشيئة الانسان تتبع اعتياداته الفكرية والحسية من ناحية ، ومعلوماته المكتسبة من ناحية ثانية ، وانفعالاته الحالية من ناحية ثالثة .

ولذلك نراها تتأثر إلى حدّ كبير ، بالخداع ، والاقناع والاغراء ، وبسائر أنواع الدعاية . إن جميع وسائل التربية الأخلاقية بوجه عام ، والتربية المدنية والوطنية بوجه خاص ، إنما تستهدف « التأثير على المشيئة » وتوجيهها الاتجاه المطلوب والمرغوب .

فاعتبار مثل هذه الأمور المتحولة ، « العامل الاساسي » في تكوين القومية لا يتفق مع مقتضيات العقل والمنطق ، ويخالف أساليب البحث العلمي .

ب ـ إن أرنست رينان نفسه ، قد شعر بضعف نظريته من هذه الوجهة ، حيث قال : « قد يقولون أن المشيئة كثيراً ما تكون قليلة التنور وعرضة إلى التغير » ولكنه حاول أن يرد على ذلك بقوله « ولكن أي شيء في الكون لا يتغير ؟ » .

صحيح ، أن كل شيء في هذا الكون يتغير . ولكن هناك ما يتغير بين عشية

وضحاها ، وما يتغير من يوم إلى يوم ، وما يتغير من سنة إلى سنة ، ومن جيل إلى جيل ، وما لا يتغير إلاّ بمر القرون .

والمنطق العلمي يقتضي ـ عند محاولة تعريف وتحديد شيء من هذه الأشياء ـ البحث عن الأثبت والأدوم والأعم من صفات ذلك الشيء ، ولا يسوّغ التوقف عند الصفات التي تتعرض إلى تغيرات كثيرة وسريعة .

والعلماء الذين تعمقوا في درس وتعريف وتصنيف الكائنات الحيّة ، قد لاحظوا أن هناك صفات أساسية ، وصفات فرعية ، صفات ثابتة وصفات عارضة ، صفات حاكمة وصفات تابعة . . . فقالوا بلزوم تعريف وتصنيف المخلوقات حسب صفاتها الثابتة والحاكمة ، لا صفاتها العارضة والتابعة .

إن تعريف الأمة بالاستناد إلى « المشيئة » ، كما فعل ذلك أرنست رينان ، يخالف مقتضيات البحث العلمي مخالفة تامة .

ج ـ عندما يقال لنا : « أفراد الأمة الواحدة يشاؤ ون أن يعيشوا معاً » لا بدّ لنا من أن نتساءل : « لماذا ؟ لماذا يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ؟ لماذا تجد أفراد بعض الجماعات يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، في حين أن أفراد جماعات أخرى لا يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، بل يرغبون في أن يفترقوا ، ويكونوا جماعة مستقلة عن غيرها ؟

على كل حال ، إن « المشيئة المشتركة » ليست الصفة التي يجوز لنا أن نقف عندها ، عندما نبحث في عوامل تكوين الأمة وتعريفها . بل يجب علينا أن نبحث في أسباب هذه المشيئة ودافعها ، فنعود إلى البحث من جديد .

ونستطيع أن نؤكد : أن المشيئة المشتركة ليست من عوامل القومية ، بل هي من نتائجها . إن الافراد يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، عندما ينتسبون إلى أمة واحدة ، ويشاؤ ون أن يفترقوا ، عندما يكونون من أمم مختلفة ومشيئتهم هذه تتبع وعيهم القومي ، وتتأثر من مبلغ معرفتهم للشعوب التي تتكلم بلغتهم ، وللتاريخ الذي يربطهم .

ولا شك في أننا لو بحثنا في « مشيئة » أهالي بروسيا وساكسونيا ـ في المانيا ، مثلاً ـ قبل القرن التاسع عشر لوجدنا أنهم ما كانوا يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، بل كانوا يريدون أن يبقوا منفصلين ومستقلين بعضهم عن بعض .

والتاريخ يشهد شهادة قاطعة على أن هؤلاء ـ مثل سائر الالمان ـ لم يشعروا بأنهم أبناء أمة واحدة ، فلم يطلبوا الاتحاد في نطاق دولة واحدة ، إلاّ بعد أن تعارفوا ، وتنوّروا بالأبحاث التاريخية ، واستفادوا من دروس الوقائع التي توالت على بلادهم .

و « المشيئة » عندهم تطورت وتغيرت ، تبعاً لتطور هذه الأحوال . إنها كانت من الصفات الفرعية التابعة ، لا من الصفات الأساسية الحاكمة .

وكذلك الأمر في سائر الامم .

المشيئة ، تأتي نتيجة لتكوّن الأمة ، ولا تكون باعثاً لتكوينها .

- ٢ -

أ - ومن الغريب أن أرنست رينان ناقض نفسه خلال محاضرته هذه ، ولم ينتبه إلى التناقض الصارخ بين ما قاله في أواسط خطابه ، وبين ما انتهى إليه في ختام الخطاب .

لأنه قال - عندما تكلم عن « وجوب النسيان » - أن الوحدة تتكون في كل الاحوال « من جراء القسر والارغام » ، وصرح بأن « اتحاد جنوب فرنسا مع شمالها ، تم من جراء اعمال الارهاب والابادة التي استمرت نحو قرن كامل » .

وغني عن البيان أن الوحدة ، أهم مظاهر الأمة ، وأقوى مستلزمات القومية . فكيف يمكن التأليف بين هذا القول وبين نظرية المشيئة ؟

إذا كانت الوحدة قد نتجت عن القسر والارغام - كما يقول ذلك هو نفسه - كيف يجوز له أن يدعي - بعد ذلك ومع ذلك - أن المشيئة هي أس الاساس في تكوين الامة ؟

قد يقال : إن حوادث القسر والارغام قد تنسى بمرور الزمان ، وقد تترك محلها للشعور بالرضا ، وقد ينشأ من هذا الشعور « مشيئة المعيشة المشتركة » .

ولكني أرى أن هذا القول نفسه يتضمن اعترافاً بأن « المشيئة » المذكورة « نتيجة » لا « منشأ » .

إنها من الاوصاف التي تظهر بعد تكوّن الأمة ، ومن جراء تكونها ، فلا يجوز اعتبارها « العامل الاساسي » في تكوين الأمة .

ب - وفضلاً عن ذلك ، يجدر بنا أن نلاحظ : أن العنف والارغام ، قد لا يؤدي إلى تكوين « مشيئة المعيشة المشتركة » ، إذ قد يبقى الشعور به يقظاً وحاداً ، كما حدث في تاريخ تركيا ، حسب ما قاله رينان نفسه .

فيجدر بنا أن نتساءل : كيف ولماذا ، ينتهي القسر والارغام إلى تكوين أمة موحدة في بعض الأحوال ؟ وكيف ولماذا يفشل في تكوينها ؟

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن رينان لم يذكر قضية القسر والاكراه هذه ذكراً عابراً بل اهتم بها اهتماماً خاصاً ، وغاص في تفاصيلها إلى أن قال بوجوب نسيان أحداث القسر والعنف الماضية ، وصرح بأن الأبحاث التاريخية كثيراً ما تكون خطراً على الوحدة القومية .

وغني عن البرهان ، أن قول رينان هذا ، يتضمن اعترافاً ـ غير مباشر ـ بأن « مشيئة المعيشة المشتركة » تتأثر بالمعلومات التاريخية تأثراً كبيراً .

إنه قال صراحة بوجوب نسيان بعض الوقائع التاريخية ، حتى أنه ذكر بعض الأمثلة على الوقائع التي يجب أن ينساها الفرنسيون ، لكي يبقوا متحدين ، إذ قال : « على كل مواطن افرنسي أن ينسى حوادث السان بارتلمي ، ولا يذكر مذابح الجنوب » .

ولكن أفلا يترتب على الباحث الذي يقول ذلك ، أن يوجد معياراً يستند إليه ويعتمد عليه ، في تعيين وتقرير ما يجب أن ينسى ، وما يجب أن لا ينسى ، من أحداث التاريخ ؟

إن رينان لم يفكر في مثل هذا السؤال ، ولم يذكر عن ذلك شيئاً صريحاً . ولكنا نستطيع أن نحكم ـ بالنظر إلى الوقائع التي قال بلزوم نسيانها بالنسبة إلى الفرنسيين ـ بأنه يقول ـ ضمناً ـ بوجوب نسيان الوقائع التاريخية التي قد تخل بشعور الناس بوحدة الأمة ، فتزعزع فيهم « مشيئة المعيشة المشتركة ، وتولد في نفوسهم ، مشيئة الانفصال والافتراق » .

هذا أيضاً يدل على أن « مشيئة المعيشة المشتركة » التي يهتم بها ويتكلم عنها رينان ، ليست من الأمور الأصلية والأساسية في تكوين الامم ، خلافاً لما يزعمه هو .

ـ ٣ ـ

أ ـ لقد انتقد أرنست رينان رأي القائلين بأن « اللغة أهم العوامل في تكوين الأمة » ، ولكنه لم يقدم براهين قوية ، خلال نقده هذا .

إنه استشهد بسويسرا وأمريكا ، ولكنه لم ينتبه إلى أن سويسرا دولة لا أمة ، دولة مؤلفة من قوميات عديدة ، لا أمة واحدة .

كما أنه سها عن أن أمريكا تكوّنت في طائفة كبيرة من الظروف الاستثنائية الخاصة ، فلا يجوز اتخاذها مقياساً على غيرها .

وبما أني كنت بحثت قضايا سويسرا وأمريكا بتفاصيل وافية في الفصول السابقة

من هذا الكتاب ، فإني لا أرى لزوماً إلى العودة إلى هذا الموضوع في هذا المقام .

إلا أني أرى أن أقف قليلاً ، عند سائر البراهين التي ساقها أرنست رينان في هذا المضمار .

(١) تساءل رينان : ألا يمكن للمرء أن يحب نفس الاشياء ، ويفكر نفس التفكير بلغات مختلفة ؟

لا شك في أن ذلك ليس من المستحيلات . كما أنه ليس من المستحيل على الأخرس أيضاً أن يتعلم بعض الأمور ويحب بعض الاشياء .

ولكن هل من مجال للشك في أن العواطف والافكار المشتركة بين الناس الذين يتكلمون بلغة واحدة ، تكون ملايين وملايين المرات أكثر من التي قد تتكوّن بين البعض من الذين يتكلمون بلغات مختلفة .

(٢) فنّد رينان مزاعم الذين يتوهمون أن وحدة اللغة تدل على وحدة الأصل ، ويبرهن على خطأ هذا الزعم بدلائل تاريخية وحقائق علمية ، ظناً منه بأن ذلك يهدم نظرية اللغة من أساسها .

ولكن الذين يعتبرون اللغة أهم العوامل في تكوين الأمة ـ وأنا منهم ـ لا يقولون ذلك ظناً منهم ، بأن وحدة اللغة تدل على وحدة الأصل ، بل يقولون ذلك لاعتقادهم بأن وحدة اللغة تؤدي إلى وحدة الأفكار والعواطف ، وتدل على الوحدة المعنوية ، على الرغم من اختلاف الأصول والانساب .

(٣) : قال رينان بعدم جواز بناء السياسة على الأبحاث التي تحوم حول مقارنة الألسن ، والتي ترمي إلى تعيين قرابة اللغات .

ولكن قرابة اللغات شيء ، ووحدة اللغات شيء آخر .

إن القرابة التي لا تظهر ولا تتبين إلا من أبحاث العلماء شيء ، ووحدة اللغة التي تظهر عند المحادثة المباشرة شيء آخر .

إن رينان خلط بين مسألة « اللغة والقومية » وبين مسألة « علاقة اللغات ، بالأصول والأنساب » ، وتوهم بأن البرهنة على بطلان المسألة الأخيرة ، تؤدي إلى إبطال المسألة الأولى أيضاً .

وهذا تشويش لا مبرر له أبداً .

ب ـ ومن الغريب أننا نجد بين الحقائق التي ذكرها أرنست رينان نفسه ، طائفة

من الأمور التي تخالف ما قاله في شأن اللغة .

إنه ذكر تلك الحقائق ، دون أن يتعمق في بحثها ، ودون أن يتتبع ما يترتب عليها من نتائج منطقية وعلمية .

فقد قال : إن استيلاء الجرمان هو الذي وضع الأسس لتكوين الأمم الأوروبية الحالية . ثم تساءل : ما هي خصائص هذه الأمم المختلفة ؟ وأجاب عن ذلك بقوله : « هو انصهار الشعوب التي تألفت منها » . وأوضح ما يقصده من كلمة الانصهار بذكر أحوال تركيا ، فقال : « في البلاد التي ذكرناها لا نجد ما يماثل الأحوال التي تجدونها في تركيا ، حيث يختلف التركي والسلافي واليوناني ، والأرمني ، والعربي ، والسوري والكردي . . بعضهم عن بعض هذه الأيام ، بقدر ما كانوا يختلفون وقت الفتح والاستيلاء » .

ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل : بماذا تتميز هذه الأقوام في تركيا ؟ إن جواب هذا السؤال واضح كل الوضوح ، لا يترك أي مجال للتردد : تتميز تلك الشعوب بعضها عن بعض باللغة والدين في بعض الأحوال ، وباللغة وحدها في أحوال أخرى . فإن التركي يتميز عن الأرمني باللغة والدين ، ولكنه لا يتميز عن الكردي إلا باللغة . واليوناني يختلف عن التركي باللغة والدين ، ولكنه لا يختلف عن البلغاري إلا باللغة .

ويتبين من ذلك : أن أهم الصفات المميزة لهذه الشعوب التي كانت تابعة لتركيا ؛ هي : أولاً اللغة ، وثانياً : الدين .

وأما انصهار الشعوب التي كوّنت كلًّا من فرنسا ، واسبانيا ، وايطاليا ، وسائر الامم الأوروبية ، فإنما يعني توحدها في اللغة ، بعد أن كانت موحدة في الدين .

هذه الحقيقة مذكورة صراحة في مقدمات الخطاب .

فقد قال رينان : إن عاملين أساسيين ، ساعدا على تكوين القوميات في أوروبا :

أولاً : الجرمان الفاتحون اعتنقوا الديانة المسيحية ، فصاروا لا يختلفون عن أهل البلاد من حيث الدين .

ثانياً : نسوا لغاتهم الأصلية ، وصاروا يتكلمون بلغات البلاد التي استولوا عليها . فأصبحوا بذلك لا يختلفون عنهم من حيث اللغة أيضاً .

ومما يلفت النظر ، أن أرنست رينان قد اهتم بهذه القضية اهتماماً كبيراً ، حتى أنه بحث عن أسبابها ، وأرجعها إلى عدم استصحاب الجرمان نساءهم معهم ، عندما استولوا على البلاد ، وتزاوجهم مع النساء اللاتينيات .

ولكن ، أفليس من الغريب أن ينسى رينان كل هذه الحقائق التي كان ذكرها هو بنفسه . . . فيحاول نقد نظرية اللغة ، ويسعى إلى الاستعاضة عنها بنظرية المشيئة ؟

وقد علمنا أن أساس تكوين الأمم الأوروبية الحالية يعود ـ حسب مسرودات رينان نفسه ـ إلى انصهار شعوبها وتوحدها في اللغة والدين . وإذا لاحظنا أن أهالي فرنسا وانكلترا ، والمانيا واسبانيا ، وايطاليا . . كلهم مسيحيون ، ولكنهم يتميزون بعضهم عن بعض باللغة ، أفلا يترتب علينا ، أن نستنتج من ذلك : أن اللغة أهم العوامل في تكوين الأمم ، وفي تمييز بعضها عن بعض ؟

إن أرنست رينان ـ في خطابه المشهور ـ قد ذكر تلك الحقائق والوقائع . ولكنه تهرب من نتائجها ، فتركها جانباً ، عندما حاول استبعاد اللغة من بين العوامل الأساسية في تكوين الأمة ، وأراد أن يستعيض عنها بـ « مشيئة المعيشة المشتركة » .

والسبب في ذلك هو أنه لم يسلك في خطابه هذا ، ونظريته تلك ، سلوك الباحث المحايد . . بل سار على نهج المحامي الذي يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن قضية من القضايا ، فيتشبث بأضعف الأدلة التي قد تساعد على الدفاع ، ويتهرب من أوضح البراهين التي تخالفه .

ج ـ وأما ما قاله أرنست رينان بأن « الإنسان مخلوق عاقل وأخلاقي ، قبل أن يحشر في حظيرة هذه اللغة أو تلك ، وقبل أن يكون عضواً في هذه الجماعة أو تلك ، وقبل أن ينتسب إلى هذه الثقافة أو تلك . . . فهو يخالف كل ما هو ثابت من حقائق علم النفس وعلم الاجتماع .

لأن عاقلية الإنسان وأخلاقيته ، تابعة إلى ناطقيته .

وبناء على كل ما سبق ، لا أتردد في القول بأن خطاب أرنست رينان ، يشبه مرافعة محام بارع ، أكثر مما يشبه تقرير عالم باحث .

ذيـــل

ـ ١ ـ

إن نظرية المشيئة ـ التي نشأت ، كما أسلفنا خلال مناقشات الألزاس ، والتي تزودت بأقوى ما استطاعت الحصول عليه من حجج وبراهين على يد أرنست رينان قوبلت في محافل فرنسا الفكرية والسياسية باستحسان عظيم ، حتى أن بعض المفكرين أخذوا يبحثون لها عن أصول تاريخية ، وصاروا يربطونها بمبادىء الثورة الفرنسية ،

وبنظرية « العقد الاجتماعي » التي كان أذاعها جان جاك روسو قبل الثورة المذكورة .

في الواقع أن بعض الفرنسيين عارضوا النظرية وانتقدوها ، إلا أن هؤلاء كانوا ممن يعارضون نظرية « حقوق القوميات » من أساسها .

مثلاً ، « رونه جوهانه » R. Johonnet ـ خصص مقالاً كاملاً لنقد نظرية المشيئة ، في كتابه « مبدأ القوميات » الذي نشره في أواخر الحرب العالمية الأولى . لقد ذكر سلسلة من الوقائع التاريخية ، أظهر بها كيف أن ما يسمونه « مشيئة الأهالي » تغيرت وتقلبت بسرعة غريبة ، في بعض الظروف ، وكيف أن « عمليات الاستفتاء » التي نظمت بحجة « معرفة مشيئة الأهالي » كانت تستر وراءها سلسلة من المناورات والمخادعات .

إلا أنه لم يفعل ذلك تأييداً لنظرية اللغة ، أو لنظرية أخرى من نظريات القوميات ، بل فعل ذلك لتأييد رأيه في « أن مبدأ القوميات خاطىء من أساسه ، ومضر في حد ذاته » .

ولذلك لا نغالي إذا قلنا : إن نظرية المشيئة قد أصبحت نظرية الفرنسيين ، بوجه عام .

هذا ، وقد رأى بعض المفكرين أن يدخلوا على النظرية بعض التعديلات ، لمقابلة بعض الانتقادات ، أو لتطويرها وفق ما تقتضيه بعض الوقائع والأحداث .

وأنا أنقل فيما يلي أحد هذه التعديلات ، وأبدي رأيي فيها .

ـ ٢ ـ

أ ـ لقد شعر بعض الباحثين ـ منذ البداية ـ بضرورة تقييد « المشيئة » ببعض الشروط ، لكي يصبح اعتبارها أساساً للقومية ودليلاً عليها .

لأنهم لاحظوا أن التعويل « على مشيئة الأهالي » دون أي قيد أو شرط مشاكل عديدة ، حتى أنه يعرض البلاد إلى مخاطر جسيمة .

ولا سيما أن تاريخ الثورة الفرنسية نفسها ، كان قد أعطى مثالاً بليغاً على هذه القضية :

من المعلوم أنه خلال الثورة المذكورة ، كانت بعض الأقاليم الفرنسية قد خرجت على الحكومة المركزية ، وأرادت أن تنشىء حكومة مستقلة عنها . ولكن رجال الثورة لم يحترموا « مشيئة » أهالي الأقاليم المذكورة ، بل جردوا عليها حملة عسكرية ، وقضوا

بواسطتها على ذلك العمل المسلح بعنف وقساوة بالغة .

وبعد هذه الحملة التأديبية ، تلاشت تلك المشيئة ، ولم تعد تظهر إلى الميدان ، مرة أخرى .

وبناء على ملاحظة هذه الواقعة التاريخية ـ وأمثالها العديدة ـ رأى مؤيدو نظرية المشيئة أن يضيفوا إليها بعض الكلمات التوضيحية ، فقالوا : إن المشيئة التي نقصدها ونعول عليها إنما هي « المشيئة الثابتة » التي تظهر نفسها بقوة وتستمر مدة ، لا المشيئة العارضة ، التي قد تظهر وتختفي بسرعة ، لدوافع مختلفة .

ب ـ ولكن من البديهي أن معاني كلمات « القوة ، السرعة ، والمدة » الواردة في هذه الصيغة ، من الأمور النسبية المطاطة التي لا تكفي لتحديد المقصود .

وفضلاً عن ذلك ، فإننا نستطيع أن نستشهد على القضية بأمثلة تاريخية أخرى ، تتحقق فيها شروط « القوة والمدة » المذكورة آنفاً بأجلى مظاهرها : من المعلوم أنه في أواسط القرن الماضي كان قد حدثت اختلافات شديدة في الولايات المتحدة الأمريكية بين الولايات الشمالية من جهة ، وبين الولايات الجنوبية من جهة أخرى . فقد قررت الولايات الأخيرة الانفصال عن الشمالية ، وألفت حكومة خاصة بها ، وأما الولايات الشمالية فلم ترض بهذا الانفصال ، وقررت أن تقضي عليه بقوة السلاح ونتجت عن ذلك الحرب الأهلية الطاحنة ، التي اشتهرت باسم « حروب الانفصال » ، والتي استمرت نحو أربع سنوات . وقد انتهت هذه الحروب بانتصار الشماليين على الجنوبيين ، بعد أن بلغت ضحاياها مئات الآلاف من النفوس .

من الواضح الجلي ، أن « مشيئة الانفصال » التي أظهرها الجنوبيون خلال هذه الحقبة من تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، كانت قوية جداً . فإن ضراوة المعارك ، وكثرة الضحايا وطول سنوات الحرب . . . لا تترك مجالاً للشك في ذلك أبداً . ومع كل ذلك ، نجد أن هذه المشيئة لم تلبث أن تلاشت ، بعد اندحار جيوش الجنوبيين ، وانهيار دولتهم ، ولم تعد إلى الظهور بعدئذ أبداً .

في حين أننا نجد بين صحائف التاريخ ، وقائع مماثلة كثيرة ، انتهت إلى نتائج مخالفة لذلك مخالفة كبيرة . فإننا نعلم مثلاً أن الهنغاريين أيضاً قاموا بحركات انفصالية ، في أواسط القرن الماضي . إنهم ثاروا على النمسا بغية إنشاء دولة مستقلة عنها . ولكنهم لم يستطيعوا أن يقاوموا جيوش الامبراطورية الجبارة مدة طويلة ، بل غلبوا على أمرهم في مدة قصيرة . ومع هذا فإن مشيئة الانفصال التي أظهروها خلال تلك الحركات لم تتلاش بعد هذا الفشل . بل أنها ظلت تعمل ـ تارة في الخفاء وطوراً

في العلن ـ وحملتهم على الثورة ، المرة بعد الأخرى ، على الرغم من اندحاراتهم المتتالية ، إلى أن نالوا بغيتهم ، واستقلوا عن النمسا بصورة فعلية .

فيجدر بنا أن نتساءل ، عندما نوازن بين هاتين الواقعتين التاريخيتين : لماذا ؟ لماذا تلاشت « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية ، بعد اندحار جيوشهم في ساحات القتال . في حين أن « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الهنغاريين في أوروبا ، لم تتلاش على الرغم من الخسائر التي تكبدوها خلال ثوراتهم المتتالية، وسلسلة الاندحارات الأليمة التي تعرضوا لها ؟

عندما نفكر في كل ذلك ملياً ، لا بدّ من أن ننتهي إلى هذا الحكم الصريح : أن مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية ، تلاشت ، لأنها ما كانت تستند إلى أسس ودوافع قومية ، وأما مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الهنغار فإنها لم تتلاش لأنها كانت مستندة إلى أسس ودوافع قومية . وبتعبير آخر : إن «مشيئة الانفصال» تلاشت عند الجنوبيين، لأنهم كانوا لا يختلفون عن الشماليين من الوجهة القومية ، ولكنها لم تتلاش عند الهنغاريين ، لأنهم كانوا يختلفون عن النمساويين من الوجهة القومية .

ونفهم من ذلك أن : « المشيئة » لم تكن من عوامل القومية ، بل أنها ـ بعكس ذلك ـ من نتائج القومية . فاعتبار المشيئة أساساً لتحديد القومية ـ كما يفعل رينان وانصاره ـ هو قلب للحقائق ، وتخليط بين الاسباب والمسببات ، وبين الاصول والفروع .

آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها

- ١ -

أ ـ لقد نشر هنري هاوزر Henri Hauser ـ استاذ التاريخ بجامعة ديجون في فرنسا ـ كتاباً صغيراً ، بعنوان « مبدأ القوميات ، أصوله التاريخية » . وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٦ .

إن الحرب المذكورة كانت نشَّطت الابحاث والمناقشات والدعايات المتعلقة بقضايا القوميات ، بمقياس واسع جداً . لأن الحلفاء عندما أصدروا تصريحاتهم المتعلقة بأغراض الحرب ، أعلنوا أنهم سيعملون بمبدأ « حق تقرير المصير » ، فسيحررون الشعوب المحكومة ، وسيساعدونها على تكوين دول خاصة بها . وطبيعي أن هذه الوعود والتصريحات حملت الكثيرين من الساسة والعلماء على زيادة الاهتمام بمسائل القوميات ، لتعيين الشعوب التي يجب أن تفصل عن الدول التي تحكمها حالياً ، لكونها ذات قومية خاصة ، ومختلفة عن قومية حكامها ؛ وذلك لكي تكون دولة خاصة بها ، أو تلحق بدولة أخرى من قوميتها نفسها .

ولهذا السبب ، كثرت النشرات التي تحوم حول مسائل القوميات ، وكان بعضها يختص بقومية واحدة ، وبعضها يشمل جميع القوميات ، بوجه عام .

إن الكتاب الذي نشره هنري هاوزر كان من النوع الثاني . ولذلك اكتسب شهرة كبيرة ـ على الرغم من صغره ـ وشغل مكانة مرموقة بين المؤلفات التي تبحث في « القوميات » .

ب ـ لقد التزم هاوزر في كتابه هذا نظرية « المشيئة » ، التي تعتبر « مشيئة التعايش المعشري » أس الاساس في تكوين القوميات وتحديدها .

من المعلوم أن النظرية المذكورة كانت أصبحت حبيبة الفرنسيين ، منذ عرضها أرنست رينان ، في المحاضرة التي ألقاها في مدرج السوربون ، سنة ١٨٨٢ .

وهاوزر ، تبنّى في كتابه النظرية المذكورة ، وسعى إلى الدفاع عنها بكل ما لديه من قوة اقناع . غير أنه لم يستصغر شأن اللغة في تكوين القوميات ـ كما كان فعل ذلك أرنست رينان ، واضع النظرية . لأنه خلال السنوات الأربع والثلاثين التي انقضت بين تاريخ القاء محاضرة رينان وتاريخ نشر كتاب هاوزر ، كانت حدثت سلسلة طويلة من الوقائع التي أظهرت إلى العيان ارتباط القومية باللغة فلم تترك أي مجال للشك في هذا المضمار : فإن الثورات والحروب التي قامت في بلاد البلقان ـ فانتهت إلى تكوين الدول المعلومة ـ كانت قد استندت بأجمعها إلى اللغات التي يتكلم بها السكان . كما أن النزعات والمطالبات القومية التي ظهرت وتبلورت بكل وضوح في أوروبا الـوسطى ـ في البلاد التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ـ أيضاً كانت تستنـد ـ من حيث الأساس ـ إلى اللغات . فما كان في استطاعة هاوزر أن يغض النـظر عن تلك الوقـائع . فـرأى نفسه مضطراً إلى التسليم بدور اللغة في تكوين القوميات . ومـع ذلك لم يشـأ أن يتخلى عن نظرية المشيئة الملائمة لمصالح فرنسا واطماعها . ولهذا السبب بحث عن نـظرية تؤلف بين تلك الوقائع الثابتة وبين نظرية المشيئة فتوصل إلى نظرية زعم أنها تؤيد نظرية المشيئة دون أن تنكر أن اللغة كانت من العوامل القومية في الكثير من الأحوال .

فيجدر بنا أن ندرس ما جاء في كتاب هنري هاوزر ، بكل اهتمام .

ـ ٢ ـ

يبدأ هاوزر أبحاثه باستعراض العوامل التي يعزى إليها تكوين القوميات وينتقدها على التوالي :

أ ـ يتناول مسألة « علاقة الدولة بالقومية » فيقول :

إن الدولة ليست مسنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً ، للقومية . وإلا ، لكان من اسخف الأمور أن نتكلم ـ كما يتكلمون الآن ـ عن القوميات التي تحكمها امبراطورية « النمسا والمجر » .

ب ـ ثم ينتقل إلى مسألة « الرسوس ـ الاصول » . ويستبعدها من بين عوامل القومية ، كما استبعد الدولة .

ج ـ وبعد ذلك ينقل البحث إلى مسألة « علاقة الدين بالقومية » ، فيقول :

إن الدين يلعب دوراً أهم من ذلك ، في أمور القوميات .

فإن كاثوليكية « بولندا » لعبت دوراً كبيراً جداً في حفظ كيانها : إنها حالت دون اندماج البولونيين مع سائر السلافيين المجاورين لهم - على الرغم من كونهم متّحدي الرس معهم - لأن هؤلاء كانوا أرثوذكسيي المذهب كما أنها حالت دون اندماجهم بسكان شرق المانيا ، لأن هؤلاء كانوا لوثريين .

وكذلك الأمر في ايرلندا . فإن الايرلنديين استطاعوا أن يحافظوا على كيانهم بفضل اختلافهم في المذهب مع سكان الجزر البريطانية وسكان الأولستر .

ولكن ، هناك أحوال كثيرة تناقض ذلك بكل تأكيد : فلا القومية الالمانية ، ولا القومية السويسرية ، ولا القومية الناشئة في أمريكا الشمالية تشهد لصالح « علاقة القومية بالدين » . لأن هذه القوميات تضم جماعات من الكاثوليك ، مع جماعات من البروتستان .

ويتبين من ذلك : أن وحدة الدين والمذهب أيضاً ليست مسنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً لتكوين القومية .

د - وفي الأخير ، ينقل هاوزر الحديث إلى مسألة علاقة القومية باللغة ، فيقول :

« يحلو للمرء كثيراً أن يعزو إلى عنصر اللغة تأثيراً أساسياً في أمور القومية ، ولا شك في أن للعنصر المذكور تأثيراً كبيراً جداً في هذا المضمار ، فإن اللغة ليست مجموعة كلمات فحسب ، بل هي - في الوقت نفسه - « منظمة فكرية » من نوع خاص . إنها توجه التفكير إلى حد كبير ، بما لها من قواعد صرفية ونحوية معينة . والتكلم بنفس اللغة يعني - إلى حد كبير - التفكير على نفس النمط » .

ثم يذكر هاوزر ، سلسلة وقائع تاريخية ، لتأييد هذه النظرة ، إذ يقول :

ومن الحقائق الثابتة تاريخياً أن اللغة لعبت دوراً هاماً في تكوين القومية ، ولا سيما في إدامتها ، والمحافظة على كيانها .

ماذا كان يمكن أن تكون حالة ايطاليا - لو لم تكن هناك اللغة الايطالية ، على الرغم من التقسيمات السياسية ، وعلى الرغم من اختلاف اللهجات ؟ حتى في الحالة الحاضرة ، إن المطالبات القومية الايطالية - المعروفة باسم الـ « ايره دانتيزم » irrédentisme تقوم على أساس لغوي : فإن الخلاف الايطالي السلافي القائم في شمال شرق بحر الادرياتيك يستند إلى إحصاء عدد المتكلمين بالايطالية وعدد المتكلمين بالسلافية .

أن الوحدة الالمانية أيضاً ، استندت إلى وحدة اللغة ، كما عبر عن ذلك

« آرنت » في شعره المشهور .

كما أن بولندا مدينة في أمر حفظ كيانها إلى لغتها ـ بجانب كاثوليكيتها ، لأن كاثوليكيتها ، إذا استطاعت أن تصونها من الاندماج في سائر البلاد السلافية ، ما كان يمكن أن تصونها من مغبة الاندماج في النمسا ، التي كانت كاثوليكية مثلها .

إن أهمية اللغة في أمور القوميات ، تظهر إلى العيان ـ بوجه خاص ـ من الحقيقة التالية : إن الحواجز اللغوية تنطبق ـ في أكثر الأحوال ـ على الحدود الفاصلة بين القوميات . كما هو الحال في الشلزويغ والهولشتاين : فإن الحدود الفاصلة بين الدانمركيين والألمان ، ليست الحدود السياسية ، بل هي الحدود التي يرسمها حاجز اللغة .

إن ذلك ينطبق ـ في خطوطه الرئيسية ـ على أحوال النمسا والمجر أيضاً : إن حدود القوميات التشيكية ، والمجرية ، والخرفاتية ، مرسومة ـ تقريباً ـ في حدود المناطق الجغرافية التي تكون فيها لغة غالبية السكان هي التشيكية ، أو المجرية أو الخرفاتية .

وكذلك الأحوال في بلاد البلقان ، باستثناءات قليلة : إن المتكلم باللغة اليونانية ، هو هليني ؛ والمتكلم باللغة الصربية هو يوغوسلافي ، والمتكلم باللغة البلغارية هو بلغاري .

في الواقع أن الباحثين لاحظوا أن اللغات الدارجة في السوق ـ في تلك البلاد ـ قد تخلفت عن اللغات المألوفة في البيوت . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة الأمر ، لأن اللغة التي يجب أن تبحث عنها في هذا المضمار ، هي اللغة الدارجة في البيوت ، اللغة التي يسمعها الأطفال من شفاه امهاتهم ، منذ نعومة أظفارهم .

هـ ـ وبعد اظهار أهمية اللغة في تكوين القوميات وفي المحافظة على كيانها ، بهذه الأمثلة البارزة ، يتساءل هاوزر :

« ولكن ، هل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنقول لشعب من الشعوب : قل لي ما هي لغتك ، لكي أقول لك : من أنت ، وما هي قوميتك ؟ » .

ثم يجيب عن هذا السؤال بالملاحظات التالية :

« لقد اعترفنا بأننا نستطيع أن نقول ذلك ـ بوجه عام ـ بالنسبة إلى شعوب أوستريا والمجر . كما أننا نستطيع أن نقول ذلك ـ إلى حد كبير ، بالنسبة إلى شعوب البلقان .

« ولكنا لا نستطيع أن نعمم ذلك على سائر الشعوب .

« لأن التاريخ قد هيأ ـ مسبقاً ـ بضعة أجوبة حاسمة وظافرة على مذهب القائلين بأن القومية

واللغة شيء واحد ، وأهم وأبرز هذه الأمثلة ، هي : سويسرا ، والالزاس ، وبلجيكا » .

وبعد إيضاح هذه الأمثلة الثلاثة ، يقول :

« إذن نحن أمام وقائع متناقضة . هناك حالات تكون فيها اللغة علامة القومية . ولكن هناك حالات أخرى ، لا تظهر فيها علاقة ما بين اللغة والقومية ، بل قد يظهر بينهما تناقض صريح .

« فما هو السبيل للخروج من هذا المأزق ؟

« إن درس هذه الحالات المختلفة قد يساعدنا على النفوذ إلى قلب المسألة » .

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية ، يقول هاوزر ، ما يلي :

« لماذا صارت اللغة عامل قومية بين البولونيين وبين اليونانيين ؟ لأن يونانيي آسيا والجزر ، وبولونيي الاقسام الثلاثة من بولونيا القديمة ، يشعرون بأنهم يونانيون أو بولونيون ، بواسطة اللغة ، ومن خلال اللغة ، فاللغة صارت علامة القومية بالنسبة إليهم ، لأنهم هم أنفسهم أضفوا عليها هذه القيمة ، بإرادة معشرية ، مشعورة قليلاً أو كثيراً » .

وبعد بعض الإيضاحات على قوله هذا ، يواصل كلامه قائلاً :

« وبعكس ذلك ، فإن الاشتراك في اللغة لا يكون « عامل قومية مشتركة » ، عندما لا يكون محسوساً ومشعوراً بهذه الصفة » .

و - إن الرأي الذي يتوصل إليه هاوزر هنا ، لهو رأي بالغ الغرابة : اللغة تكون عامل قومية عندما يشاء ذلك أصحابها ، لكنها لا تكون عامل قومية ، إذا لم يشأ ذلك المتكلمون بها !

ولكن البحث العلمي كان يقتضي التساؤل : لماذا يشاء البعض ، ولماذا لا يشاء البعض الآخر ؟

فالقول بأن اللغة تكون عامل قومية ، عندما يشاء أصحابها أن تكون عامل قومية . . . يكون بمثابة تعريف الشيء بالشيء نفسه ، وتعليل الواقعة بالواقعة نفسها .

ويظهر أن هنري هاوزر نفسه ، قد شعر بما في قوله هذا من ضعف منطقي ، فبادر إلى التعقيب على كلمته الآنفة الذكر - على الفور - بما يلي :

« إننا نبدو بمظهر من يقول « توتولوجيا » ، tautologie (يعني : من يكرر القول بمقام التعليل والبرهنة) ومع ذلك نعتقد بأنه لا يمكن الإحاطة بالحقيقة أكثر من ذلك » .

ولكني اعتقد أن هنري هاوزر لو كان تعمق قليلاً في درس أمثلة سويسرا وبلجيكا ـ كما كنت فعلت ذلك في أبحاثي العديدة السابقة ـ دون أن يقيد تفكيره بقيود نظرية المشيئة ، لرأى أنه كان في الامكان الوصول إلى كبد الحقيقة ، دون اللجوء إلى أمثال هذه « الكلاميات » ـ التي تتهرب من بحث الحقيقة ، فتكرر الكلام بشكل آخر ، من غير أن تقدم له أي برهان .

- ٣ -

أ ـ إني أعتقد أن التعليل الذي يقدمه هنري هاوزر في كتابه هذا ، لا يختلف عن التعليلات التي كان يقف عندها الفلاسفة ، السكولاستيك في القرون الوسطى . إنهم كانوا يزعمون بأنهم توصلوا إلى تعليل الحادثات ، عندما يقولون مثلاً « بأن الأفيون يخدر ، لأن له خاصية التخدير » أو يزعمون « أن الماء يصعد في المضخات ، لأن الطبيعة تنفر من الخلاء » .

ومن المعلوم أن طرائق البحث العلمية نبذت أمثال هذه التعليلات الكلامية .

ب ـ ولتوضيح رأيي في هذا المضمار ، أعود إلى التشبيه الذي كثيراً ما كررته خلال مناقشاتي السابقة لمسألة علاقة اللغة بالقومية :

إننا نستطيع أن نشبه جاذبية اللغة بالجاذبية الأرضية .

فإننا نشاهد كل يوم حالات تسقط فيها الاجسام إلى الأرض ، وحالات لم تسقط فيها بل تبقى في محلها ، كما نشاهد في بعض الحالات التي ترتفع فيها الاجسام في الهواء .

فهل نقول : إن الاجسام تسقط عندما تميل إلى السقوط ، ولا تسقط عندما لا تميل إلى ذلك ، وترتفع في الهواء عندما تميل إلى الارتفاع ؟

وهل ننكر وجود الجاذبية الأرضية ـ لمجرد مشاهدتنا ارتفاع بعض الاجسام في الهواء ؟

من المعلوم أن علماء الطبيعة ، بعد استقراء هذه الحادثات المتنوعة ، توصلوا إلى الحكم بأن جميع الأجسام تسقط إلى الأرض ما لم يكن هناك مانع يحول دون سقوطها ، وما لم يكن هناك دافع آخر ، يدفعها بقوة تخالف اتجاه الجاذبية الأرضية . وفي كل الأحوال ، وحتى في حالات الارتفاع في الهواء ، فالجاذبية الأرضية لا تنقطع عن التأثير في الاجسام .

ولماذا ننكر تأثير اللغة في تكوين القوميات ، لمجرد مشاهدتنا بعض الحالات التي لا يظهر فيها هذا التأثير جلياً ؟

إن البحث العلمي السليم ، يحتم علينا أن نتعمق في درس هذه الحالات الشاذة ، لنرى ما إذا لم يكن هناك عوامل أخرى تحول دون ظهور هذا التأثير إلى العيان . ولا يسوّغ لنا انكار تأثير اللغة في تكوين القومية ، إلا إذا تأكدنا من ذلك بعد استيفاء بحث القضية من جميع وجوهها المختلفة ، بكل ما تستلزمه من تفاصيل .

ج ـ ومن الغريب أن هاوزر ـ في موضوع آخر من كتابه ـ رأى أن يتوسع بعض التوسع في بحث القضية ، وتقرب هناك إلى كبد الحقيقة تقرباً كبيراً ، ولكنه لم يلبث أن تباعد عنها ، دون أن ينتبه إلى ما يترتب على مسروداته من نتائج هامة :

فإنه عندما انتقل إلى بحث « صعوبة تطبيق مبدأ القوميات بحذافيره » ، أشار إلى تشابك القوميات وتداخلها في بعض المناطق الجغرافية ، فقال :

« في بلاد البلقان ـ مثلاً ـ ليس في الامكان اعطاء الدولة الصربية حدوداً تستوعب كل الصرب دون ادخال بعض المدن والمناطق البلغارية والألبانية والكوتشوفلاخية في حدود تلك الدولة . وبعكس ذلك لا يمكن جمع كل المتنسبين إلى القومية البلغارية في دولة واحدة ، دون ادخال بعض المدن والمناطق الصربية واليونانية والكوتشوفلاخية . فلا بد من تسوية الأمور على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل في تطبيق مبدأ القوميات . فيجب أن يوافق الصرب ـ مثلاً ـ على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود صربيا . هذه ضرورة لا بد من الرضوخ لأحكامها » .

« وكذلك الأمر في النواحي الشمالية ، والشمالية الشرقية من بحر الادرياتيك ، في مناطق تريستة ودالماتيا المعلومة . فإن هناك أيضاً نشاهد تشابكاً غريباً بين القومية الايطالية والقومية اليوغوسلافية . فإن مدينة تريستة ايطالية ، غير أنها محاطة من جميع جهاتها بمناطق سلافية . كما أن البقع الايطالية الموجودة في دالماتيا مفصولة بعضها عن بعض بقطاعات سلافية ولذلك يستحيل تطبيق مبدأ القوميات في تلك البلاد دون شرط أو قيد فلا بد من تسوية الأمور ـ هناك أيضاً ـ على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل المتبادل في هذا المضمار » .

« وفضلاً عن ذلك كله ، أن تحديد الحدود الفاصلة بين الدول يقتضي ملاحظة أمور عديدة أخرى ، مثل الحاجات والاعتبارات التي تحوم حول الاقتصاد والدفاع ، والوصول إلى ميناء بحري . إن هذه الأمور أيضاً تستلزم التساهل في تطبيق مبدأ القوميات ، لكن يتيسر تكوين دول قومية قابلة للحياة » .

د ـ إن الملاحظات والآراء التي أبداها هاوزر في هذا المضمار صائبة تماماً .

وفعلاً ، إن تسويات الصلح التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى ـ في القارة الأوروبية ـ اضطرت الدول إلى تقييد أمر تطبيق مبدأ القوميات ، بمثل هذه الاعتبارات .

ولكن . . . كان يجب على المؤلف أن يلاحظ ـ عندما كتب هذا القسم من بحثه ، أن الضرورات التي ذكرها ـ بغية تسوية الأمور بعد الحرب ، في البلاد المذكورة كانت قد عملت عملها قبل ذلك ، في بلاد أخرى . فإن أحوال سويسرا وبلجيكا ـ وحتى أحوال الألزاس ـ التي كان اعتبرها ـ في بداية بحثه ـ دليلاً على عدم تأثير اللغة في تكوين القومية ، إنما هي وليدة الضرورات المماثلة لما ذكرها بالنسبة إلى بلاد البلقان وبلاد الادرياتيك .

لو كان هنري هاوزر نظر إلى الأمور المذكورة بنظرات علمية حيادية ـ دون أن يبقى مجروراً إلى نظرية المشيئة لدوافع سياسية ـ لتوصل إلى معرفة الحقيقة ، دون أن يتوقف عند تعليلات توتولوجية ، فيشوّه بحثه ، بتكرار الكلام في مقام البرهان .

ولكن الأغرب من كل ذلك ، أن هاوزر قد عمم الحكم الذي انتهى إليه في أمر اللغة ، على أمر الرس والدين أيضاً ، فقال :

« الرس ، الدين ، اللغة . . . كل هذه الأمور تكون أو لا تكون عامل قوميةٍ ، نظراً لدخولها أو عدم دخولها ـ كعامل ـ في الشعور المعشري » .

وزعم أنه بهذا التفسير والتعليل ، قد خرج من المأزق الذي كان ذكره في بداية حديثه ، وأزال التناقض الذي أشار إليه عندئذ .

ولكن . . من الحقائق التي لا مجال لإنكارها ، أن « الشعور المعشري » ليس من الأمور التي تبقى جامدة على حالة واحدة . بل هو من الأمور التي تتغير وتتطور كثيراً ، بمرور الزمان ، وتوالي الأحداث .

فالتفكير العلمي السليم يتطلب من الباحثين أن يسعوا وراء استكشاف العوامل التي تؤثر في تطور ذلك الشعور ، والبحث عن الأقوى والأثبت والأدوم من تلك العوامل ، . . لا أن يعتبروا الشعور نفسه عاملاً أساسياً ثابتاً ويتوقفوا عنده .

والمؤلف هنري هاوزر عندما أرجع هذه الأمور كلها إلى قضية « الدخول أو عدم الدخول في الشعور المعشري » ، لم يتوصل إلى حل مسألة من المسائل التي أثارها ، ولا إلى إزالة تناقض من التناقضات التي ذكرها ؛ إنما حاول أن يخفيها عن الأنظار ، بستار خداع من الكلام الذي لا يتضمن أي دليل وبرهان .

القومية والحياة الاقتصادية

القومية والمصالح الاقتصادية
(نظرات عامة)

- ١ -

أ - تزعم طائفة من الكتّاب والمفكرين : أن المصالح الاقتصادية تكوّن أهم القوى المحركة والموجهة ، في الحياة الاجتماعية والسياسية .

ويعتبر هؤلاء « وحدة المصالح الاقتصادية » اس الأسس لكل وحدة ، ويقولون : « لا أمة دون حياة اقتصادية مشتركة » .

في الواقع أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في حياة الافراد ، والجماعات ، وتؤثر تأثيراً قوياً في أحداث التاريخ واتجاهاته .

ولكن ذلك لا يسوّغ اعتبار المصالح الاقتصادية أس الأسس في بناء الوحدة ، وحجر الزاوية في صرح القومية ، كما يزعم هؤلاء المغالون .

لأن كل أحداث الحياة الاجتماعية والسياسية تشهد شهادة قاطعة على أن المصالح الاقتصادية ، إذا كوّنت « رابطة » توحد أعمال بعض الناس ، فإنها كثيراً ما تكون - بعكس ذلك - « مدار خلاف » و « عامل تفرقة » بين أناس آخرين .

فإنها ، إذا « وحدت » في بعض الأحوال ، « تفرق » في كثير من الأحوال .

ب - ولا غرابة في ذلك . لأن المصلحة بوجه عام - والمصلحة الاقتصادية بوجه خاص - ليست من « الأمور الثابتة » التي تتراءى لجميع الناس على شكل واحد وتؤثر فيهم على وتيرة واحدة ، بل هي من « الأمور النسبية » ، التي يختلف الناس في تقديرها اختلافاً كبيراً ، فضلاً عن أن تقديرهم لها يتغير ويتطور بتغير الظروف وتوالي الأزمان .

لأن هناك « المصالح العاجلة » التي تظهر ثمراتها على الفور ، « والمصالح الآجلة » التي لا يمكن أن تتحقق إلا بعد مرور مدة من الزمن .

وأما أنظار الناس في ميدان المصالح ، فلا تمتد إلى أبعاد متساوية : فبعض الناس لا يفكر في غير المصالح العاجلة ، التي تظهر نتائجها على الفور أو في مدة وجيزة ، في حين أن بعضهم الآخر لا ينقطع عن التفكير في المصالح البعيدة المدى .

فالأول يحرم نفسه من المنافع الكبيرة التي يمكن أن يحصل عليها لو لم يستعجل الانتفاع ، وأما الثاني فيهمل المنافع القريبة ، بل يضحيها في سبيل الحصول على منافع أعظم في مستقبل الأيام .

وفضلاً عن ذلك ، فإن المصالح الاقتصادية كثيراً ما تختلف من منطقة إلى منطقة في البلد الواحد ، ومن جماعة إلى جماعة في المنطقة الواحدة .

فتوجد في كل البلاد مناطق زراعية ، ومناطق صناعية ، ومناطق تجارية ، كما توجد في بعض البلاد مناطق لهو واصطياف ، ومناطق استشفاء واستجمام .

وطبيعي أن مصالح هذه المناطق المتنوعة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . فإن مصالح الزراع والمناطق الزراعية لا تشبه مصالح الصناع والمناطق الصناعية . كما أن مصالح التجار والمدن التجارية تختلف عن مصالح المناطق الزراعية والمناطق الزراعية على حد سواء .

والحكومة الحكيمة التي ترعى مصالح جميع الأهالي وجميع البلاد ، تضطر إلى البحث عن أوفق وانجح السبل للتأليف بين تلك المصالح المتخالفة والمتضاربة ، بغية تحقيق أقصى ما يمكن من المصالح العامة ، بأقل ما يمكن من الاضرار بمصالح الافراد والجماعات .

ولهذه الاسباب كلها ، نستطيع أن نؤكد : أن اعتبار المصالح الاقتصادية من المقومات الأساسية في تكوين « القومية » لا يتفق مع مقتضيات العقل والمنطق ، بوجه من الوجوه .

ج ـ ولزيادة البرهنة على صحة ما قلناه آنفاً ، نذكر فيما يلي بعض الأمثلة الواقعية على سوء تقدير الناس للمصالح الاقتصادية الحقيقية :

عندما أنشأ « فولتون » السفينة التي تتحرك بالمكائن البخارية ، ثار عليه المراكبية ، وحطموا السفينة تحطيماً ، لأنهم زعموا أن هذا الاختراع من الاشياء المضرة التي يجب القضاء عليها . لأنه ، لو تعمم ، لقطع عنهم وسائل المعيشة والارتزاق .

وعندما اخترع « جاكار » المنسج الميكانيكي المعروف باسمه ، هاجمه صناع النسيج بعنف ووحشية ، لأنهم زعموا أن هذا الاختراع يسد أمامهم سبل العمل ويعرضهم إلى البطالة ، فالجوع والهلاك .

وعندما بوشر بمد السكة الحديدية بين « قوصوة » وبين « متروينشة » في بلاد البلقان ، ثار سكان بعض المدن ، وعارضوا مرور السكة من بلدتهم أو من قربها ، لأنهم اعتقدوا أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار البيض وسائر الحاجيات ، ويضر بالجميع ولا سيما بالفقراء .

د ـ إن صحائف التاريخ تعطينا أمثلة كثيرة على المشاكل التي تعرضت إليها بعض الحكومات ، من جراء تضارب المصالح الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف المدن ، ومختلف طبقات الناس .

فالولايات المتحدة الأمريكية ـ مثلاً ـ اضطرت إلى بذل جهود عظيمة للتأليف بين مصالح الولايات المختلفة ومطالبها في الشؤون الاقتصادية والمالية ، في بداية تكوين الاتحاد .

فهذه الولاية ، تعيش على التجارة في الدرجة الأولى ، فتطلب تخفيض الرسوم الجمركية ، لكي تصبح التجارة حرة بكل معنى الكلمة . ولكن ولاية أخرى تعيش على الصناعة ، فتطلب زيادة الرسوم الجمركية لحماية المصنوعات المحلية من منافسة البضائع الاجنبية .

مصلحة أصحاب السكك الحديدية ، تقتضي ارتفاع أجور النقل ، ولكن منافع الزراع والتجار تتطلب بعكس ذلك انخفاض تلك الأجور ليتسنى نقل البضائع بأقل ما يمكن من الكلفة .

وهكذا كانت تتضارب المصالح والمطالب الاقتصادية في كل شيء تقريباً .

وكذلك ، عندما أخذت بروسيا تسعى إلى توحيد الجمارك بين مختلف الدول والدويلات الألمانية ، اصطدمت بمشاكل عظيمة جداً . لأن معظم تلك الدول كانت تتوهم أن تغيير الأوضاع في هذا المضمار يؤدي إلى كوارث اقتصادية ومالية خطيرة .

ولذلك لم يتم توحيد الجمارك بين البلاد الالمانية ، إلا بصورة تدريجية وذلك بعد جهود استغرقت أكثر من ثلاثين عاماً .

ـ ٢ ـ

أ ـ وفضلاً عن كل ما تقدم ، يجب أن يلاحظ : أن « المنفعة والمادة والاقتصاد »

ليست كل شيء في حياة الانسان . لأن النوازع والعوامل العاطفية والفكرية أيضاً تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والجماعات ، حتى أنها لا تخلو من التأثير في الحياة الاقتصادية نفسها .

إن تاريخ الاكتشافات والاختراعات ، يعطينا أبرز الشواهد على هذه الحقيقة :

إن الاكتشافات التي أدت إلى أعظم النتائج الاقتصادية ، لم تتيسر إلا بفضل الابحاث النظرية ، التي كانت مجردة عن كل غاية نفعية ، وبعيدة عن كل ملاحظة اقتصادية .

فإن الابحاث والتجارب والنظريات التي صارت أساساً لتلك الاكتشافات والاختراعات ، كان قد قام بها سلسلة طويلة من الباحثين ، مدفوعين بحب الاستطلاع ، ونزعة التشوف ، دون أن ينتظروا منها أية منفعة مادية .

كلنا نعلم الدور الهائل الذي تقوم به الكهربائية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الحالية ، من التنوير والتسخين والتحريك ، إلى المخابرة والمواصلة والتسجيل . . . في البيوت والمصانع ، في السكك الحديدية والسيارات والطيارات والغواصات وفي السينما والراديو والتلفزيون . . . وحتى في اطلاق الصواريخ التي تعبر القارات والاقمار الصناعية التي تدور في الفضاء .

ولكن ، يجب أن نعلم في الوقت نفسه ، أن التجارب والابحاث الكهربائية ما كانت تبدو ذات فائدة مادية ، حتى الربع الثاني من القرن الأخير . والعلماء الذين كانوا يقومون بتلك التجارب ويضعون تلك النظريات ، حتى التاريخ المذكور ، ما كان يخطر لهم ببال ، إن تجاربهم ونظرياتهم ستفتح السبيل إلى مثل هذه المنافع المادية والاقتصادية . إنهم كانوا يبحثون ويجربون دون أن يهدفوا إلى شيء غير معرفة حقائق الكون واكتشاف نواميس الطبيعة .

إن ما قلناه عن الكهربائية ، ينطبق تماماً على معظم الاكتشافات والاختراعات العلمية .

لو لم تقم في حينها تلك الابحاث والنظريات المجردة عن كل صفة مادية ، لما توصلت البشرية اليوم إلى ما توصلت إليه من القدرة الهائلة ولما حصلت على ما حصلت عليه اليوم من المنافع الاقتصادية العظيمة .

في الواقع أن المنافع الاقتصادية صارت تلعب دوراً هاماً في الاكتشافات والاختراعات . لأنها أخذت تزود العلماء بوسائل البحث والتجربة والاختراع وتضع تحت تصرفهم ما يحتاجون إليه من أموال ومعامل ومختبرات ، وبذلك صارت تساعد

على التقدم في الابحاث بسرعة كبيرة جداً .

ولكن المؤسسات الاقتصادية لم تقدم على ذلك ، إلا بعد أن شاهدت النتائج المادية التي نجمت عن الابحاث والنظريات العلمية ، التي كانت تبدو « غير نافعة » .

وعلى كل حال نستطيع أن نؤكد أن منازع الاستطلاع والتشوف لعبت ـ ولا تزال تلعب ـ دوراً هاماً في الحياة العلمية ، وفي جميع أنواع الاكتشافات والاختراعات .

ب ـ ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن الأحاسيس الوطنية والقومية لا ترتبط بالمنافع والمصالح المادية والاقتصادية . إنها من النوازع والعواطف التي تسمو على الحسابات النفعية . إنها تشبه حب الاطفال لأمهاتهم ، وحب الامهات لأطفالهن . إنها لا تخضع لدواعي المنفعة والمصلحة .

ولو عمل الناس في كل شيء بسائق المنفعة ، دون أن يلتفتوا إلى الأمور العاطفية والمعنوية . . . لتفككت جميع الروابط الاجتماعية ، من العائلية إلى القومية ، ولانحطت البشرية إلى مرتبة البهائم ، بل إلى مرتبة أحط منها .

كلنا نعلم أن النوازع الوطنية والقومية ، تدفع الناس ـ في بعض الأحوال ـ إلى تضحية النفس . فمن الطبيعي ـ بل من الأوْلى ـ أن تدفعهم إلى تضحية المصالح الاقتصادية ، عند الاقتضاء .

والتاريخ يعطينا أمثلة عديدة على أمثال هذه التضحيات .

إن قضية الجزر اليونانية في الربع الثالث من القرن الماضي وقضية السّار في السنة الماضية ، من أبرز وأبلغ تلك الأمثلة .

(١) من المعلوم أن جزيرة كورفو ، مع سائر الجزر اليونانية الصغيرة الكائنة في بحر الادرياتيك كانت دخلت تحت حكم بريطانيا منذ الحروب النابليونية . وظلت تحت ذلك الحكم أكثر من نصف قرن . وبعد ذلك قررت بريطانيا أن تستفتي الأهالي في أمر بقائهم تحت ادارتها ، أو التحاقهم بالدولة اليونانية .

كانت الجزيرة قد قطعت شوطاً كبيراً في ميدان العمران والازدهار خلال الحكم البريطاني . وفي تاريخ الاستفتاء ، كانت الدولة اليونانية لا تزال تعاني أزمات الولادة والطفولة . حدودها كانت تقف عند خليج ناردا ، بعيداً عن السواحل المقابلة لجزيرة كورفو ؛ مقاطعات تساليا وأبيروس الخصبة والغنية ، كانت لا تزال خارجة عن حكم الدولة اليونانية . ولذلك كانت الدولة المذكورة لا تزال تتخبط في ضروب من الفوضى الادارية ، والأزمات الاقتصادية . وجبالها كانت لا تزال مأهولة بطائفة كبيرة من قطاع

الطرق ، الذين ما كانوا يتركون أي مجال لاستقرار الأمن والطمأنينة .

ولذلك كان يظن البريطانيون أن دواعي الاقتصاد ونوازع الأمن والرفاه ستحمل الناس على ترجيح البقاء تحت ادارة بريطانيا العظمى . ولكن الناس صوتوا للالتحاق بالدولة اليونانية ، على الرغم من كل العوامل النفعية والاقتصادية التي كان يعتمد عليها البريطانيون .

(٢) كان الفرنسيون يطمعون في الاستيلاء على بلاد السار الألمانية منذ عدة أجيال . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى باندحار الالمان أراد الفرنسيون أن يحققوا مطمحهم القديم ، ويضموا السار إلى بلادهم . إلا أن الحلفاء لم يوافقوا على ذلك ، لمخالفته لما كانوا أعلنوه عن أغراض الحرب . فقرروا خطة متوسطة : تبقى المنطقة تحت ادارة فرنسا مدة خمسة عشر عاماً ، بعد ذلك يستفتى الأهالي في تقرير مصيرهم .

وكان الفرنسيون يأملون باستمالة أهالي السار إلى جانبهم خلال السنوات الخمس عشرة المذكورة . وكانوا يظنون أن المنافع الاقتصادية ستكون من أهم وسائط الاستمالة . ولكن التصويت العام الذي جرى عند ختام المدة المذكورة ، تحت اشراف عصبة الامم ، أسفر عن نتيجة مخالفة لذلك . فعادت منطقة السار إلى أحضان المانيا .

ومع ذلك لم يقنط الفرنسيون من ذلك . وعادوا إلى إثارة قضية السار بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً . وقد أقنعوا الحلفاء بإدخال السار في النظام الاقتصادي الفرنسي لمدة من الزمن ، على أن يخير الأهالي بعد ذلك بين الحكم الذاتي وبين العودة إلى أحضان المانيا . وبذلوا خلال خمسة عشر عاماً أقصى الجهود لاستمالة الأهالي إلى فكرة الحكم الذاتي . وحاولوا إغراءهم بذلك عن طريق التلويح بمشروع جعل السار مركزاً لجميع فروع المنظمة الأوروبية . واسترسلوا في وصف وتعداد المنافع الاقتصادية والعمرانية الهائلة التي سيجنيها الأهالي من جراء ذلك .

ولكن الاستفتاء أسفر عن نتيجة مخالفة لحسابات الفرنسيين وتمنياتهم : قرر الأهالي الالتحاق بألمانيا ، دون أن يلتفتوا إلى المنافع المادية العظيمة التي كان يمكن أن تجنيها بلادهم ، من جراء صيرورتها مركزاً للمنظمات الأوروبية .

وعدة جرائد أفرنسية ، عندما نشرت أخبار نتائج الاستفتاء ، وضعتها تحت هذا العنوان :

« العاطفة تغلبت على المنفعة » .

- ٣ -

وفي الأخير يجدر بنا أن نسجل ـ في هذا المضمار ـ الحقيقة التالية ايضاً :

إن المصالح الاقتصادية من أقل الأمور التصاقاً بالقوميات ، وأشدها خضوعاً لسلطان الحكومات :

عندما تستولي دولة من الدول على بلد من البلاد ، تستطيع أن تسيطر على اقتصادياتها على الفور ، لأن العملات التي تدخلها إلى البلاد والضرائب التي تفرضها على الناس ، والجمارك التي تقيمها على الحدود ، ونظام التصدير والاستيراد الذي تقيد به التجارة . . . تخضع البلاد إلى سيطرتها الاقتصادية ، دون إبطاء .

إن الشعوب المحكومة تستطيع أن تحافظ على لغتها ، وتقاوم سيطرة الحاكمين في أمرها . . . مدة طويلة ، ولكنها لا تستطيع أن تقاوم سيطرتها الاقتصادية ولو لمدة قصيرة .

إن المستولين والمستعمرين لا يستطيعون أن يقضوا على لغة البلاد ، ولا أن يسيطروا على ذكريات الناس . . . إلا في ظروف خاصة ، وبعد جهود تستمر مدة أجيال وأجيال . . ولكنهم يستطيعون أن يسيطروا على اقتصاديات البلاد في جملة واحدة .

وهذه الحقيقة وحدها تكفي لهدم كل ما يمكن أن يبنى من نظريات ، لإدخال الاقتصاديات بين عوامل القومية الأساسية .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أعظم ، سأستعرض وأناقش فيما يلي ، أهم النظريات التي وضعت لربط القومية بالاقتصاد .

القومية والحياة الاقتصادية
(نظرية ستالين)

- ١ -

أ - لقد اهتم الماركسيون بمسألة القوميات اهتماماً كبيراً ، وجعلوها موضوعاً للكثير من الابحاث والمناقشات النظرية ، والعديد من الخطط والمقررات العملية .

وقد تجلى هذا الاهتمام ، بوجه خاص ، بين ماركسيي روسيا وأوستريا . ذلك لأن وجود عدد غير قليل من القوميات المختلفة تحت حكم هاتين الدولتين ، كان يثير كثيراً من المشاكل والمسائل التي تسترعي الانظار بشدة ، وتحتم على الساسة والمفكرين البحث عن انجح الوسائل لمعالجتها معالجة مجدية .

وكان من الطبيعي أن يقدم الماركسيون أيضاً على درس هذه المسائل باهتمام ، وأن يقترحوا الحلول اللازمة لها ، على ضوء المبادىء التي كانوا يعتنقونها ويذيعونها على الناس .

ب - إن اهتمام الماركسيين بالمسائل القومية ، قد اشتد وتضاعف ، في روسيا ، بعد ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ .

لأن الحياة النيابية التي تقررت بفضل الثورة المذكورة ، والتطورات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي رافقت الثورة وأعقبتها . . . أدّت إلى تنشيط الحركات القومية في مختلف أنحاء البلاد الروسية . وهذه الحركات القومية ، أخذت تشكل موجة طاغية ، عرضت الماركسية إلى امتحان عسير .

كان الماركسيون يدعون جميع « عمال العالم » إلى الاتحاد ، ليعملوا يداً واحدة ، استعداداً لتحقيق الانقلاب المنشود ، وإذا بهم يشاهدون أن عمال روسيا أنفسهم

أخذوا يتفرقون إلى شيع وأحزاب عديدة ، يسير معظمها في ركاب الحركات القومية .

وقد وصف ستالين ـ نفسه ـ التطورات التي حدثت في نفوس الماركسيين وصفوفهم ، من جراء ذلك ، بالعبارات التالية :

« إنهم كانوا يمنون أنفسهم بمستقبل باهر ، وكانوا يكافحون يداً واحدة ، مستقلين عن قومياتهم الخاصة » ، ولسان حالهم يقول : « المسائل المشتركة قبل كل شيء ! » .

ولكن بعد ذلك ـ أي بعد الثورة وما أعقبها من أحداث ـ « تسرب الشك إلى نفوسهم ، فأخذوا يفترقون بعضهم عن بعض ، ليعود كل منهم إلى دارته القومية الخاصة » ، ولسان حاله يقول : « القضية القومية قبل كل شيء ! » .

وطبيعي أن هذه الأحوال أحدثت بلبلة في صفوف الماركسيين وآرائهم المتعلقة بقضية القوميات ، وهذه البلبلة صارت تشتد وتتفاقم ، كلما ازداد نشاط الحركات القومية وازدهارها في مختلف أنحاء البلاد .

وبهذه الصورة ، صارت الاحزاب والمنظمات الاشتراكية والعمالية تزداد تأثراً بتيار القومية ، وتنشطر على نفسها ، وتتجه اتجاهات مختلفة .

ج ـ إن زعماء الماركسية البلشفية ـ وعلى رأسهم لينين وستالين ـ لم يقفوا موقف المتفرج أمام هذه الاحداث والتطورات ، بل أخذوا يبذلون أقصى الجهود للتغلب على هذه البلبلة : واصلوا الكتابة والخطابة والنقاش ، في مختلف المناسبات ، يشرحون آراءهم ، وينتقدون آراء معارضيهم ، ساعين وراء اعادة توحيد الصفوف ، وجمع الكلمة حول « الخطة » التي كانوا قرروها لمعالجة مشكلة تعدد القوميات .

ونشروا في ذلك طائفة كبيرة من المقالات .

وغني عن البيان أن المشاريع التي وضعت لمعالجة مشكلة القوميات ، من قبل مختلف الساسة والمفكرين ، الماركسيين وغير الماركسيين ، وشبه الماركسيين ، لم تدخل في نطاق أبحاث هذا الكتاب .

ولذلك ، لا أرى لزوماً لاستعراض هذه المشاريع أو تلخيصها في هذا المقام .

ولكن . . . إحدى المقالات المفصلة التي نشرت في موضوع القوميات ـ بقلم ستالين ـ بدأت أبحاثها بتحديد معنى الأمة ومقوماتها ، وجاءت في هذا المضمار بنظرية جديدة ، تختلف عن جميع النظريات السابقة . وهذه النظرية ـ التي تولدت في الظروف التي ذكرتها آنفاً ـ نالت بعد ذلك ، « استحسان الجميع » ـ حسب تعبير ستالين ـ وأصبحت بمثابة « نظرية الماركسيين الروس » بوجه عام .

ولذلك يتحتم علينا أن ندرس هذه النظرية ، أيضاً ، بكل تفاصيلها لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

- ٢ -

أ ـ نشرت مقالة ستالين المفصلة ، لأول مرة سنة ١٩١٣ ، في مجلة الحزب البلشفي ، تحت عنوان « القومية والاشتراكية الديموقراطية » ثم أعيد طبعها على هيئة كتاب ، سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « الماركسية والمسألة القومية » .

قسم ستالين مقالته هذه إلى سبعة فصول ، عنون الأول منها بكلمة « الأمة » وخصصه لتحديد معنى الأمة وتعيين مقوماتها .

وشرح نظريته في ذلك بالتفاصيل التالية :

« ما هي الأمة ؟

« الأمة ، هي ، قبل كل شيء ، جماعة ، جماعة معينة من الافراد .

« هذه الجماعة ليست جماعة « رس » Race ، ولا جماعة عشيرة ، فإن الأمة الايطالية الحالية قد تكونت من رومان وجرمان ، وأتروسك ، وعرب . . . الخ . والأمة الفرنسية تألفت من جلالقة ، ورومان ، وبريتون وجرمان . . . الخ . ويجب أن يقال الشيء نفسه عن الانكليز والالمان ، وغيرهم من الامم ، المكوّنة من أناس ينتسبون إلى رسوس وعشائر مختلفة .

« إذن : الأمة ليست جماعة رس أو جماعة عشيرة ، بل جماعة أناس تكوّنت تاريخياً .

« ومن جهة أخرى ، فإنه مما لا شك فيه أن الدول العظيمة التي كان كونها كين‌خسـرو واسكندر ، ما كان يمكن أن تسمى أمماً ، وإن كانت قد تكوّنت تاريخياً ، من رسوس وعشائر مختلفة . إنها لم تكن أمماً بل كانت « لملومات » عارضة وقليلة الترابط ، تتوحد وتتفتت ، تبعاً لانتصار أو انهزام ، هذا الفاتح أو ذاك .

« إذن الأمة ليست لملومة عارضة ، أو سريعة الزوال ، بل هي جماعة أناس مستقرة .

«ولكن كل جماعة مستقرة، لا تخلق الأمة، فإن في أوستريا وروسيا أيضاً جماعات مستقرة، ولكن لا أحد يطلق عليها اسم الأمة . فما هو الشيء الذي يميّز الجماعة القومية عن الدولة ؟ من جملة المميّزات : كَوْن الجماعة القومية لا يمكن أن تُتصوَّر دون لغة مشتركة ، في حين أن الدولة لا يتحتم عليها أن تكون ذات لغة مشتركة . الأمة التشيكية في أوستريا والأمة البولونية في روسيا . . ما كان يمكن أن توجدا ، ما لم تكن هناك لغة مشتركة لكل منها ، مع أن وجود سلسلة لغات داخل كل من روسيا وأوستريا لم يمنع تمامية هاتين الدولتين . ومن البديهي أن المقصود من كلمة اللغات هنا ، هو

لغات الشعب المحكية ، لا لغات الدواوين الرسمية .

« ويتبين من ذلك : أن الاشتراك في اللغة ، يكون إحدى الخصائص المميّزة للأمة .

« ومن البديهي أن ذلك لا يعني أن الامم المختلفة تتكلم دائماً وفي كل الجهات لغات مختلفة ، ولا أن جميع الذين يتكلمون اللغة الواحدة يؤلفون حتماً أمة واحدة . من الضروري أن تكون لغة مشتركة لكل أمة ، ولكن ليس من المحتم أن تكون لغات مختلفة للأمم المختلفة في وقت واحد ، ولكن ذلك لا يعني أيضاً أنه لا يمكن أن توجد أمتان تتكلمان نفس اللغة ! الانكليز والامريكيون الشماليون يتكلمون نفس اللغة ومع ذلك لا يؤلفون أمة واحدة . ويجب أن يقال الشيء نفسه عن النروجيين والدانمركيين ، وعن الانكليز والايرلنديين .

« ولكن لماذا ، مثلاً ، الانكليز والشماليون الأمريكان لا يؤلفون أمة واحدة ، على الرغم من اللغة المشتركة بينهما ؟

« أولاً ، لأنهما لا يعيشون بجانب بعضهم البعض ، بل يعيشون على أقطار مختلفة . إن الأمة لا تتكون إلا نتيجة علاقات ومناسبات مستديمة ومنتظمة ، كنتيجة لحياة الناس المشتركة ، المستمرة جيلاً بعد جيل . الانكليز والأمريكان كانوا يقطنون قبلاً نفس الأرض - هي انكلترا - فكانوا يكوّنون أمة واحدة . ولكن بعد ذلك ، هاجر قسم من الانكليز نحو أرض جديدة ، هي أمريكا ، وهناك على هذه الأرض الجديدة كوّنوا ، بمرور الزمان ، أمة جديدة ، هي أمة الشمال الامريكي . إن اختلاف الأراضي أدّى إلى تكوين الأمم المختلفة .

« ويتبين من ذلك : أن وحدة الأرض ، أيضاً ، تكون إحدى الخصائص المميّزة للأمة .

« ولكن ذلك أيضاً ليس كل ما في الأمر . فإن وحدة الأرض في حد ذاتها لا تكوّن الأمة . ولتكوين الأمة ، يجب أن يكون هناك فضلاً عما تقدم ، رابطة اقتصادية داخلية ، تلصق اجزاء الأمة المختلفة ، وتكوّن منها كلاً واحداً . إن مثل هذه الرابطة لا توجد بين انكلترا وبين أمريكا الشمالية ، ولهذا السبب فهما لا يكوّنان « أمة واحدة » . ولكن الامريكان الشماليين أنفسهم ما كانوا يستحقون التسمية باسم « الأمة » ، لو لم تكن مختلف أنحاء أمريكا الشمالية مرتبطة بعضها ببعض في « كل اقتصادي » ، بفضل تقسيم الاعمال الذي تأسس بينها ، وطرق المواصلات التي أنشئت فيها .

« لنأخذ مثلاً ، أهالي جورجيا ، قبل اصلاحات ١٨٦٣ - ١٨٦٧ التي ألغت نظام « رقيق الأرض » . أنهم كانوا يعيشون على أرض مشتركة ، ويتكلمون لغة واحدة ، ومع ذلك لم يكونوا أمة واحدة ، بمعناها الدقيق . لأنهم كانوا منقسمين إلى سلسلة إمارات منفصلة بعضها عن بعض ، فما كانوا يستطيعون أن يعيشوا حياة اقتصادية مشتركة . إنهم كانوا يتحاربون منذ قرون عديدة ، وكانوا لا يكفّون عن التخريب المتقابل . إن اتحاد الإمارات بصورة طارئة ودقيقة ، الذي كان ينجح في تكوينه - بين وقت وآخر - قياصرة محظوظون ، ما كان يشمل ، في أحسن الأحوال ، إلا النطاق الإداري

السطحي ، كما أنه كان يتحطم بسرعة ، أمام اهواء الامراء ولا مبالاة الفلاحين . هذا ، وما كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ، مع وجود التجزؤ الاقتصادي السائد في جورجيا . . . إن البلاد المذكورة ، لم تظهر بمظهر الأمة إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حين تضافرت عوامل عديدة ـ من انتهاء نظام « رق الأرض » ونمو الحياة الاقتصادية ، إلى كثرة طرق المواصلات ، ونشوء الرأسمالية ، على تأسيس تقسيم الأعمال بين أقاليم جورجيا ، وخلخلت بصورة نهائية ما كان للإمارات من انعزال اقتصادي ، لتجمعها في « كلٍ وحيد » .

« ويجب أن يقال نفس الشيء ، عن الامم الأخرى التي اجتازت مرحلة الاقطاعية ، وعمدت إلى تنمية الرأسمالية .

« إذن : فإن وحدة الحياة الاقتصادية ، أو التماسك الاقتصادي تكون إحدى الخصائص المميّزة للأمة .

« ولكن هذا أيضاً ، ليس كل الأمر . وفضلاً عن كل ما سبق ، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الخصائص النفسية التي يتصف بها الناس المجتمعون في حالة أمة .

« فإن الامم ، تتميّز بعضها عن بعض ، ليس بشروط حياتها فحسب ، بل أيضاً بعقلياتها ، التي تتجلى في خصائص الثقافة القومية . وإذا كانت انكلترا وأمريكا الشمالية ، وأيرلندا ، التي تتكلم لغة واحدة ، قد كوّنت مع ذلك ثلاث أمم مختلفة ، فلا شك في أن التكوين النفسي الخاص الذي نشأ في كل منها ، بتوالي الأجيال ، من جراء اختلاف شروط الحياة فيها . . . قد لعب دوراً ليس بقليل الأهمية ، في حصول هذه النتيجة .

« ومن البديهي ، أن ما يسمى « التكوين النفسي » ، أو « السجية النفسية » يظهر للملاحظ كشيء غير قابل للمس والتمييز في حد ذاته . ولكنه يعبر عن نفسه بـ « خاصة الثقافة المشتركة » في الأمة ، وبذلك يصبح ملموساً ، فلا يخفى عن الأنظار .

« ومن نافلة القول : أن السجية القومية ليست من الأمور التي تتأسس دفعة واحدة بصورة نهائية ، بل تتغير بتغير ظروف الحياة . ومع هذا ، نظراً لوجودها في كل لحظة ، تترك طابعاً بارزاً في سحنة الأمة .

« ويتبيّن من كل ذلك : أن وحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة ، أيضاً تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« وبهذه الصورة ، نكون قد فرغنا من اظهار جميع الدلائل والعلائم التي تميّز الأمة .

« فالأمة ، إذن ، هي جماعة مستقرة من البشر ، تكوّنت تاريخياً ، من جرّاء وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي ، التي تتجلى في وحدة الثقافة .

« وغني عن البيان ، أن الأمة ، مثل كل حادث تاريخي : تخضع لقوانين التطور ، لها تاريخ ، ولها بداية ولها نهاية .

« ومما تجدر الاشارة إليه : أن أية واحدة من العلائم الأربع الأساسية المذكورة آنفاً ، لا تكفي بمفردها ، لتعريف الأمة . بل أكثر من ذلك : إن فقدان ولو واحدة من هذه العلائم والمقومات يكفي لانتفاء صفة « الأمة » عن الجماعة .

« يمكننا أن نتصور أناساً ذوي « سجية قومية مشتركة » ، دون أن نستطيع أن نقول ـ مع ذلك ـ أنهم يؤلفون أمة واحدة ، إذا كانوا مشتتين اقتصادياً ، وإذا كانوا يعيشون على أراضٍ مختلفة ، وإذا كانوا يتكلمون لغات مختلفة .

« مثلاً : أن اليهود الذين يعيشون في روسيا ، وغاليشيا ، وأمريكا ، وجورجيا وفي جبال القفقاس كلهم في هذه الحالة . فإنهم لا يكوّنون ، في رأينا ، أمة واحدة .

« ويمكننا أن نتصور أناساً يكونون مشتركين في الحياة الاقتصادية وفي الأرض ومع هذا لا يكونون أمة ، إذا لم يكونوا متحدين في اللغة وفي السجية القومية . إن الألمان واللتون الذين يقطنون ولاية البالت ، هم من هذا القبيل .

« وفي الأخير ، أن النرويجيين والدنمركيين الذين يتكلمون لغة واحدة ، لا يكونون أمة واحدة لعدم وجود العلائم والمقومات الأخرى .

« إن اجتماع جميع العلائم معاً ، هو وحده ، يعطينا الأمة » .

ب ـ هذه هي نظرية ستالين في معنى الأمة ومقوماتها الأساسية .

فقد نقلتها بحذافيرها عن مقالته ، دون أن أحذف منها كلمة ، ودون أن أغيّر من ترتيبها شيئاً .

وقد فعلت ذلك ، لأكون قد عرضت النظرية بجميع التفاصيل التي عرضها وشرحها بها ستالين نفسه ، وبالاسلوب الذي التزمه في هذا العرض والشرح .

ومع هذا ، أرى من المفيد أن أضيف إلى ما تقدم ، فصلاً كتبه ستالين في مفهوم الأمة ، بعد مرور خمسة عشر عاماً على انتشار مقالته الآنفة الذكر :

ج ـ فقد كتب ستالين في ١٨ آذار سنة ١٩٢٩ رسالة جوابية موجهة إلى « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف، ورفاق آخرين » ، رد فيها على طائفة من الاسئلة والاقتراحات والانتقادات التي تلقاها على آرائه في مسألة القوميات .

وقد نشرت الرسالة تحت عنوان « اللينينية والمسألة القومية » . وهي مقسمة إلى

أربعة فصول ، الأول منها يحمل عنوان « مفهوم الأمة » .

أشار ستالين في هذا الفصل إلى نظريته في مقومات الأمة ، وأكدها من جديد بقوة وحرارة .

وهذا ما قاله في هذا الموضوع :

« إن للماركسيين الروس نظرية في الأمة ، مقررة منذ أمد بعيد .

« والأمة ـ وفقاً لهذه النظرية ـ جماعة مستقرة من الناس ، تكوّنت تاريخياً ، ونشأت على أساس اشتراك العلائم والمقومات الأربع الأساسية التالية . جامعة اللغة ، وجامعة الأرض ، وجامعة الحياة الاقتصادية ، وجامعة التكوين النفسي الذي يتجلى في الخصائص التي تسم الثقافة القومية .

« ومن المعلوم ، أن هذه النظريات نالت اعتراف الجميع في حزبنا (أي : في الحزب الشيوعي السوفييتي) .

« ويتضح من رسائلكما : أنكما تعتبران هذه النظرية غير وافية لتعريف وتحديد الأمة ، ولذلك تقترحان أن يضاف إلى العلائم الأربع المذكورة آنفاً ، علامة خامسة ، وهي : وجود دولة قومية مستقلة ، وتزعمان أن الأمة لا توجد ، ولا يمكن أن توجد ما لم توجد هذه العلامة الخامسة .

إني أعتقد أن النظرية التي تقترحانها لمفهوم الأمة ـ مع علامتها الخامسة ـ خاطئة خطأ فاحشاً ، فلا يمكن تبريرها ، لا من الوجهة النظرية ، ولا من الناحية العملية ـ أي السياسية ـ .

« فلو سلمنا بوجهة نظركما ، لترتب علينا أن نحصر تعبير « الأمة » بالشعوب التي تملك دولة خاصة بها ، مستقلة عن غيرها . وأما جميع الشعوب المظلومة ، المحرومة من دولة مستقلة خاصة بها ، فوجب علينا أن نحذفها من عداد الامم . كما ترتب علينا أن نخرج من نطاق مفهوم « الحركة القومية » و « الحركة القومية التحررية » ، جميع حركات نضال الشعوب المظلومة ضد الظلم ، ونضال الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار .

« وفضلاً عن ذلك ، لو عملنا بموجب نظريتكما ، لترتب علينا أن نقرر :

(١) أن الايرلنديين لم يصبحوا أمة ، إلا بعد تشكيل « الدولة الايرلندية الحرة ، وأما قبل ذلك ، فما كانوا يؤلفون أمة » .

(٢) إن النرويجيين لم يكونوا أمة قبل انفصال النرويج عن السويد ، ولم يصبحوا أمة إلا بعد هذا الانفصال .

(٣) إن الأوكرانيين لم يكونوا أمة عندما كانت أوكرانيا جزءاً من روسيا القيصرية ، وأنهم لم يصبحوا أمة إلا بعد انفصالهم عن روسيا السوفيتية في عهد مجلس الـرادا المركزي وحكم

اسكورو باوسكي ، غير أنهم فقدوا صفة الأمة ـ مرة أخرى ـ بعد أن وحدوا جمهوريتهم الاوكرانية السوفييتية مع سائر الجمهوريات السوفييتية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .

« وبالامكان ايراد عدد كبير من هذه الأمثلة .

« وبديهي أن نظرية تجرّ إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية .

« وأما من الناحية العملية ـ أي السياسية ـ فنظريتكم تؤدي حتماً إلى تبرير الظلم الوطني والاستعماري . لأنها تعطي الظالمين والاستعماريين حقاً في عدم الاعتراف بحقوق الامم ، للشعوب المظلومة والمستعمرة ، ما دامت محرومة من دولة مستقلة خاصة بها . وتجعلهم يعتقدون بأن هذه الحالة تعطيهم الحق في حكم تلك الشعوب واضطهادها . . . » .

وبناء على هذه الملاحظات ـ وأمثالها ـ ينتهي ستالين إلى القول بأن :

النظرية الماركسية الروسية في الأمة ، هي وحدها الصحيحة » .

ـ ٣ ـ

أ ـ يتبيّن مما جاء في المقالة المنشورة سنة ١٩١٣ ، والرسالة المنشورة سنة ١٩٢٩ :

ان ستالين يقول بأن المقومات الأساسية للأمة ، هي أربعة : وحدة اللغة ، وحدة الأرض ، وحدة الحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي . ويعتقد بوجوب اجتماع هذه المقومات الأربعة معاً ، لتكوين الأمة .

فلا يرى امكاناً لحذف أحد هذه المقومات الأربعة ، كما أنه لا يرى مبرراً لإضافة مقوم خامس عليها . ويعارض بشدّة ـ بوجه خاص ـ إدخال « الدولة » في مقومات الأمة ، وشروط تكوينها .

ويلاحظ من ذلك كله ، أن ما تختص به نظرية ستالين في الأمة ، بالنسبة إلى النظريات الأخرى ، هو : اعتبارها وحدة الحياة الاقتصادية من جملة المقومات الأساسية للأمة ، وإعطاؤها إياها قيمة وقوة تعادل قيمة وحدة اللغة وقوتها في تكوين الأمة .

وأنا أعتقد أن هذه النظرية خاطئة خطأً فاحشاً . وهذا الخطأ يبرز إلى العيان ، ويصل إلى درجة البداهة ، عندما نتذكر أن ستالين كان قد سخّف ـ بشدة وبحق ـ رأي القائلين بأن الدولة يجب أن تعتبر من المقومات الأساسية للأمة لأننا نعلم أن الحياة الاقتصادية ترتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً ، فاستبعاد الدولة من عداد مقومات الأمة

الأساسية ، يستلزم ـ منطقياً ـ استبعاد الحياة الاقتصادية التابعة لها ، أيضاً من عداد المقومات الأساسية . وأما استبعاد الدول مع استبقاء الاقتصاد ، فيدل على تناقض صريح لا يمكن الدفاع عنه بوجه من الوجوه .

ومما لا يجهله أحد : أن الحواجز الجمركية تنشأ على حدود الدول لا على حدود الأمم والدولة تسيطر على الحياة الاقتصادية بصور ووسائل شتى . لأنها هي التي تنشيء الموانيء وطرق المواصلات ، وهي التي تعقد المعاهدات التجارية ، وترفع أو تخفض التعريفات الجمركية . وهي التي تقرر نظام النقد ونظم الضرائب ، وتنشيء السدود والخزانات ، وتحفر الترع ، وتنظم شؤون الري . . وبتعبير أقصر : هي التي ترعى وتوجه الحياة الاقتصادية ـ بجميع فروعها الزراعية والصناعية والتجارية ـ بهذه أو بغيرها من الوسائل الفعّالة . ولذلك ، لا يمكن فصل الحياة الاقتصادية ، عن أمور الحكم وشؤون الدولة .

فإذا تجزأت الأمة الواحدة ـ مثلاً ، ودخلت أجزاؤها المختلفة تحت حكم دول عديدة ، فقدت على الفور حياتها الاقتصادية المشتركة . لأن كل جزء منها صار يتبع نظاماً اقتصادياً جديداً ، يختلف عن الذي تتبعه أجزاؤها الأخرى . فكيف يجوز أن نقول أنها فقدت صفة « الأمة » ، ما دامت قد حرمت من الحياة الاقتصادية المشتركة ؟

إن كل ما قاله ستالين ، في رسالته التي ذكرتها آنفاً عن « سخافة رأي القائلين بضرورة الدولة لتكوين الأمة » ، ينطبق تمام الانطباق على نظريته القائلة بوجوب وجود حياة اقتصادية مشتركة لتكوين الأمة .

ويمكننا أن ننتقد نظرية ستالين في هذا المضمار ، بنفس الحجج ونفس الأساليب التي لجأ إليها هو في نقد نظرية « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف » التي ذكرتها آنفاً .

ونستطيع أن نقول ، مثلاً :

« إذا سلمنا بنظرية ستالين ، فاعتبرنا الحياة الاقتصادية المشتركة من الشروط الأساسية في تكوين الأمة ، وجب علينا أن نقرر :

(١) ان الطليان لم يكونوا « أمة » قبل اتمام وحدتهم ، لأنهم كانوا محرومين إذ ذاك من « الحياة الاقتصادية المشتركة » .

(٢) إن البولونيين فقدوا صفة « الأمة » ، عندما اقتسمت بلادهم الدول الثلاث المجاورة لها . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة » . ولم يعودوا إلى حالة « أمة » من جديد ، إلا بعد ما استقلت وتوحدت أقسام بولونيا الثلاثة ، ونشأت فيها من جديد « الحياة الاقتصادية المشتركة » .

(٣) إن أهالي منطقة السار المشهورة ، أضاعوا انتسابهم إلى « الأمة الألمانية » ، عندما احتل الفرنسيون بلادهم ، وأدخلوها في نظامهم الاقتصادي الخاص . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة » التي كانت تربط بلادهم بسائر الأقطار الألمانية ، وأنهم لم يعودوا فيصبحوا جزءاً من « الأمة الألمانية » ، إلّا سنة ١٩٦٠ ، عندما انفصلت اقتصادياتهم عن نظام الاقتصاد الفرنسي ، فعادت ترتبط بالنظام الاقتصادي الألماني ، وفقاً للاتفاقيات التي عقدت بين البلدين .

ويمكننا أن نطيل سلسلة هذه الأمثلة ـ كما يمكننا أن ندخل البلاد العربية أيضاً بين حلقاتها الكثيرة . . . ـ ونتوصل من كل ذلك إلى النتيجة التالية :

« إن نظرية تجر إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية » .

وذلك محاكاة لما كان قاله ستالين ، عندما انتقد رأي القائلين بضرورة وجود الدولة لتكوين الأمة .

حتى أن ما قاله ستالين في أمر « تبرير الظلم والاستعمار » ـ خلال انتقاداته الآنفة الذكر ، . . . نستطيع أن نقوله بحروفه في نظريته هو ، لأننا نعلم أن « الظلم الاقتصادي » و « الاستعمار الاقتصادي » ، من الأمور التي لا تنفصل عن « الظلم السياسي » و « الاستعمار السياسي » .

وخلاصة القول : مهما قلبنا الأمور على وجوهها المختلفة ، لا نجد مجالاً لقبول نظرية ستالين في هذا الشأن .

لا شك في أن الاقتصاديات تلعب دوراً هاماً جداً في حياة الأمم . ولكن دورها هذا لا يشمل « تكوين الأمة » فإن الاقتصاديات تقوي الأمة ، ولكنها لا تخلقها . شأنها في ذلك لا يختلف عن شأن الدولة أبداً : والدولة ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ تقوي الأمة ، بل توصلها إلى ذروة القوة ، ولكنها لا تخلقها .

فنكرر هنا ما قلناه آنفاً : أن القول « لا أمة دون اقتصاد مشترك » لا يقل سخافة عن القول « لا أمة دون دولة مشتركة » .

ونؤكد : استبقاء « الاقتصاد المشترك » في عداد العوامل الأساسية في تكوين الأمة ، بعد استبعاد « الدولة » من بين تلك العوامل الأساسية ، ينم عن تناقض صريح ، وينافي أبسط مقتضيات العقل والمنطق .

ب ـ أمام هذه النتيجة المنطقية ، لا بدّ لنا أن نتساءل : لماذا لم ينتبه ستالين ومن

حذا حذوه من الماركسيين ، إلى هذا التناقض الصريح ؟ لماذا حادوا عن جادّة المنطق والصواب إلى هذا الحد ، على الرغم من بداهة الأمر ؟ كيف ظلوا يعتبرون « الحياة الاقتصادية المشتركة » عنصراً أساسياً في تكوين الأمة ، مع أنهم أدركوا أن الدولة ليست من العناصر الأساسية في تكوين الأمة ؟

يلوح لي أن ذلك يعود إلى سببين أساسيين : أحدهما يتصل بطبيعة الماركسية ونزعاتها الأساسية ، وثانيهما يرتبط بأحوال البلاد الروسية وخصائص أوضاعها القومية :

من المعلوم أن الماركسية قامت على أساس تعليل وتفسير الوقائع التاريخية والحوادث الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية ، وانتقدت بشدة النظريات التي كانت تحاول تعليل وتفسير تلك الوقائع والحوادث بالآراء والأهواء والمشيئات ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الاقتصادية والمادية . إنها نجحت في تفسير الكثير من الحوادث التاريخية والاجتماعية وفي استجلاء الكثير من العوامل التي كانت بقيت خفية عن أنظار معظم الباحثين ، إلا أنها في غمرة هذه الاكتشافات والنجاحات ، غالت في الأمور مغالاة شديدة ، فاندفعت في اتجاه معاكس للاتجاهات السابقة ، وصارت تعزو كل شيء إلى العوامل الاقتصادية ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الفكرية . شأنها شأن معظم ردود الأفعال ، التي كثيراً ما تتخطى حدود الحقيقة ، في اندفاعها الشديد ضد الآراء السائدة .

إن هذه النزعة ، نزعة التفتيش عن الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في كل شيء ، وفي كل زمان ومكان ، قد استحوذت على تفكير الماركسيين ، ودفعتهم إلى أخطاء كثيرة . وأعتقد أن شدة هذه النزعة كانت من أهم الأسباب التي أخفت عن أعينهم « لا منطقية » النظرية التي وضعوها في أمر تحديد مقومات الأمة الأساسية ، عندما قالوا بضرورة « الحياة الاقتصادية المشتركة » ، لتكوين الأمة ، على الرغم من استبعادهم الدولة من بين تلك المقومات .

ومن جهة أخرى ، معلـوم أن أوضاع القوميات في روسيا كانت معقّدة أشد التعقيد . كانت الدولة الروسية تحكم شعوباً وأمماً كثيرة ، لا يقل عددها عن الخمسين على أقل تقدير . وكانت أحوال هذه الشعوب وأوضاعها ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً جداً : بعضها يكوّن جماعة كبيرة ، يعد أفرادها بعشرات الملايين ، وبعضها يكون جماعة صغيرة ، يعد أفرادها ببضع مئات من الآلاف ، بعضها ذو معالم واضحة ، وتاريخ لامع ، وأدب رفيع ، وبعضها سحابية الملامح ، مغمورة التاريخ ، محرومة من أدب مكتوب . بعضها متمركز ومحتشد في منطقة معينة ، وبعضها مشتت

ومبعثر في مناطق عديدة ، وبعضها متداخل ومتشابك مع شعوب عديدة في منطقة واحدة .

فكان من الطبيعي أن يفكر الماركسيون تفكيراً ملياً في مستقبل هذه الشعوب المختلفة ، كما يفكرون في مستقبل الدولة الروسية ، بعد الثورة التي كانوا يترقبونها ، ويعملون لتعجيلها .

إنهم ما كانوا يحبذون الفكرة القومية ؛ فلا يعملون لتقويتها ، ولكنهم كانوا يلاحظون في الوقت نفسه وجود النزعات القومية في « المرحلة التاريخية التي كانت تجتازها البلاد الأوروبية » ، ولذلك كانوا قرروا ـ منذ مؤتمرهم الذي انعقد في نهاية القرن التاسع عشر ، سنة ١٨٩٨ ، وجوب الاعتراف للأمم والشعوب بحق تقرير مصيرهم ، بحرية كاملة ، وكانوا يعرفون أن بعض الأمم ستنفصل عن الدولة الروسية انفصالاً تاماً ، ولكن بعضها الآخر ـ سيرجح البقاء داخل نطاق الدولة الروسية ، ضمن بعض الشروط ، وذلك بناء على الضرورات الجغرافية والاقتصادية .

وكانوا يعتقدون أن تأسيس الديمقراطيـة الحقة ، والمساواة التامة بين الشعوب المذكورة ، مع الحرية الكاملة في استعمال لغاتها الخاصة في المدارس وفي سائر المصالح البلدية والحكومية ، سيطمئن كل ما كان لها وما يمكن أن يكون لها من « مطالب قومية » .

ولذلك كانوا يرون من الضروري تقسيم البلاد التي ستبقى داخل حدود الدولة الروسية إلى مناطق وأقطار عديدة ، يتمتع كل منها بحكم ذاتي يتناسب وأحوالها ، ويتراوح بين الاستقلال السياسي مع الاتحاد الفدرالي ، وبين الاستقلال الإداري ، وبين اللامركزية الواسعة النطاق . وطبيعي أنهم ، عندما يبحثون في تعيين وتحديد تلك المناطق والأقطار ، كانوا يرون من الضروري بأن يأخذوا بنظر الاعتبار الأحوال الاقتصادية بجانب أمور اللغة والثقافة .

ويتبين من كل ما سبق : أن الماركسيين الروس كانوا ينظرون إلى قضايا القوميات من زوايا خاصة ، تحت ظروف خاصة ، تتغلب فيها الرغبة في التوصل إلى خطط سياسية ناجعة ، على نزعة الوصول إلى حقائق علمية مجردة .

ولذلك ، لا أغالي إذا قلت : أن نظرية ستالين تشبه « خطة سياسية » أكثر مما تشبه « نظرية علمية » .

ولهذا السبب لا استغرب كثيراً « التناقض » الذي أظهرته آنفاً .

وخلاصة القول : لهذه الأسباب أو لغيرها من الأسباب ، قد انحرف ستالين

عن سواء السبيل ، في بحثه عن مقومات الأمة الأساسية ، عندما اعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من مقومات الأمة الأساسية ، بعد أن استبعد ـ بحق ـ « الدولة » من عداد تلك المقومات . لأن الحياة الاقتصادية المشتركة ، لا تتيسر إلا بعد تكوين « الدولة القومية » . فيجب أن تعتبر من « نتائج » تكوين الأمة واستقلالها ، لا من عوامل تكوينها .

القومية والرأسمالية في نظر الماركسيين

إن نزعة « التفتيش عن العوامل الاقتصادية في كل شيء » التي استحوذت على تفكير الماركسيين ، لم تقف عند حد حملهم على اعتبار « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الأساسية لتكوين الأمة ، بل دفعتهم إلى أبعد من ذلك في هذا المضمار : إنها جعلتهم يربطون الحركات القومية بمقتضيات الرأسمالية ، ويزعمون أن القومية وليدة العهود الرأسمالية .

من المعلوم أن النزعات القومية اكتسبت قوة كبيرة وصارت تؤثر في تكوين الدول [وتفليشها] خلال القرن التاسع عشر . والرأسمالية أيضاً نشأت وترعرعت خلال القرن المذكور .

فقد اعتبر الماركسيون هذا « التزامن » دليلاً على وجود علاقات سببية بين الأمرين ، وزعموا أن الرأسمالية ، سببت قيام الحركات القومية ، لأن « الدولة القومية » التي ترمي إلى تكوينها كل الحركات القومية ، تشكل أوفق النظم وأفضلها لتحقيق مطالب الرأسمالية .

فيجدر بنا أن ندرس هذه الصفحة من الآراء الماركسية أيضاً ، لإتمام أبحاثنا في رأي الماركسيين في القومية .

\- ١ -

أ ـ لقد أشار لينين إلى علاقة الحركات القومية بالرأسمالية ، في مقالة نشرها سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « حق الامم في حكم نفسها وتقرير مصيرها » .

وقد وصف لينين هذه العلاقة وعللها ـ في المقالة المذكورة ـ بالعبارات التالية :

« إن عهد انتصار الرأسمالية على الفيودالية (أي الاقطاعية) انتصاراً نهائياً ، قد اقترن في كل أنحاء العالم ، بحركات قومية .

« ولهذه الحركات القومية أساس اقتصادي ، يتضح مما يلي :

« ان الانتصار التام للانتاج التجاري ، كان يقتضي استيلاء البورجوازية على السوق الداخلي . وذلك كان يستلزم اتحاد البلاد التي يتكلم سكانها لغة واحدة ، لتكوين دولة واحدة ، وكان يقتضي إزالة جميع الحواجز التي تعرقل نمو تلك اللغة وتدعمها بالأدب . فإن اللغة ، واسطة عظمى للاتصال بين بني البشر . إن وحدة اللغة وانكشافها الحر ، يكوِّنان أهم الشروط الضرورية لقيام تبادل تجاري حر تماماً ، وشامل حقيقة ، وملائم لمقتضيات الرأسمالية العصرية تمام الملاءمة . كما أنه شرط لاتصال السوق اتصالاً وثيقاً بكل منتج وكل بائع وكل مشترٍ .

« ولذلك نجد أن تكوين « الدول القومية » التي تضمن تطلبات الرأسمالية العصرية بأحسن الصور ، صار المنزع الخاص لكل حركة قومية . إن أعمق العوامل الاقتصادية تتضافر على تحقيق هذه الغاية وتكوين الدول القومية . ويتبين من ذلك : أن الأمر الطبيعي والسوي في عهد الرأسمالية بالنسبة إلى أوروبا الغربية ، وبالأحرى ، بالنسبة إلى العالم المتمدين بأجمعه ، هو « الدولة القومية » .

ب ـ إن ستالين أيضاً تبنّى هذه الفكرة . حتى أنه دافع عنها بكل اهتمام ، سنة ١٩٢٩ ، في الرسالة الجوابية ـ التي ذكرت ما جاء فيها في فصلها الأول ، في بحثي السابق .

وقد قال ستالين ، في الفصل الثاني من تلك الرسالة ، رداً على رأي « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف » في هذه القضية ، ما يلي :

« إنكما تزعمان أن الأمم كانت قد تولدت ووجدت قبل الرأسمالية . ولكن كيف كان يمكن أن تتكون الأمم وأن توجد ، قبل الرأسمالية ، في عهد الاقطاعية ، عندما كانت البلاد مجزأة إلى امارات مستقلة ، لا يرتبط بعضها ببعض بروابط قومية ، فضلاً عن أنها كانت تنكر باصرار ضرورة أمثال تلك الروابط ؟

« الامم ، خلافاً لمزاعمكما المغلوطة ، ما كانت وجدت ، ولا كان يمكن أن توجد ، قبل عهد الرأسمالية ، طالما ما كانت وجدت ، بعد ، الأسواق القومية ، كما أنه ما كانت وجدت ، بعد ، المراكز القومية الاقتصادية والثقافية ، وبالتالي ما كانت وجدت العوامل التي تقضي على التجزئة القومية لشعب ما ، وتجمع شتات الشعب المذكور لتكوين « كلٍ قومي » .

« في الواقع أن عناصر الأمة ، أعني وحدة اللغة والأرض والثقافة ـ لم تهبط من السماء ، وإنما

تكونت بالتدريج ، منذ عهد ما قبل الرأسمالية . ولكن هذه العناصر كانت إذ ذاك في حالة رشيمية . وهي ـ في أفضل الحالات ـ كانت بمثابة « عوامل كامنة » تساعد على تكوين الأمة في المستقبل ، عندما تتوفر الظروف الملائمة لذلك . وهذه الامكانات الكامنة لم تتحول إلى واقع ، إلا في عهد نهوض الرأسمالية ، مع أسواقها القومية ومراكزها الاقتصادية والثقافية » .

ج ـ هذه هي الملاحظات والحجج والبراهين التي سردها واستند إليها كل من لينين وستالين ، شرحاً للقول القائل « أن الأمم العصرية وليدة عهد الرأسمالية » .

وقد نقلتها ـ بكاملها ـ من ترجماتها الفرنسية المطبوعة سنة ١٩٤٦ و ١٩٥٣ .

ـ ٢ ـ

أ ـ يلاحظ أن أس الأساس في محاكمات لينين ـ في هذه القضية ـ هو قوله « إن توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، يؤدي إلى توسيع السوق التجاري وتوحيده وفق ما تتطلبه حاجات الرأسمالية » .

وقد اعتبر لينين ذلك دليلاً قاطعاً على ارتباط الحركات القومية بتطلبات الرأسمالية .

ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل :

ـ هل قامت كل الحركات القومية ، على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ؟

إن أثبت وأظهر وقائع التاريخ المعاصر لا تسمح بالرد على هذا السؤال بغير النفي الباتّ : كلا . .

فإن الحركات القومية ، إذا قامت في بعض الأحوال على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، فإنها قامت في كثير من الأحوال ، بل في معظم الأحوال ، على أساس انفصال البلاد التي يتكلم أهاليها لغة تختلف عن لغة الدولة التي تحكمها .

وإذا كان النوع الأول من الحركات القومية قد أدى إلى رفع الحواجز الجمركية وتوحيد الأسواق التجارية ، إلا أن النوع الثاني منها قد أدى بعكس ذلك ، إلى إقامة حواجز جديدة ، وتشتيت وتضييق الأسواق التجارية ، فاتجه بذلك اتجاهاً يخالف ـ بل يعاكس ـ الاتجاه الذي تتطلبه الرأسمالية العصرية ، التي أشار أليها لينين .

ومن المعلوم أن النوع الأخير من الحركات القومية ، كان سبق النوع الأول

منها ، كما أنه كان أكثر عدداً ، وأشد شمولاً منها : فإن انفصال بلجيكا عن هولندا ، واستقلال اليونان عن الدولة العثمانية قد سبقا اتحاد إيطاليا ثلاثة عقود من السنين ، وسبقا اتحاد المانيا أربعة عقود . والحركات القومية التي قامت بها الشعوب التي كانت تابعة إلى إمبراطورية أوستريا ، قضت على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة فيها ، وأوجدت ستة أسواق مختلفة . وأما الحركات القومية التي قامت بها الشعوب التابعة للدولة العثمانية ، فقد أوجدت نحو أربعة عشر سوقاً مختلفة .

خلاصة القول : أن الحركات القومية التي قامت في مختلف البلاد ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، أدت إلى توحيد الأسواق وتوسيعها في بعض الأحوال ، وبعكس ذلك ، إلى تشتيت الأسواق وتضييقها في أحوال أخرى .

وأعتقد أن هذه الحقائق والوقائع وحدها تكفي لهدم نظرية لينين من أساسها .

فإن لينين بنى حكمه على أمثلة المانيا وايطاليا ، وغض النظر عن جميع الأمثلة الأخرى ، وبتعبير آخر : أنه أخذ بعض الوقائع التي تبدو ملائمة لنظريته ، ولم يلتفت إلى عشرات الوقائع التي تخالفها مخالفة صريحة ، وخرج بذلك على أصول البحث العلمي السليم .

ب ـ وفضلاً عن ذلك ، إني أعتقد أن وقائع اتحاد ايطاليا والمانيا أيضاً لا تؤيد نظرية لينين بوجه من الوجوه .

في الواقع أن تاريخ الوحدة في كل من ايطاليا والمانيا ، يعرض على أنظارنا ، الحركات القومية من ناحية ، وأحداث توحد وتوسع الأسواق من ناحية أخرى . ولكن البحث العلمي يحتم علينا أن نتساءل : أي الأمرين سبق الآخر؟ نشوء الفكرة القومية ، أم توحد الأسواق التجارية ؟

إن شهادة التاريخ في هذه المسألة صريحة كل الصراحة :

في ايطاليا : لم تتوحد الأسواق التجارية إلا بعد تأسيس الوحدة السياسية . وهذه الوحدة لم تتم إلا بعد اختمار فكري وعاطفي واجتماعي . . استغرق عدة عقود من السنين .

في ألمانيا : وحدة الأسواق الاقتصادية تمت قبل تحقيق الوحدة السياسية . إلا أنها أتت بعد سلسلة طويلة من الاختمارات الفكرية . إذ من المعلوم أن حركات توحيد الجمارك ـ المعروفة باسم الزولفراين ـ بدأت سنة ١٨٢٠ ولم تتم إلا سنة ١٨٥٢ . في حين أن الدعوة إلى الوحدة بجميع مظاهرها الفكرية والعاطفية كانت قد بدأت قبل ذلك بسنوات عديدة وكانت اكتسبت قوة كبيرة عقب هزيمة « يينا » ، وما نتج عنها من

أحداث . لا ننسى أن فيخته ألقى خطبه المشهورة سنة ١٨٠٨ وآرنت نشر قصيدته الحماسية في نفس السنة .

وخلاصة القول : إنه في المانيا وايطاليا ـ كما في سائر البلاد ـ بدأت الحركات القومية ، بالآثار الأدبية ، والأبحاث التاريخية ، والملاحظات الفلسفية . . . قبل أن تتناول الأوضاع الاقتصادية .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن ملاحظات لينين في هذا المضمار ، تخالف شهادة الوقائع التاريخية مخالفة كبيرة .

ج ـ وأما ملاحظات ستالين في هذا الصدد ، فإنها تستند على نظرته الأساسية ، التي تعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الضرورية لتكوين الأمة . فلا تضيف شيئاً على حجج لينين وبراهينه .

وبما أني أظهرت خطأ تلك النظرية في بحثي السابق ، كما أظهرت خطأ لينين في هذا البحث . . . لم أر لزوماً لمناقشة ملاحظات ستالين في هذا المضمار .

- ٣ -

هذا ، وإذا تركنا ما قاله لينين وستالين جانباً واستنطقنا التاريخ مباشرة ، لنعرف حكمه فيما إذا كانت الحركات والنزعات القومية ، وجدت أم لم توجد ، قبل القرن التاسع عشر ، توصلنا إلى الحقائق التالية :

إن بعض الجماعات البشرية صارت تشعر بكيانها الخاص ـ وتميز نفسها عن سائر الجماعات ـ ، منذ القرون الأولى . فإن قصص « الهليني والأجنبي » عند اليونان و « الروماني والبارباري » في روما ، و « وتوران وإيران » عند الفرس ، و « العرب والعجم » عند العرب القدماء . . . كلها كانت من آثار الشعور بالقومية . والحركات الشعوبية المعروفة في تاريخ الإسلام ، كانت حركات تنافس وتنازع بين الأمم التي اعتنقت الديانة الإسلامية . إنها كانت حركات قومية ، بكل معنى الكلمة .

فلا مجال للشك أبداً في أن القوميات وجدت قبل القرن التاسع عشر .

فإذا كانت كلمة المؤرخين قد اتفقت على تسمية القرن التاسع عشر في أوروبا بـ « عصر القوميات » ، . . . فإنهم لم يقولوا ذلك لاعتقادهم بأن القوميات تكونت خلال ذلك العصر ، بل قالوا ذلك لعلمهم بأن النزعات القومية اشتدت خلال هذا العصر ، وأخذت تتغلب على سائر العوامل في أمر تكوين الدول وتحديد حدودها ، فصارت ـ لذلك ـ سبباً لتكوين « الدول القومية » .

وأما القول بأن الامـم لم تتكون قبل القرن التاسع عشر ، فيشبه ، إلى حد كبير ، قول من يزعم أن قوة البخار لم تكن موجودة قبل « دنيس باين » و « جيمس واط » .

ومما لا يجهله أحد : أن القـوة الناجمة من التبخر ما كانت تظهر إلا في بعض الحوادث المتفرقة : إنها كانت تحرك أغطية القدور ، عند طبخ الأطعمة ، وتسبب طقطقة الكستناء والذرة ، عند شيّها ، وتحدث الزلازل عند فوران البراكين . . .

إن اختراعات باين وواط لم تخلق قوة البخار ، إنما أوجدت طرقاً خاصة لزيادة تأثير تلك القوة ، وتوجيهها لخدمة مصالح الإنسان .

إن « الفكرة القومية » و « النزعات القومية » تشبه ذلك إلى حد كبير : فإن أحداث القرن التاسع عشر لم تخلق القوميات ، ولم توجد النزعات القومية ، ولكنها وفرت الظروف التي جعلت النزعات المذكورة تؤثر في « تكوين الدول » .

وعلى كل حال : إن القول بأن الأمم ما كانت وجدت ، ولا يمكن أن توجد ، قبل القرن التاسع عشر ، لا يستند إلى أي أساس علمي .

القَوْميّـــة وَالدِّين

القومية والدين في البلاد الأوروبية

- ١ -

أ ـ إن الحركات القومية التي استعرضناها في الفصل الأول من هـذا الكتاب ، لم تتقيد بالأديان والمذاهب ، بل جرت مستقلة عنها تمام الاستقلال .

فـإن وحدة المـانيا ـ مثـلاً ـ جمعت بـين دول كـاثـوليكيـة مثـل بـافـاريـا ، ودول بروتستانتيـة مثل بـروسيا ، ولم تلتفت إلى مـا كان بـين الدول والـدويلات الألمـانية من فروق مذهبية .

ووحـدة ايطاليـا ، استلزمت نشوب حـروب دامية عـديدة بـين الطليـان وبـين النمساويين ، مع أن كليهما كاثوليكي المـذهب . فضلاً عن ذلـك ، فإن هـذه الوحـدة اقتضت تجريد البـابا من سلطاتـه الزمنيـة ، وحرمـانه من ممتلكـاته الـواسعة ، مـع أن الطليان ـ بوجه عام ـ شديدو التمسك بالمذهب الكاثوليكي ، وأقـوياء الإيمـان بقدسيـة المقام البابوي .

والحركات القومية اليوغوسلافية ، وحدت الصرب الأرثـوذكس ، مع الكـروات الكاثوليك ، ومع البوشناق المسلمين .

في حين أن الصرب والبلغار واليونانيين تنازعوا وتقـاتلوا وتحاربـوا في ماكـدونيا ـ لتوسيع نطاق قومياتهم ـ مع أن جميعهم كانوا من مذهب واحد .

إن وحدة الدين والمذهب لم تَحُلْ دون انفصال المجر عن النمسا ، والنرويـج عن السويد ، كما أن اختلاف الدين لم يمنع اتحاد المسلمين مـع المسيحيين في ألبـانيا ، بعـد انفصالها عن الدولة العثمانية .

ويتبين من كل ذلك : أن الوحدة القومية لم تتبع الأديان والمذاهب . . لا وحدة الدين والمذهب ضمنت التغلب على الفروق القومية ، ولا اختلاف الدين والمذهب استطاع أن يحول دون تحقيق الوحدة القومية .

فقد برهنت الأحداث على أن وحدة الدين والمذهب شيء ، والوحدة القومية شيء آخر .

ب - لقد زعم بعض الكتّاب في البلاد العربية ، أن الأحوال المذكورة من خصائص العالم المسيحي . وتوهموا أن عدم تقيد القوميات في البلاد الأوروبية بالأديان والمذاهب ، كان نتيجة طبيعية لتعاليم الانجيل التي تفرض فصل الدين عن الدولة .

ولكن زعمهم هذا يخالف حقائق الأمور ووقائع التاريخ مخالفة كلية .

في الواقع أن التعاليم المسيحية الأصلية تتضمن فصل الدين عن الدولة عملاً بأحكام الكلمة المشهورة : « اعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » . ولكن رجال الحكم ورجال الدين في أوروبا لم يعملوا بمنطوق الكلمة المذكورة إلاّ في العصور الأولى من تاريخ المسيحية ، ولكنهم بعد ذلك صاروا يختلفون في تقدير ما هو لقيصر وما هو حق لله ، إلى أن تركوا المبدأ المذكور جانباً ، وأخذوا يتنازعون الحكم والسلطان .

وأما العمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة بصورة فعلية ، فلم يتيسر في أوروبا ، إلا بعد منازعات كثيرة ، وبعد أن تقرر مبدأ حرية الاعتقاد بصورة نهائية . ومن المعلوم أن المبدأ المذكور لم يتقرر إلاّ بعد سلسلة طويلة من الأحداث الدامية ، والحروب الطاحنة ، والتطورات الفكرية والاجتماعية الخطيرة .

فمن الخطأ أن يظن أن عدم تقيد القوميات بالفروق الدينية والمذهبية كان من نتائج « طبيعة الديانة المسيحية » . ومن المؤكد أن ذلك تم ، على الرغم من مخالفة رجال الدين له مخالفة شديدة ، مدة طويلة .

إن التفاصيل التالية ، ستظهر هذه الحقيقة إلى العيان ، بوضوح تام .

- ٢ -

أ - إن البابوية التي نشأت وترعرعت وتأسست في روما ، عاصمة الامبراطورية الرومانية ، نظمت الكنائس على غرار نظام تشكيلات الامبراطورية المذكورة : قسمت البلاد إلى أبرشيات ، والابرشيات إلى أسقفيات ، والاسقفيات إلى خورانيات . . وعهدت بإدارة الشؤون الدينية والكَنَسية في كل منها إلى رئيس روحاني من مرتبة خاصة ، وقررت للرؤساء المذكورين سلسلة مراتب ، تشبه سلسلة المراتب المعتادة بين

رجـال الادارة أو ضبـاط الجيش . وتكـوّنت بـذلـك ـ في مختلف البـلاد الأوروبيـة ، منظمات وسلطات دينية ، بجانب المنظمات والسلطات الحكومية .

ورجال السلطتين المذكورتين إذا كانوا يتفقون ويـأتلفون في أحـوال ، فقد كـانوا يختلفون ويتنازعون في أحوال أخرى .

وكثيراً ما كان رجال الدين يتدخلون في أعمال رجال الحكم ، ويحاولون السيطرة عليها . . وبعكس ذلك ، كـان رجال الحكم يـرون من الضروري أن يكـون لهم حق الاشراف والمراقبة على أعمال رجال الـدين وتصرفـاتهم ، لأنهم يسيطرون عـلى نفوس رعاياهم ويؤثرون فيهم تأثيراً كبيراً .

والمنازعات التي حـدثت من جراء ذلك ، بين رجـال الحكم وبين رجـال الدين استمرت مدة طويلة ، وتفاقمت بوجه خاص ، بعد سقوط امبراطـورية رومـا الغربيـة واندراسها .

وخلال هذه المنازعات ، استطاع رجال الـدين ، في بعض البلاد ، أن يستـولوا عـلى زمام الحكم ، وأن يجمعـوا بين أيـديهم السلطتين الـروحانيـة والزمنيـة ، وأسسوا بذلك أبرشيات مستقلة ، يحكمونها كما يحكم الملوك والامراء الممالك والإمارات .

حتى أن البـاباوات أنفسهم صـاروا يحكمون بعض البـلاد حكماً مباشراً وكـوّنوا بذلك « مملكة بابوية » كبيرة ، تشمل أواسط ايطاليا بأجمعها .

ب ـ إن صحـائف تـاريـخ القـرون الـوسـطى ، والقسم الأعـظم من القـرون الحديثة ، مليئة بأخبـار المنازعـات التي قامت بـين رجال الـدين وبين رجـال الحكم في مختلف البلاد الأوروبية .

حتى التاريخ السياسي للقرن التاسع عشر نفسه ، يتضمن فصولاً كبيرة ، عن « قضـايا الكنيسـة ومشاكلهـا » ، ويسرد طـائفة كبيـرة من التشريعـات التي تقـررت ، والاتفاقيات التي عقدت ، لتنظيم علاقة الدولة بالكنيسة بعد الاختلافات الكثيرة .

وفضلاً عن كل ذلك ، من المعلوم أن الباباوات لا يزالـون يتمتعون بمـركز دولي هـام ، على الـرغم من أن سلطتهم انحصرت بـين أسوار الفـاتيكـان فـإنهم يستقبلون السفراء الذين تعتمدهم الدول لتمثيلها لديهم ، كما أنهم يرسلون إلى عواصم الدول ، من يمثلهم لـديهـا ، تحت اسم « القـاصـد الـرسـولي » ، وكـل ذلـك وفقـاً للتقـاليـد الديبلوماسية المتبعة بـين سائـر الدول ، المسيحيـة وغير المسيحيـة ، الكاثـوليكية وغـير الكاثوليكية .

- ٣ -

أ ـ انقسمت الديانة المسيحية إلى مذاهب عديدة ، كسائر الديانات العالمية . وتعدد المذاهب أثار كثيراً من المنازعات بين معتنقيها .

ومما تجب ملاحظته : أن آثار الاختلافات المذهبية لم تبق محصورة في نطاق العبادات والاعتقادات ، بل تعدت ذلك إلى الكثير من شؤون الحكم والادارة والاجتماع .

ولذلك اقترنت الاختلافات المذهبية بكثير من الاختلافات السياسية ، واختلطت شؤون الدولة بشؤون الدين خلال هذه الاختلافات، بطبيعة الحال .

ب ـ من المعلوم أن الامبراطورية الرومانية انشطرت إلى شطرين ، عرف أحدهما باسم « امبراطورية روما الشرقية » والثاني باسم « امبراطورية روما الغربية » .

وهذا الانشطار السياسي اقترن بانشطار مذهبي هام : لأن الامبراطورية الشرقية التزمت المذهب الارثوذكسي ، فلم تعترف بالبابوية ، ولكن الامبراطورية الغربية تمسكت بالكاثوليكية ، وظلت خاضعة لسلطة البابا في الشؤون الدينية .

وقد نجم عن هذا الانشطار السياسي والمذهبي نتائج هامة أخرى :

لأن الامبراطورية الشرقية التزمت ، بالاتفاق مع الكنيسة الأرثوذكسية ، اللغة اليونانية ، وجعلتها لغة الدين والصلاة ولغة الحكم والادارة في وقت واحد ، ودأبت على نشرها في جميع البلدان التي دخلت تحت حكمها .

في حين أن الامبراطورية الغربية تمسكت ـ بالاتفاق مع البابوية والكاثوليكية ـ باللغة اللاتينية ، وواصلت العمل على نشرها في البلاد التي بقيت تحت حكمها .

وغني عن البيان أن كل ذلك أدى إلى نتائج اجتماعية وقومية خطيرة .

ج ـ بعد سقوط الامبراطورية الغربية وزوالها من الوجود ، حاولت البابوية أن تقوم مقامها ، فتبقى أوروبا الغربية متحدة تحت راية الكاثوليكية ، وفي ظل اللاتينية . إلا أن مساعيها هذه لم تكلل بالنجاح ، وفي الأخير منيت بفشل ذريع ، عند ظهور البروتستانتية . لأن دعوة الإصلاح الديني التي قام بها لوثر وأعوانه لم تكتف بالثورة على سلطة البابوية وحدها ، بل تضمنت الثورة على التنظيمات الكنائسية نفسها . ولذلك أدت إلى نتائج سياسية اجتماعية خطيرة .

فقد قال دعاة المذهب الجديد : يجب على كل مسيحي أن يبتهل إلى الله بنفسه ، وأن يستغفر ربه دون أن يوسط أحداً من رجال الدين في أمره .

وغني عن البيان أن هذا المبدأ الذي قرروه بهذه الصورة ، كان يستلزم ترجمة الانجيل إلى اللغات التي يفهمها الناس ، لكي يتمكنوا من تلاوته بأنفسهم تلاوة مقرونة بالفهم والادراك . كما كان يستلزم تعميم القراءة بين جميع الناس .

وفعلاً بادر زعماء الاصلاح الديني إلى ترجمة الإنجيل إلى مختلف اللغات الأوروبية ، كما قاموا بدعاية منظمة لنشر التعليم .

وطبيعي أن كل ذلك هيأ لتلك اللغات أسباب التقدم والازدهار ، وفسح أمام القوميات مجال الانطلاق .

ولهذا السبب ، قال جماعة من الباحثين : « أن ظهور البروتستانتية ، كان نقطة الابتداء للحركات القومية ، في البلاد الأوروبية » .

لأن المذهب الجديد ، حرر اللغات من نير اللغة اللاتينية كما حرر القوميات من سيطرة البابوية .

لعل « فيختة » المشهور ، كان أول من أشار إلى علاقة حركات الإصلاح الديني بالأمور القومية ، حيث قال في خطابه الحماسي الأخير ، عن لسان رجال الاصلاح الديني ، ما مؤداه :

« إننا لم نكن ندرك عندئذ الدافع الحقيقي الذي كان يدفعنا في كفاحنا ولكن الآن صرنا نفهم بكل وضوح : أن الثورة الدينية التي قمنا بها ، إنما كانت صفحة من صفحات مقاومتنا لسيطرة الامبراطورية الرومانية ، ومحاولة جديدة للتخلص من تلك السيطرة ، والاستقلال عنها استقلالاً تاماً . . . »

إن ظهور هذا المذهب الجديد في ألمانيا ، وانتشاره ، في البلاد « غير اللاتينية » بوجه خاص ، يدل على ذلك بكل وضوح .

د ـ وأما في بلاد « امبراطورية روما الشرقية » ـ التي عرفت فيما بعد باسم « الامبراطورية البيزنطية » ، فقد انتشرت اللغة اليونانية انتشاراً كبيراً ، حيث أصبحت لغة الدين والصلاة ، ولغة الحكم والادارة ، ولغة العلم والثقافة . كما أن رجال الدين اليونانيين سيطروا على الكنائس الأرثوذكسية سيطرة تامة . وسيطرتهم هذه استمرت حتى بعد سقوط الامبراطورية البيزنطية ، وبعد دخول البلاد المذكورة تحت حكم الدولة العثمانية .

إلا أن الحركات القومية التي قامت في بلاد البلقان ، حررت الكنائس الأرثوذكسية من سيطرة رجال الدين اليونانيين ، كما حررت لغات البلاد المذكورة من نير اللغة اليونانية .

هـ ـ يلاحظ من كل ما سبق : أن الحركات القومية ، في مختلف بلاد العالم المسيحي أيضاً ، تطلبت التحرر من سيطرة رجال الدين ، ومن سيطرة اللغات التي كان يحميها ويفرضها هؤلاء .

ـ ٤ ـ

أ ـ لقد ذكرنا « اللغات » عدة مرات ، خلال استعراضنا لقضايا « القومية والدين في البلاد الأوروبية » ، وأظهرنا بذلك علاقة الأديان والمذاهب باللغات .

ولما كان هذا الموضوع ذا أهمية خاصة في أمور القوميات ، نرى أن نزيده إيضاحاً بالتفاصيل التالية :

من المعلوم أن لكل دين كتاباً مقدساً ، أو كتباً مقدسة ، تدون وتحفظ وترتل ـ بطبيعة الحال ـ بلغة من اللغات ، كما أن لكل دين طقوساً وصلوات مفروضة ، لا بد أن تقام بلغة من اللغات .

واللغة التي تتصل بدين من الأديان بهذه الصورة ، فتصبح لغة الصلاة بين معتنقي ذلك الدين ، تكتسب بذلك امتيازاً على سائر اللغات ، فتزداد قوة على قوتها الذاتية ، وتحرز مكانة أرفع من مكانتها الأصلية .

فنستطيع أن نقول ، لذلك : أن الأديان والمذاهب تلتزم وتحمي بعض اللغات ، وتتدخل بذلك في الصراع الذي يقوم بين تلك اللغة وبين سائر اللغات ، فتساعدها على الانتشار والبقاء .

وبما أن اللغة تكوّن أس الأساس في بناء القوميات ، فإن الأديان لا تخلو من التأثير في القوميات ، من جراء تأثيرها في اللغات .

ومن الثابت أن اللغة اللاتينية انتشرت في أوروبا الغربية ـ بفضل الديانة المسيحية والمذهب الكاثوليكي ـ أكثر بكثير مما انتشرت بالفتوحات الرومانية . كما أنها لا تزال تعيش في الطقوس الدينية الكاثوليكية ، على الرغم من أنه لم يبق على وجه البسيطة ، شعب يتكلم بها ، في الحالة الحاضرة .

ولكن المذاهب البروتستانتية وضعت حداً لسيطرة اللغة اللاتينية وساعدت على ازدهار اللغات القومية ، لأنها جعلتها لغة الدين والصلاة ، ومهدت أمامها السبل المؤدية إلى جعلها ـ في الوقت نفسه ـ لغة العلم والأدب أيضاً .

واللغة اليونانية انتشرت في بلاد البلقان بفضل الأرثوذكسية ، وأما لغات أهالي

تلك البلاد ، فلم تتقدم وتزدهر ، إلا بعد أن تحررت من نير اللغة اليونانية وسيطرة القساوسة اليونانيين .

ويتبين من كل ذلك : أن الأديان والمذاهب تؤثر في نشوء القوميات ، عن طريق تأثيرها في اللغات ، وبصورة متناسبة مع مبلغ تأثيرها فيها .

ب ـ ومما هو جدير بالملاحظة ، بوجه خاص : أن الأديان والمذاهب تتدخل في أمور « تنازع البقاء » الذي يقوم بين بعض القوميات ، عن طريق التأثير في لغاتها .

فإن وحدة الدين والمذهب ، تسهل على الدول الحاكمة استمثال وادماج الشعوب المحكومة ، ولكن اختلاف الدين والمذهب يكسب الشعوب المحكومة قوة لمقاومة التمثل والاندماج .

مثلاً ، إن الفرنسيين الذين كانوا هاجروا إلى المانيا في عهود الاضطهادات الدينية ، استسلموا إلى عوامل «التجرمن» ، بسبب وحدتهم المذهبية مع أهالي البلاد الألمانية التي استوطنوها .

ولكن الايرلنديين قاوموا جهود الاستمثال والادماج التي بذلها البريطانيون ، بفضل اختلافهم عنهم في المذهب .

إن تاريخ جماعات التتار والمغول التي دخلت تحت حكم روسيا أيضاً يعطينا شواهد بليغة على ذلك :

فإن عوامل « الترويس » نجحت بسهولة بين الجماعات التي كانت اعتنقت الديانة المسيحية ، فلم تعد تختلف عن الحكام في الشؤون المذهبية .

ولكن العوامل المذكورة فشلت في « ترويس » الجماعات التي كانت اعتنقت الديانة الإسلامية ، بسبب اختلاف هؤلاء عن حكامهم الروس في الدين والمذهب .

الخلاصة

إذا أردنا أن نلخص الأحداث والحقائق التي سردناها آنفاً ، استطعنا أن نقول :

إن الأديان والمذاهب في البلاد الأوروبية، قد أثرت في سير الحركات القومية عن طريق تدخلها في صراع اللغات وتنافسها ، كعامل « مساعد » لبعضها ، وعامل « عائق » لبعضها الآخر .

ولكنها ، لم تصبح قط ، عاملاً في تكوين القوميات .

القومية والدين في البلاد العربية

- ١ -

أ - من المعلوم أن معظم أقسام البلاد العربية دخل تحت حكم الدولة العثمانية ، خلال القرن السادس عشر ، ولم يبق منها خارج حكم الدولة المذكورة ، سوى المغرب الأقصى من جهة ، وقلب الجزيرة العربية وجنوبها من جهة أخرى .

والحكم العثماني الذي تأسس بهذه الصورة أصبح « مألوفاً » في البلاد العربية ، لطول أمده من ناحية ، ولاكتسابه صفة « الخلافة الإسلامية » من ناحية أخرى .

ب - وعندما بدأت بشائر « اليقظة الفكرية » في البلاد العربية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، كان ينتظر أن تبدأ معها « يقظة قومية » ، تشعر أبناء العروبة بقوميتهم الخاصة ، وتحملهم على العمل في سبيل تقوية « القومية العربية » ، وانهاض « الأمة العربية » بكل الوسائل الممكنة .

إلا أن ذلك تأخر كثيراً . لأن علماء الدين عارضوا « الفكرة القومية » من أساسها معارضة شديدة .

زعموا : أن القومية تخالف أحكام الديانة الإسلامية .

وقالوا : أن اطاعة أوامر الخليفة واجب على المسلمين .

ثم صاروا يدعون إلى « الوحدة الإسلامية » ، معتبرين الدولة العثمانية « الأساس » المتين لبناء صرح تلك الوحدة .

وطبيعي أن رجال الحكم والادارة في الدولة العثمانية ، ارتاحوا كثيراً لهذه الآراء

والاتجاهات الدينية ، وشجعوها وقوَّوْها بوسائل مختلفة .

حتى ، عندما قام جماعة من مفكري العرب يدافعون عن حقوق أمتهم ويطلبون اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في بلادهم . . . بادر رجال الادارة إلى جمع وتحريك طائفة من رجال الدين والصحافة وحملوهم على تنظيم العرائض وإرسال الوفود ، لاستنكار « حركات هؤلاء المطالبين » ، ولتأكيد ولائهم « لسدة السلطة العثمانية والخلافة الإسلامية » .

ج ـ إن البراهين التي استند إليها هؤلاء المعارضون كانت الأحاديث النبوية التي نصّت على نبذ العصبية وقالت بعدم تفضيل العربي على العجمي والأبيض على الأسود .

وأما أنصار الفكرة القومية فقد ردوا على ذلك ، بقولهم :

إن المقصود من « العصبية » المذكورة في الأحاديث النبوية ، هو العصبية الجاهلية أي العصبية القبلية ، وأما الفكرة القومية فتختلف عن ذلك كل الاختلاف .

كما ان عدم التفضيل لا يعني عدم التمييز ، ومما يبرهن على ذلك ، أن الأحاديث النبوية قد خصت بالذكر اللغة العربية والأمة العربية بمناسبات شتى .

ومع كل ذلك ، فإن آراء المعارضين للفكرة القومية ـ بناء على حجج دينية ـ ظلت تسيطر على أذهان الكثيرين مدة طويلة ، وبذلك أعاقت كثيراً نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

ولتوضيح هذه الأمور بتفصيل أوسع ، سننقل فيما يلي أهم الآراء وأبلغ الأقوال التي مثلت هذه الاتجاهات الفكرية ، وعبرت عنها أحسن تعبير .

ـ ٢ ـ

أ ـ إن أشد الأقوال مغالاة في تعظيم الخليفة وتقديسه ، قد صدرت من قلم الزعيم المصري المشهور ـ محمد فريد .

فإنه كتب ، في كتابه « تاريخ الدولة العلية العثمانية » بمناسبة حادث مقتل السلطان عثمان المعروف بالشاب ما نصه :

« فأعدموا السلطان عثمان ، غير مبالين بهذا الجرم العظيم ، والاثم الذي ما بعده أثم إلّا الكفر المبين . فإنه إن كانت مخالفة أوامر الخليفة المعظم تعد كفراً ، بنص الكتاب الشريف ، فما بالك بقتله . وهنا يقف القلم ويكف المداد عن وصف هذه الفعلة الشنعاء ، والكبيرة الشعواء ، تاركاً

وصفها للقارىء اللبيب والمطلع الأديب . . . » .

يلاحظ من هذه العبارات أن الكاتب يغالي في هذا المضمار مغالاة تتجاوز كل الحدود .

فإنه لا يكتفي بالقول بأن « اطاعة أوامر الخليفة واجب على كل مسلم » ولا بالقول بأن « مخالفة أوامر الخليفة حرام » ، بل يتجاوز ذلك إلى القول بأن مخالفة « أوامر الخليفة كفر » .

إنه يزعم بأن ذلك ثابت « بنص الكتاب الشريف » في حين أن الكتاب الشريف لا يتضمن أي نصّ يدل على ذلك من قريب أو من بعيد .

فضلاً عن أن أشد رجال الدين تمسكاً بأحكام القرآن المبين ، وأوغلهم في الدعاية للخلفاء والسلاطين . . لم يقولوا بذلك ، ولم يذكروا أي نصّ يدل على ذلك .

هذا ، ومن المعلوم والمسلّم به لدى الجميع أنه ، حتى مخالفة الأوامر الإلهية نفسها لا تعد كفراً ، ما لم تقترن بانكار الله أو بانكار كتاب الله . فكيف يجوز أن تعتبر مخالفة أوامر الخليفة كفراً ، كما يدعي ذلك محمد فريد ؟!

فإن البحث في أصول الدين ـ على وجهها الصحيح ـ لا يسوّغ اعتبار مخالفة أوامر الخليفة « حراماً » ، فضلاً عن اعتباره كفراً .

لأن الخلفاء ، مهما توفرت فيهم شروط الخلافة ومزاياها ، لا يكونون معصومين من الخطأ . فيحق للمؤمن ـ بهذا الاعتبار ـ أن ينتقد أوامر الخليفة ويخالفها ، إذ رأى فيها ما يخالف العقل والمنطق ، أو الشرع الشريف .

والتاريخ يعطينا أبلغ وأصرح الأدلة على ذلك ، من مناقب ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب .

فإنه خطب في الجماعة قائلاً : « أيها الناس من وجد منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومه » . وعندما قال أحد الحاضرين : « لو وجدنا فيك اعوجاجاً ، لقومناه بحد سيوفنا » عقب على ذلك بقوله : « الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوّم اعوجاج عمر » .

ويتبين من كل ذلك ، أن الزعم بأن « مخالفة أوامر الخليفة المعظم تعد كفراً » يخالف أصرح وأثبت أصول الدين .

إن ما قاله محمد فريد في هذا المضمار ، يظهر لنا بكل وضوح وجلاء : كيف أن التعصب الديني يعمي أحياناً البصائر ، ويعزو إلى الدين ما هو أبعد الأمور عن الدين .

ب ـ ويجدر بنا أن نسجل هنا ، كلمة أحمد عرابي باشا ، المنشورة في كتاب « مشاهير الشرق » لجرجي زيدان .

فقد قال عرابي باشا ، في مذكرة أرسلها إلى جرجي زيدان ، رداً على اسئلته ، ما نصه :

« لم يخطر ببالي أصلاً الاقتداء بالفاتحين والمتغلبين ، كما ذكرتم ، ولا تأليف دولة عربية ، كما أرجف المرجفون . لأني أرى ذلك ضياعاً للإسلام عن بكرة أبيه ، وخروجاً عن طاعة الله ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله » .

يتضح من هذه العبارات ، أن عرابي باشا كان يعتقد أن تأليف دولة عربية يؤدي إلى ضياع الإسلام عن بكرة أبيه ، فضلاً عن أنه يكوّن خروجاً عن طاعة الله ورسوله .

وذلك يعني : أن طاعة الله ورسوله تستوجب بقاء العرب تحت حكم آل عثمان . وأما تأليف دولة عربية مستقلة عنهم ، فيخالف أوامر الله ورسوله .

كأن الإسلام لا يدوم إلّا برعاية آل عثمان !

ومن الغريب أن تصدر مثل هذه الكلمات من قلم أحمد عرابي باشا ، فإنه كان يعلم أن « السلطان » كان قد اعتبره عاصياً ، وأعلن وجوب تأديبه . وما كان يجهل أن الانكليز هبوا إلى « مساعدة الخديو » ، متذرعين بالبيان الصادر من « خليفة الإسلام » في هذا الشأن .

ج ـ وأخيراً يجدر بنا أن نقف قليلاً عند التصريحات التي صدرت من قلم « السيد محمد مصطفى المراغي » ـ شيخ جامع الأزهر ـ حول الوحدة العربية .

ومما جاء في تصريحاته المنشورة في جريدة المصري :

« ليس لي رأي في الوحدة العربية . . لا اشتغل بها . . لست من انصارها ولا من أعدائها . . . » .

« غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ، ولم يفرق بين العربي وغير العربي ، وجعل الأمة الاسلامية وحدة ، لا فرق بين أجناسها . . .

« إن الاتجاه بالتفكير إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم على علماء المسلمين . . . . » .

يتبين من هذه العبارات : أن المراغي يختار ـ بالكلام ـ موقف الحياد بين أنصار

الـوحـدة العـربيـة واعـدائهـا . ومـع هـذا يقـول « إن الـدين لم يـذهـب إلى العصبيـة الجنسيـة . . وجعل الأمـة الاسلاميـة وحدة لا فـرق بين أجنـاسها » ، ويقف بـذلك ـ بالفعل ـ في صفوف معارضي الفكرة القومية .

إنه بتصريحاته هذه يغض النظر عن كل وقائع التاريخ وحقائقه ، فضلاً عن أنـه يورط نفسه في مهاوي التناقض .

إني كنت أظهرت ذلك ـ في حينه ـ بالأسئلة التالية التي نشرتها في جريدة يومية :

وقد قلت بعد أن نقلت قوله : بأن الدين لم يفرق بين العربي وغير العربي :

إني لا أفهم كيف يستطيـع الأستـاذ المراغي أن يعتبـر ذلك بـرهانـاً عـلى صـدق دعواه ؟

إذا كـان الـدين لم يـذهب إلى العصبيـة الجنسيـة ، فهـل يـذهب إلى العصبيـة الاقليمية ؟

« وإذا كان الدين لا يفرق بين العـربي وغير العـربي ، فهل يسـوّغ التفريق بـين المصري والشامي والعراقي ؟

« وإذا كان الدين قد جعل الأمة الاسلامية وحدة لا فـرق بين أجنـاسها ، أفـلا يكون قد جعل في الوقت نفسه الأمة العربية أيضاً وحدة ، لا فرق بين شعوبها ؟

« أنا أفهم أن يكون الأستاذ المراغي ممن لا يكتفون بالـوحدة العـربية وحـدها ، وممن ينزعون إلى وحدة أبعد وأشمل منها ، فيسعون وراء وحدة اسـلامية عـامة . غـير أني لا أفهم كيف يستطيع أن يتخذ هذه النزعة وسيلة لإهمال الوحدة العربيـة ، ومبرراً للدعوة إلى عدم الاشتغال بها ؟

« إني لا أود أن أناقش الأستاذ المـراغي في إمكان أو عـدم إمكان تحقيق الـوحدة الإسـلامية . كما لا أرى حـاجـة للدخـول معـه في نقـاش حـول مسـألـة الجنسيـة في الإسلام ، ولا للاعتـراض على قـوله بـأن « الاتجاه بـالتفكير إلى الـوحدة التي يتـطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم على علماء المسلمين » . ومع كل هذا ، لا أرى علاقة منطقية بين « دعوة علماء المسلمـين إلى العمل في سبيـل الوحـدة الإسلاميـة » ، وبين دعـوتهم « إلى الاشتغال بالوحدة العربية » .

« كيف يجـوز لأحـد أن يقـول : يتحتم عـلى علماء المسلمـين أن يسعـوا لتحقيق الـوحدة بـين العربي والايـراني والهنـدي والتـركي ، ولا يجـوز لهم أن يشتغلوا بتحقيق الوحدة بين الشامي والمصري والحجازي ؟

« كيف يمكن لأحد أن يأمل بتكوين وحدة من البلاد الاسلامية التي تتكلم بلغات مختلفة ، دون تكوين وحدة من البلاد التي تتكلم بلغة واحدة ، ولا سيما التي تتكلم بلغة القرآن ؟

« إني أعتقد بأن الذين يتجهون بتفكيرهم إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ـ حسب تعبير فضيلة الشيخ المراغي ـ لا يستطيعون أن يهملوا الوحدة العربية دون أن يناقضوا أنفسهم . فيترتب عليهم أن يشتغلوا بالوحدة العربية ، في سبيل الديانة الإسلامية ، إن لم يكن في سبيل العزة القومية » .

ـ ٣ ـ

بعد أن نقلنا وسردنا آراء ثلاثة من معارضي الفكرة القومية ـ باسم الدين ـ يجدر بنا أن نسرد آراء البعض من أنصارها .

أ ـ ننقل بعض الآراء المدونة في كتاب « أم القرى » الذي ألفه عبد الرحمن الكواكبي :

إنه انتقد بشدة أحوال الدولة العثمانية ، وندد بأعمال المنافقين الذين يدافعون عن خلافة آل عثمان ، ثم امتدح العرب ، وقال بلزوم تكوين « خلافة » يرأسها رجل عربي ، للنظر في الشؤون الدينية ، منفصلاً عن الشؤون الدنيوية .

وكان مما كتبه في أم القرى :

« العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين ، وقوة للمسلمين . فإن بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء ، فلا يأنفون من اتباعهم أخيراً . . .

« إن احترام الشعائر الدينية في أكثر ملوك آل عثمان ، هو ظواهر محضة . وليس من غرضهم ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك . . .

« لا يجوز الاتكال على العثمانيين في أمر الخلافة ، علاوة على السلطنة . . .

« أبعِد النظر ماضياً ومستقبلاً ، وقلِّبْ صفحات التاريخ بدقة ، تجد أن ادارة الدين وادارة الملك لم تتحدا في الإسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين فقط رضي الله عنهم . واتحدتا نوعاً ما في عهد الأمويين والعباسيين ، ثم افترقت الخلافة عن الملك » .

يلاحظ من هذه العبارات ، أن البون شاسع جداً بين رأي عبد الرحمن الكواكبي وبين رأي أحمد عرابي ومحمد فريد ، في الدولة العثمانية وفي الخلفاء

العثمانيين . مع أن الكواكبي كان من الفقهاء وعلماء الدين ومع أن الشيخ رشيد رضا ـ صاحب المنار ـ نشر آراءه وأيدها بصراحة تامة .

ب ـ وقال الشيخ عبد الحميد الزهراوي ، في خطاب ألقاه في المؤتمر العربي المنعقد في باريس ، سنة ١٩١٣ ما يلي :

إن الرابطة الدينية عجزت دائماً عن ايجاد الوحدة السياسية . وأنا لا أرجع إلى التاريخ ، لأبرهن على صحة هذا . بل حسبي ما لدينا من الشواهد الحاضرة . أنظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية ، كيف لم تقو رابطتهما الدينية على ازالة خلاف بسيط بينهما ، وهو اختلاف على الحدود .

« العاطفة الإسلامية لم تقدر مرة من المرات أن تحمل أميراً مسلماً على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من المتديّنين بدينه ، حتى ولو كان هذا خليفة » .

هذا ، ويجب أن يلاحظ أن صاحب هذه الكلمات أيضاً كان من الفقهاء وعلماء الدين .

ج ـ الشيخ جمال الدين الأفغاني ـ الذائع الصيت ـ قرر في « العروة الوثقى » بأن العصبية التي ذمّها واستنكرها الإسلام هي العصبية القبلية . والتزم ـ في إحدى مقالاته الفارسية ـ مبدأ « القومية » ـ التي كان يسميها باسم « الجنسية » .

وقد قال الأفغاني في المقالة المذكورة :

« لا سعادة إلا بالجنسية ، ولا جنسية إلا باللغة . . .

« إن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان : وحدة اللغة ووحدة الدين . .

« وحدة اللغة ، هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية . . .

« اللغة أشد ثباتاً ، وأكثر دواماً من الدين .

« نعرف أمماً غيرت دينها ـ خلال ألف عام ـ مرتين ، بل ثلاث مرات ، دون أن يطرأ خلل على وحدتها اللغوية والقومية .

« فنستطيع أن نقول لذلك : أن تأثير سلطة اللغة ـ في هذه الدنيا ـ أقوى من تأثير رابطة الدين » .

يظهر من هذه العبارات ، أن جمال الدين الأفغاني ، التزم مبدأ القومية بكل صراحة وبكل قوة . ولم يتردد في التصريح بأن « تأثير رابطة اللغة أقوى من تأثير رابطة الدين » .

أعرف أن العبارات التي نقلتها هنا عن جمال الدين الأفغاني ستصدم الكثيرين من القراء . إن كتابنا ومؤرخينا كانوا قد أشاعوا بين الناس أن جمال الدين الأفغاني كان من دعاة الوحدة الإسلامية . حتى أن عدداً غير قليل منهم استندوا إليه في استنكار فكرة القومية بوجه عام ، وفكرة القومية العربية بوجه خاص .

ولإزالة الشكوك التي قد تساور الأذهان من جراء تلك الآراء والروايات الشائعة ، رأيت أن أخصص فصلاً مستقلاً لاستعراض وشرح آراء جمال الدين الأفغاني في هذا المضمار ، وإظهارها على وجهها الصحيح .

جمال الدين الأفغاني :
رأيه في الوحدة الإسلامية

ـ ١ ـ

أ ـ من الآراء الشائعة في محافل الفكر والأدب ، في مختلف الأقطار العربية ، أن جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) كان يدعو إلى توحيد البلاد الإسلامية ، تحت راية دولة واحدة .

ففي أوائل هذا القرن ، كتب جرجي زيدان ، في كتابه « مشاهير الشرق » ، عن الأفغاني ما يلي :

« يؤخذ من مجمل أقواله ، أن الغرض الذي كانت تصبو نحوه اعماله ، والمحور الذي كانت تدور عليه آماله ، توحيد كلمة الإسلام ، وجمع شتات المسلمين في سائر أقطار العالم في حوزة دولة واحدة اسلامية تحت ظل الخلافة العظمى »[٢] .

وقبل بضع سنوات من يومنا هذا ، نشر الدكتور عبد اللطيف حمزة (استاذ الصحافة بجامعة القاهرة) ، مقالاً تحت عنوان « الجامعة الإسلامية والجامعة العربية » ، قال فيه ـ عن الأفغاني ـ ما يلي :

« اقترنت فكرة الجامعة الإسلامية بظهور جمال الدين الأفغاني ، الذي يقول المؤرخون أنه جاء يبشّر بدولة اسلامية عريقة في ظل خلافة عثمانية »[٣] .

وخلال نصف القرن الذي مضى بين كتابة جرجي زيدان وبين كتابة عبد

---

(٢) جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(٣) الأهرام ، ١٩٥٦/٥/٣١ .

اللطيف حمزة نشرت مئات ومئات من الكتب والمقالات ، التي تكرر وتردد هذه الرواية ، بشتى المناسبات ، ومختلف العبارات .

ولكن من يراجع المصادر الأصلية ، فيستعرض مقالات « العروة الوثقى » ، ويمعن النظر فيها ـ مجرداً عن الآراء القبلانية ـ لا يجد فيها ما يؤيد الرأي المذكور ، بوجه من الوجوه .

ب ـ في العدد التاسع من « العروة الوثقى » مقالة عنونوها بعنوان « الوحدة الإسلامية (ص ١٤٦ ـ ١٥٦)[٤] .

إن هذا العنوان يبدو في الوهلة الأولى ، مؤيداً للرواية الآنفة الذكر . ولكن الآراء المسرودة في الرواية نفسها لا تدل على ذلك أبداً ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

يصدّر الأفغاني المقالة المذكورة بالآية الكريمة التالية :

﴿ أطيعوا الله ورسوله ، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ .

ثم يذكر كيف « أظلت راية الإسلام ما بين نقطة الغرب الأقصى إلى تونكاني على حدود الصين ، في عرض ما بين قازان من جهة الشمال وبين سرنديب تحت خط الاستواء » ، ويصف ما كان للمسلمين من مكانة علمية في الحكم والعلم والعمران . وبعد ذلك يشرح كيف « وقفوا في سيرهم ، بل تأخروا عن غيرهم ، في المعارف والصنائع ، بعد أن كانوا فيها أساتذة العالم . وأخذت ممالكهم تنقص أطرافها وتتمزق حواشيها ، مع أن دينهم يرسم عليهم أن لا يدينوا لسلطة من يخالفهم بل الركن الأعظم لدينهم طرح ولاية الأجنبي عنهم وكشفها عن ديارهم بل منازعة كل ذي شوكة في شوكته » . ثم يتساءل : «« هل نسوا وعد الله لهم بأن يرثوا الأرض وهم العباد الصالحون ؟ وهل غفلوا عن تكفّل الله لهم باظهار شأنهم على سائر الشؤون ، ولو كره المجرمون ؟ هل سهوا عن أن الله اشترى منهم ـ لإعلاء كلمته ـ أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ؟ » (ص ١٤٩) .

فيجيب على هذه الأسئلة ، بقوله :

« لا ، لا . إن العقائد الإسلامية مالكة لقلوب المسلمين ، وحاكمة إرادتهم ، وسواء في العقائد الدينية والفضائل الشرعية ، عامتهم وخاصتهم » .

ومع ذلك ، يبحث عن أسباب الضعف الذي اعترى المسلمين ، فيرى أن أعظم هذه الأسباب هو « تخالف طلّاب الملك » ، فيقول :

---

(٤) إن الصحائف التي سنذكرها في هذا البحث منقولة عن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، العروة الوثقى ، ط ٣ (بيروت : المكتبة الأهلية ، ١٩٣٣) .

« ضـرب الفساد في نفـوس أولئك الأمـراء بمرور الـزمان ، وتمكن من طبـاعهم حـرصٌ وطمـع باطل . فـانقلبوا مـع الهوى ، وضلت عنهم غـايات المجـد المؤثَّل ، وقنعـوا بألقـاب الإمـارة وأسـماء السلطنة ، وما يتبع هذه الأسماء من مظاهر الفخفخة وأطوار النفخة ، ونعومة العيش مدة من الزمان . واختاروا موالاة الأجنبي عنهم المخالف لهم في الدين والجنس ، ولجأوا إلى الانتصار بـه وطلب المعونـة منه على ابناء ملتهم ، استيفاء لهذا الشبح البالي والنعيم الزائل » (ص ١٥١) .

وبعد الافاضة في هذا الموضوع يقول :

« ألا قاتل الله الحرص على الدنيا والتهالك على الخسائس . ما أشد ضررهما ، وأسـوأ أثرهما . نبذوا كلام الله خلف ظهورهم ، وجحدوا فرضاً من أعظم فروضه ، فاختلفـوا والعدوّ عـلى أبوابهم . وكان من الواجب عليهم أن يتحدوا في الكلمة الجامعة ، حتى يدفعوا غارة الأباعـد عنهم . ثم لهم أن يعودوا لشؤونهم . ماذا أفـادتهم المغالاة في الـطمع والمنـافسة في السفـاسف ؟ أفادتهم حسـرة دائمة في الحياة ، وشقاء أبدياً بعد الممات ، سوء ذكر لا تمحوه الأيام » ص (١٥٢) .

وبعد ذلك ، ينتقل إلى الأحوال الحاضرة ، فيقول :

« الاتفـاق والتضافر على تعزيز الولاية الإسلامية من أشد أركان الديـانة المحمديـة ، والاعتقـاد به من أوليات العقائد عند المسلمين ، لا يحتاجون فيه إلى استاذ يعلم ، ولا كتاب يثبت ، ولا رسائـل تنشر » .

« إن رعاة المسلمين ، فضلاً عمن علاهم ، تتصـاعد زفـراتهم وتفيض أعينهم من الدمـع حزنـاً وبكاء على ما أصاب ملتهم من تفرق الآراء وتضافـر الأهواء ، ولـولا وجود الغـواة من الأمراء ، ذوي المطامـع في السلطة بينهم ، لاجتمـع شـرقيهم بغـربيهم وشمـاليهم بجنـوبيهم ، ولبى جميعهم نـداء واحداً . أن المسلمين لا يحتاجون في صيانة حقوقهم إلا إلى تنبه أفكارهم لمعرفة ما بـه يكون الـدفاع ، واتفاق آرائهم على القيام به عند لزومه ، وارتباط قلوبهم الناشىء عن الاحساس بما يطرأ على الملة من الأخطار » (ص ١٥٢ ـ ١٥٣) .

وبعد التوسع في هذا الموضوع ، يخاطب رجال المسلمين ، بما يلي :

« أيا بقية الرجال ، ويا خلف الأبطال ، ويا نسل الأقيـال ، هل ولىّ بكم الـزمان ؟ هـل مضى وقت التدارك ؟ هل آن أوان اليأس ؟

« لا . لا . معاذ الله أن ينقطع أمـل الزمـان منكم . إنّ من أدرنة إلى بيشـاور دولاً اسلاميـة ، متصلة الأراضي ، متحدة العقيدة ، يجمعهم القرآن ، لا ينقص عددهم عن الخمسـين مليونـاً ، وهم ممتازون بين أجيال الناس بالشجاعة والبسالة . أليس لهم أن يتفقوا على الذبّ والاقدام كما اتفق عليهم سائر الأمم ؟ ولـو اتفقوا ، وليس ذلـك ببدع منهم ، فـالاتفاق من أصـول دينهم . هل أصـاب الخدر مشاعرهم ، فلا يحسّون بحاجات بعضهم البعض ؟ أليس لكل واحد أن ينـظر إلى أخيه بمـا حكم الله

في قوله (إنما المؤمنون أخوة) ، فيقيمون بالوحدة سداً يحول عنهم هذه السيول المتدفقة عليهم من جميع الجوانب » (ص ١٥٥) .

وبعد العبارة الأخيرة مباشرة ، يسارع إلى توضيح ما يقصده من كلمة « الوحدة » فيقول :

« لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأرض في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً ، ولكني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع . فإن حياته بحياته ، وبقاءه في بقائه . إلا أن هذا يعود كونه أساساً لدينهم تقضي به الضرورة ، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات » .

وبعد ذلك يكرر « هذا آنُ الاتفاق . هذا آنُ الاتفاق » (ص ١٥٦) .

يلاحظ مما سبق : أن جمال الدين الأفغاني ـ في مقالته هذه ـ كان بعيداً جداً عن التفكير في جمع المسلمين « في حوزة دولة واحدة » .

ج ـ في العروة الوثقى مقالة أخرى تتصل بموضوعنا هذا اتصالاً وثيقاً ، هي المقالة التي عنونوها بعنوان « انحطاط المسلمين وسكوتهم ، وسبب ذلك » (ص ٨٥ ـ ٩٥) .

يصدر الأفغاني هذه المقالة بالآية الكريمة التالية :

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولا تفرقوا ﴾

ثم يقول فيها :

« المسلمون بحكم شريعتهم ونصوصها الصريحة ، مطالبون عند الله بالمحافظة على ما يدخل في ولايتهم من البلدان . وكلهم مأمور بذلك لا فرق بين قريبهم وبعيدهم ولا بين المتحدين في الجنس ولا المختلفين فيه . وهو فرض عينٍ على كل واحد منهم ، إن لم يقم قوم بالحماية عن حوزتهم كان على الجميع أعظم الآثام . ومن فروضهم في سبيل الحماية وحفظ الولاية بذل الأموال والأرواح وارتكاب كل صعب ، واقتحام كل خطب ، ولا يباح المسالمة مع من يغالبهم في حال من الأحوال . حتى ينالوا الولاية الخالصة لهم من دون غيرهم . وبالغت الشريعة في طلب السيادة منهم على من يخالفهم إلى حد لو عجز المسلم عن التخلص من سلطة غيره ، لوجبت عليه الهجرة من دار حربه . وهذه قواعد مثبتة في الشريعة الإسلامية ، يعرفها أهل الحق ، ولا يغير منها تأويلات أهل الاهواء وأعوان الشهوات في كل مكان » .

« المسلمون يحس كل واحد منهم بهاتف يهتف من بين جنبيه يذكره بما تطالبه به الشريعة ، وما يفرض عليه الإيمان ، وهو هاتف الحق الذي بقي له من إلهامات دينه . ومع كل هذا نرى أهل هذا

الـدين في هـذه الأيـام بعضهم في غفلة عـما يلم بـالبعض الآخر ، ولا يـألمون لما يـألم لـه بعضهم » (ص ٨٤ ـ ٨٧) .

وبعد الإفاضة في هذا الموضوع يقول :

« . . . لم يبق من جامعة بـين المسلمين في الأغلب إلا العقيـدة الدينيـة ، مجردة عـما يتبعها من الأعمال ، وانقطع التعارف بينهم وهجر بعضهم بعضاً هجراً غير جميل . فالعلماء ، وهم القائمون على حفظ العقائد وهداية النـاس إليها ، لا تـواصل بينهم ولا تـراسل . فـالعالم التـركي في غيبة عن حـال العالم الحجازي فضلاً عما يبعد عنهم . والعالم الهنـدي في غفلة عن شؤون العالم الأفغـاني . وهكذا . بل العلماء من أهل قطر واحد ، لا ارتباط بينهم ، ولا صلة تجمعهم ، إلا ما يكـون بين أفـراد العامـة لدواع خاصة ، من صداقة أو قرابة بين أحدهم وآخر . أما في هيئتهم الكلية ، فلا وحدة لهم ، بل لا أنساب بينهم . وكلٌّ ينظر إلى نفسه ، ولا يتجاوزها ، كأنه كون برأسه (ص ٩٠) .

« كـما كانت هـذه الجفـوة وذاك الهجـران بـين العلماء ، كـذلـك بـين الأمـراء والسـلاطـين من المسلمـين . أليس من العجيب أن لا تكـون سفـارة للعثمـانيـين في مـراكش ، ولا لمـراكش عنـد العثمانيين ؟ أليس بغريب أن لا تكون للدولة العثمانيـة صلات صحيحـة مع الأفغـانيين وغيـرهـم من طوائف المسلمين في الشرق ؟ » .

« هذا التدابر والتقاطع وإرسال الحبال على الغوارب عم المسلمين حتى صح أن يقال : لا علاقة بـين قـوم منهم وقـوم ، ولا بلد وبلد ، إلا طفيف من الاحسـاس بـأن بعض الشعـوب عـلى دينهم ويعتقدون مثل اعتقادهم . وربما يتعرفون مواقع أقطارهم بالصدفة إذا التقى بعضهم ببعض في مـوسم الحجيـج العام . وهـذا النوع من الاحسـاس ، هو الـداعي إلى الأسف وانقباض الصـدر . إذا شعـر مسلم بضيـاع حق عـلى يـد أجنبي عن ملتـه ، لكنـه لضعفـه لا يبعث عـلى النهـوض لمعـاضـدتـه » (ص ٩١) .

يلاحظ من كل ما سبق ـ ومن كل ما ورد في هذه المقالة ـ أن مـا يطلبـه الأفغاني لا يتعدى حدود التعارف ، والتعاضد والاتفاق ، وتبادل السفراء . . .

د ـ إن العروة الوثقى تتناول هذه المواضيع في مقـالات كثيرة أخـرى . وفي كل تلك المقالات تلتزم خطة مماثلة لما سبق وصفها آنفاً ـ من حيث الأساس ـ :

إن مقـالات العـروة الـوثقى تستنهض همم الشـرقيـين عمـومـاً ، والمسلمـين خصـوصاً ، للتخلص من الحكم الأجنبي ، تـدعو إلى « الاتفـاق » بين سلطنـة ايـران وامارة الأفغان من ناحية ، وبـين ايران وبـين آل عثمان من نـاحية ثـانية ، وبـين جميع هؤلاء وبين الروس من ناحية ثالثة . . لطرد الانكليز من مصر ومن الهند ، ولكنهـا لا تدعو إلى « اتحاد » ، بين الدول الاسلامية .

ونستطيع أن نؤكد : أنه لا يوجد في العروة الوثقى أي بحث يؤيد مزاعم القائلين بأن جمال الدين الأفغاني كان يدعو إلى « توحيد البلاد الاسلامية تحت راية دولة واحدة » .

هـ ـ ولكن ، هنا ، يخطر على البال هذا السؤال : ألا يمكن أن يكون الأفغاني قد دعا إلى ذلك بعد نشر العروة الوثقى ؟

ثم ، أفلا يمكن أن يكون قد فعل ذلك بصورة شفهية ، في اجتماعات سرية ؟

إن هذا الاحتمال ، يحملنا على استقصاء الأمر من كتابات المتصلين به اتصالاً مباشراً .

ولكنا ، إذا راجعنا « تاريخ الإمام محمد عبده » ـ الذي ألفه الشيخ رشيد رضا ـ صاحب المنار ـ وقفنا فيه على العبارات التالية :

« أما ما اشتهر عن السيد جمال الدين الأفغاني من كونه يريد بالجامعة الاسلامية أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، فلم أره في شيء من العروة الوثقى ، ولا في غيرها مما كان يرويه عنه الاستاذ الإمام ، وهو أعلم الناس بمقاصده وأعماله . بل قال في المقالة التي وضع لها عنوان « الوحدة الاسلامية » التي نشرت في العدد التاسع من العروة الوثقى : « لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً . ولكن أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع ـ فإن حياته بحياته ـ وبقاءه ببقائه ، إلاَّ أن هذا بعد كونه أساساً لدينهم تقضي به الضرورة ، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات »[٥] .

ومن المعلوم أن الشيخ رشيد رضا كان من أخص تلاميذ الإمام محمد عبده ، وأعز أصدقائه ، وأهم مؤرخي حياته وجامعي آرائه . والنص الصريح الوارد في كتابه الآنف الذكر في هذا المضمار ، لا يترك أدنى مجال للشك في أن ربط فكرة « وحدة البلاد الاسلامية » بتعاليم السيد جمال الدين الأفغاني ، من الأخطاء الشائعة التي لا تتفق مع حقائق الأمور بوجه من الوجوه .

ولا شك في أن هذه الرواية تولدت من رغبة البعض في استغلال شهرة الأفغاني في تأييد الفكرة التي تروق لهم ، ومن اعتياد معظم كتّاب التاريخ ومحرري الصحف ـ

(٥) محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ٣ ج (القاهرة : مطبعة المنار . ١٩٠٦ ـ ١٩٣١) ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

في بـلادنا ـ عـلى الاعتماد عـلى كل « مـا كتب وشاع » ، دون الاهتمـام بالـرجوع إلى « الأصول » للتثبت من صحة الرواية والنقل .

بعـد أن علمنا حقيقـة موقف السيـد جمال الـدين الأفغاني من قضيـة « الوحـدة الإسلامية » ، يجدر بنا أن نستقصي مواقفه وآراءه في قضايا « القومية » بوجه عـام ، و « القومية عند المسلمين » بوجه خاص .

جمال الدين الأفغاني :
آراؤه في القومية

إن ما نسميه نحن اليوم « القومية » ، كان جمال الدين الأفغاني يعبر عنه بكلمة « الجنسية » .

١ ـ في العروة الوثقى :

فيجدر بنا أن نستعرض ما كتبه الأفغاني في « الجنسية » . قبل كل شيء في « العروة الوثقى » ، لأنها هي المتداولة بين الأيدي ، والمنتشرة في المكتبات ـ في طبعات قديمة وحديثة ، ولأن كتّابنا قد تعودوا على اعتبار العروة الوثقى معكساً لآراء جمال الدين الأفغاني بوجه عام .

أ ـ إن المقالة الأولى من العروة الوثقى معنونة بعنوان « الجنسية والديانة الإسلامية » ، فيجدر بنا أن نستعرض الآراء المسطورة في المقالة المذكورة ، بشيء من التفصيل : (ص ٤٧ ـ ٥٤) .

تبدأ المقالة بالعبارات التالية :

« إن استقرار حال الأفراد في كل أمة ، واستطلاع أهوائها ، يثبت لجليّ النظر ودقيقه وجود تعصب للجنس ونعرة عليه ، عند الأغلب منهم ، وأن المتعصب لجنسه منهم ليتيه بمفاخرة بنيه ويغضب لما يمسهم ، حتى يقتل دون دفعه ، بدون تنبه منه لطلب السبب ، ولا بحث في علة هذا الوجدان » . (ص ٤٧) .

وقد ظن كثيرون من طلاب الحقيقة « أن التعصب للجنس من الوجدانيات الطبيعية » ، إلا أن البحث في الأمر يدل على أنه من « الملكات العارضة على الأنفس » الناتجة من ضرورات الحياة الاجتماعية .

« فإن الإنسان في أي أرض له حاجات جمة وفي أفراده ميل إلى الاختصاص والاستئثار بالمنفعة إذا لم يصبغوا بتربية ذكية . وسعة المطمع إذا صحبها اقتدار يطبعها على العدوان ، فلهذا صار بعض الناس عرضة لاعتداء بعض آخر ، فاضطروا بعد منازلة الشرور أحقاباً طوالاً إلى الاعتصاب بلحمة النسب على درجات متفاوتة ، حتى وصلوا إلى الأجناس ، فتوزعوا أمماً كالهندي والانكليزي والروسي والتركماني ونحو ذلك ، ليكون كل قبيل منهم بقوة أفراده المتلاحمة قادراً على صيانة منافعه وحفظ حقوقه من تعدي القبيل الآخر . ثم تجاوزوا في ذلك حد الضرورة ، كما هي عادة الانسان في أطواره ، فذهبوا إلى حد أن يأنف كل قبيل من سلطة الآخر عليه ، علماً بأنه لا بد أن يكون جائراً إذا حكم ، ولئن عدل ، فإن في قبول حكمه ذلاً تحسّ به النفس ، وينفعل له القلب » (ص ٤٨) .

ولكن الديانة الإسلامية تغني عن هذا النوع من العصبية . لأنها تقضي بالاعتماد على « حاكم تتصاغر لديه القوى ، وتتضاءل لعظمته القدرة ، وتخضع لسلطته النفوس بالطبع » . وهو « مبدأ الكل قهار السماوات والأرض » . ثم يكون القائم من قبيله بتنفيذ أحكامه ، مساهماً للكافة في الاستكانة والرضوخ لأحكام أحكم الحاكمين . فإذا أذعنت الأنفس بوجود الحاكم الأعلى ، وأيقنت بمشاركة القيم على أحكامه لعامتهم في التضامن لما أمر به ، اطمأنت في حفظ الحق ودفع الشر إلى صاحب هذه السلطة المقدسة ، واستغنت عن عصبية الجنس لعدم الحاجة إليها ، فمحي أثرها من النفوس ، والحكم لله العلي الكبير .

« هذا هو السر في أعراض المسلمين على اختلاف أقطارهم عن اعتبار الجنسيات ، ورفضهم أي نوع من أنواع العصبيات ، ما عدا عصبيّتهم الاسلامية . فإن المتدين في الدين الإسلامي متى رسخ فيه اعتقاده ، يلهو عن جنسه وشعبه ، ويلتفت عن الرابطة الخاصة إلى الرابطة العامة ، وهي علاقة المعتقد » (ص ٤٩) .

ولهذه الأسباب ، لا تسوّغ الشريعة الإسلامية التعصب للجنس :

« وكل فخار تكسبه الانساب ، وكل امتياز تقيده الاحساب ، لم يجعل له الشارع أثراً في وقاية الحقوق وحماية الأرواح والأموال والأعراض ، بل كل رابطة سوى رابطة الشريعة الحقة ممقوتة على لسان الشارع ، والمعتمد عليها مذموم ، والمتعصب لها ملوم ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » . والأحاديث النبوية والآيات المنزلة متضافرة على هذا » (ص ٥٠) .

ولهذا السبب « قام بأمر المسلمين في كثير من الأزمان على اختلاف الأجيال ، من لا شرف له في جنسه ، ولا امتياز له في قبيله ، ولا ورث الملك عن آبائه ، ولا طلبه بشيء من حسبه ونسبه ، وما رفعه إلى منصة الحكم إلا خضوعه للشرع وعنايته في المحافظة عليه . . . .

« . . . هذا ما أرشدنا إليه سير المسلمين من يوم نشأة دينهم إلى الآن ، لا يعتدّون برابطة

الشعوب وعصبيات الأجناس ، وإنما ينظرون إلى جامعة الدين . لهذا ترى العربي لا ينفر من سلطة التركي ، والفارسي يقبل سيادة العربي ، والهندي يذعن لرياسة الأفغاني ، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ، ولا انقباض ، وأن المسلم في تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالها وانتقالها من قبيل إلى قبيل ، ما دام صاحب الحكم حافظاً لشأن الشريعة ذاهباً مذهبها » (ص ٥١) .

هذه هي الخطوط الأساسية للآراء المسرودة في مقالة جمال الدين الأفغاني حول « الجنسية والديانة الإسلامية » .

ويلاحظ منها : أنه لا ينكر أهمية الرابطة الجنسية في حياة الأمم ، بوجه عام، إلا أنه ينفي الحاجة إليها ، بالنسبة للمسلمين ، حتى أنه يعتبر اللجوء إليها مخالفاً للشريعة الإسلامية ، مخالفة صريحة .

إنه يكرر هذه الفكرة ، في عدة مقالات ، بعدة مناسبات ، فيقول ـ مثلاً في « فاتحة الجريدة » :

إن المسلمين « رابطتهم الملية أقوى من روابط الجنسية واللغة » . (ص ٣٩) .

كما يقول ـ في مقالته عن الوحدة الإسلامية :

« لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم » (ص ١٥٠) .

ب ـ ولكن احدى مقالات العروة الوثقى تخفف إلى حد ما ـ قطعية هذه الأحكام ، وتتوسع في إبراز أهمية « الرابطة الجنسية » ، في حياة الامم .

وهذه المقالة معنونة بعنوان « التعصب » (ص ٩٦ ـ ١١٣) .

يتكلم الأفغاني في هذه المقالة عن « التعصب للجنس والتعصب للدين ، ويرد على كتابات الغربيين الذين يلومون المسلمين على « تعصبهم لدينهم » ، في الوقت الذي هم « يتعصبون لجنسهم » .

ومما جاء في هذا المقال :

« التعصب قيام بالعصبية ، والعصبية من المصادر النسبية ، نسبة إلى العصبة . وهي قوم الرجل الذين يعزون قوته ويدفعون عنه الضيم والعداء . فالتعصب وصف للنفس الإنسانية ، تصدر عنه نهضة لحماية من يتصل بها ، والذود عن حقه ، ووجوه الاتصال تابعة لأحكام النفس في معلوماتها ومعارفها (ص ٩٧) .

« هذا الوصف هو الذي شكل الله به الشعوب ، وأقام بناء الأمم . وهو عقد الربط في كل

أمة ، بل هو المزاج الصحيح يوحد المتفرق منها تحت اسم واحد ، وينشئها بتقدير الله خلقاً واحداً ، كبدن تألف من أجزاء وعناصر ، تديره روح واحدة ، فتكون كشخص يمتاز في أطواره وشؤونه وسعادته وشقائه عن سائر الأشخاص .

« وهذه الوحدة هي مبعث المباراة بين أمة وأمة ، وقبيل وقبيل ، ومباهاة كل من الامتين المتقابلتين بما يتوفر لها من أسباب الرفاهية وهناء العيش ، وما تجمعه قواها من وسائل العزة والمنعة ، وسمو المقام ونفاذ الكلمة . والتنافس بين الأمم كالتنافس بين الأشخاص ، أعظم باعث على بلوغ أقصى درجات الكمال في جميع لوازم الحياة بقدر ما تسعه الطاقة » (ص ٩٨) .

« التعصب روح كلي مهبطه هيئة الأمة وصورتها ، وسائر أرواح الأفراد حواسه ومشاعره . فإذا ألمّ بأحد المشاعر ما لا يلائمه من أجنبي عنه انفعل الروح الكلي ، وجاشت طبيعته لدفعه . فهو لهذا مثار الحمية العامة ، ومسعر النعرة الجنسية . هذا هو الذي يرفع نفوس آحاد الأمة عن معاطاة الدنايا وارتكاب الخيانات فيما يعود على الأمة بضرر ، أو يؤول بها إلى سوء عاقبة . وأن استقامة الطباع ورسوخ الفضيلة في أمة تكون على حسب درجة التعصب فيها ، والالتحام بين آحادها ، يكون كل منهم بمنزلة عضو سليم من بدن حي ، لا يجد الرأس بارتفاعه غنى عن القدم ، ولا يرى القدمان في تطرفهما انحطاطاً في رتبة الوجود ، وإنما كل يؤدي وظائفه لحفظ البدن وبقائه » (ص ٩٨ - ٩٩) .

وبعد الاسهاب في وصف أهمية التعصب ـ والنعرة الجنسية ـ يتكلم الأفغاني عن الاعتدال والافراط والتفريط فيه ، فيقول : « هذا الحد من الإفراط في التعصب هو الممقوت على لسان الشارع » وكما قال صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من دعا إلى عصبية » (ص ١٠٠) .

وبعد ذلك ينقل الأفغاني البحث إلى التعصب الديني ، فيقول :

« التعصب كما يطلق ويراد منه النعرة على الجنس ، ومرجعها رابطة النسب والاجتماع في منبت واحد ، كذلك توسع أهل العرف فيه ، فأطلقوه على الملتحمين بصلة الدين ، لمناصرة بعضهم بعضاً . والمتنطعون من مقلدة الافرنج يخصون هذا النوع منه بالمقت ، ويرمونه بالتعس . ولا نخال مذهبهم هذا مذهب العقل . فإن لحمة يصير بها المتفرقون إلى وحدة ، تندفع عنها قوة الغائلات ، وكسب الكمالات لا يختلف شأنها إذا كان مرجعها الدين أو النسب .

« وقد كان من تقدير العزيز العليم وجود الرابطتين في أقوام مختلفة من البشر ، وعن كل منهما صدرت في العالم آثار جليلة ، يفتخر بها الكون الإنساني . وليس يوجد عند العقل أدنى فرق بين مدافعة القريب عن قريبه ، ومعاونته على حاجات معيشته ، وبين ما يصدر من ذلك عن المتلاحمين بصلة المعتقد ورابطة المشرب » (ص ١٠٠ - ١٠١) .

وبعد هذه العبارات الصريحة ، يعود الأفغاني إلى بيان أهمية الدين والرابطة الدينية بين المسلمين بتفصيل وإسهاب ـ يستغرق أكثر من اثنتي عشرة صفحة .

إني لا أرى لزوماً لتلخيص الصفحات المذكورة ، بل اكتفي بنقل الخطاب الذي جاء فيها ، لأنه يمثل الرأي النهائي الذي يتوصل إليه صاحب المقالة من بحثه هذا :

« فيا أيتها الأمة المرحومة ! هذه حياتكم ، فصونوها ، ودماؤكم ، فلا تريقوها ، وأرواحكم ، فلا تزهقوها ، وسعادتكم ، فلا تبيعوها بثمن دون الموت . هذه هي روابطكم الدينية ، لا تغرنكم الوساوس ، ولا تستهوينكم الترهات ، ولا تدهشكم زخارف الباطل . ارفعوا غطاء الوهم عن باصرة الفهم ، واعتصموا بحبال الرابطة الدينية التي هي أحكم رابطة اجتمع فيها التركي بالعربي ، والفارسي بالهندي ، والمصري بالمغربي . وقامت لهم مقام الرابطة النسبية ، حتى أن الرجل منهم ليألم لما يصيب أخاه من عاديات الدهر ، وإن تناءت دياره ، وتقاصت اقطاره » (ص ١١٢) .

ج ـ إذا قارنا معاني هذه المقالة ، بمضامين مقالة « الجنسية والديانة الاسلامية » ، وجدنا بينها بعض الفروق التي لا تخلو من دلالة تستحق التسجيل :

(١) إن مقالة « الجنسية والديانة الاسلامية » تكلمت عن الرابطة الجنسية كلاماً عابراً ، دون أن تعيرها اهتماماً جدياً ، ولكن مقالة « التعصب » زادت الاهتمام بها ، حتى أنها أوصلتها إلى محاذاة « الرابطة الدينية » .

(٢) إن المقالة الأولى كانت اعتبرت النعرة الجنسية مخالفة للشريعة الاسلامية ، ولكن المقالة الثانية خلت من ذكر المخالفة ، فضلاً عن أنها قالت ـ فيما قالته : « وكان من تقدير العزيز الحكيم وجود الرابطتين في أقوام مختلفة من البشر ، وعن كل منهما صدرت في العالم آثار جليلة يفتخر بها الكون الإنساني » (ص ١٠١) .

ومما يجدر ذكره : أن الأفغاني يكرر المعنى الأخير ، بعبارة أصرح ، في مقالة أخرى ، حيث يقول :

« إن كلاً من الرابطة الدينية والجنسية ، مبدءان للحمية على الملك ، ومنشئان للغيرة عليه » (ص ١٨٩ ـ ١٩٠) .

وإذا أردنا أن نستخلص زبدة الآراء المسطورة في مختلف مقالات العروة الوثقى عن الجنسية ، توصلنا إلى الأحكام التالية :

إن الرابطة الجنسية ، والرابطة الدينية ، أهم الروابط التي تلحم الأفراد وتكوّن الأمم .

إن الرابطة الجنسية تتغلب على الرابطة الدينية عند الغربيين .

ولكن الرابطة الدينية تتغلب على الرابطة الجنسية عند المسلمين .

غير أننا إذا وسعنا آفاق بحثنا إلى خارج العروة الوثقى ، وإلى غير المقالات العربية ، وجدنا للسيد جمال الدين الأفغاني رأياً آخر ، يختلف عن ذلك اختلافاً كلياً :

٢ ـ في المقالات الجمالية

أ ـ للسيد جمال الدين الأفغاني طائفة من المقالات المكتوبة باللغة الفارسية ، جمعت وطبعت في طهران تحت عنوان « مقالات جمالية » :

وبين هذه المقالات الفارسية ، مقالة تتصل بموضوع القوميات اتصالاً وثيقاً . وقد صدّر الأفغاني المقالة المذكورة ، ببضعة أسطر باللغة العربية ، هذا نصها :

« لا سعادة إلّا بالجنسية . ولا جنسية إلا باللغة . ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما تحتاج إليه طبقات أرباب الصناعات والخطط في الافادة والاستفادة » .

إن هذه المقدمة العربية ، تدل دلالة صريحة ، على أن الأفغاني ـ يبدي فيها رأياً يخالف الآراء التي أبداها في العروة الوثقى مخالفة أساسية .

وقد ترجمت المقالة المذكورة إلى اللغة التركية ، بقلم « رسول زادة أمين » ، ونشرت سنة ١٩١٣ ، في مجلة « تورك يوردي » ـ أي : « موطن الترك » ـ في استانبول .

كما ترجمت إلى اللغة الفرنسية ـ بقلم مهدي هندس ـ ونشرت ـ في السنة الماضية ـ في مجلة « الشرق Orient » في باريس .

ويتبين من الترجمتين المذكورتين ، أن المقالة تهدف إلى استنهاض الهمم للعناية باللغة القومية ، وللتدريس بها ، مع ترجمة امهات الكتب العلمية والأدبية اليها .

وجمال الدين الأفغاني يستهل دعوته هذه بتقرير الحقائق التالية :

« إن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان : وحدة اللغة ، ووحدة الدين .

وحدة اللغة ، هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية .

واللغة أشد ثباتاً ، وأكثر دواماً من الدين .

لأننا نعرف أمماً غيرت دينها ـ خلال ألف عام ـ مرتين ، بل وثلاث مرات ، دون أن يطرأ خلل على وحدتها اللغوية والقومية .

فنستطيع أن نقول ، لذلك : أن تأثير رابطة اللغة ـ في هذه الدنيا ـ أقوى من تأثير رابطة الدين » .

ب ـ يلاحظ أن الرأي الذي يبديه جمال الدين الأفغاني ـ عن القومية ـ في هذه المقالة الفارسية ، يناقض الرأي الذي كان سطره في مقالته العربية ، عن الجنسية والديانة الإسلامية ، مناقضة تامة .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما هو السبب لهذا الاختلاف العظيم ؟

هناك ، منطقياً ، احتمالان ، لا ثالث لهما :

أحدهما : أن جمال الدين الأفغاني كان يقول في كل بلد ، وبكل لغة ، شيئاً يختلف عما يقوله في البلد الآخر ، وباللغة الأخرى .

وثانيهما : أن رأي الأفغاني ـ في قضية القومية ـ تطور تطوراً كبيراً ، بمرور الزمان .

إن الفصل بين هذين الاحتمالين بصورة حاسمة ، يتوقف على معرفة تاريخ كتابة المقالة الفارسية ، لتحديد عدد السنين التي مضت بينه وبين تاريخ كتابة المقالة العربية .

إني لم أتوصل إلى معرفة تاريخ كتابة المقالة الفارسية . ولذلك لا يحق لي أن أبدي رأيي في هذا الأمر بصيغة الجزم .

ومع هذا ، أعتقد أن التعليل الثاني أقرب إلى منطق الأحداث ، من التعليل الأول .

فإننا نعرف أن الأفغاني كان قد نشر العروة الوثقى سنة ١٨٨٤ عندما كان في الخامسة والأربعين من عمره . وقد عاش بعد ذلك ثلاثة عشر عاماً . قضى ثلاثة منها في روسيا ، وخمسة منها في عاصمة الدولة العثمانية ، وعاش خلال الخمسة الأخرى متنقلاً بين ايران وباريس ولندن . فلا غرابة ، والحالة هذه ، أن يتغير ويتطور رأيه في قضايا القوميات ، بعد أن توسعت وتنوعت اطلاعاته ومعلوماته المتعلقة بحقائق التاريخ ودقائق السياسة ، طوال تلك السنين ، في تلك البلاد المختلفة .

ج ـ إن تطور رأي جمال الدين الأفغاني في أمور القوميات ، يتجلى بوضوح من خلال « خاطرات جمال الدين الأفغاني » التي جمعها ونشرها « محمد باشا المخزومي » أيضاً .

من المعلوم أن الخاطرات المذكورة تتألف من الأحاديث التي أدلى بها الأفغاني إلى المخزومي ، خلال اقامته الأخيرة في الآستانة ، أي : بين سنة ١٨٩١ ـ ١٨٩٧ .

وقد جاء في الخاطرات المذكورة ، تحت عنوان « قوله في تأثير آداب اللسان » بحث في أهمية اللغة ، ينتهي بالعبارات التالية :

« . . . إنه أكبر الجوامع التي تجمع الشتات ، وتنزل من الأمة منزلة أكبر المفاخر .

« فكم رأينا من دول اغتصب ملكها الغير ، فحافظت على لسانها محكومة ، وترقبت الفرص ، ونهضت بعد دهر ، فردت ملكها ، وجمعت من ينطق بلسانها اليها . والعامل في ذلك إنما هو اللسان ، قبل كل ما سواه ـ ولو فقدوا لسانهم ، لفقدوا تاريخهم ، ونسوا مجدهم وظلوا في الاستعباد ما شاء الله »(٦) .

يلاحظ أن هذا الرأي يبتعد كثيراً عن الآراء المسطورة في العروة الوثقى .

وفي البحث الذي يرويه المخزومي تحت عنوان « رأيه في كيفية تربية الطفل الذي سيكون رجل المستقبل » ، يتكلم الأفغاني عن « الوطنية » أي « حب الوطن » ، وعن المدارس الأميرية والأجنبية ، وعن المدارس الأهلية الوطنية ، ويقول في سياق الحديث ، ما يلي :

« أما الدين ، فعلى قسمين : قسم عبادات ، وقسم معاملات .

« فالعبادات يؤديها الإنسان لربه بمعزل عن كل أحد ، فلا يعارض غيره بها ، ولا غيره يعارضه . إن لكلٍ وجهة هو موليها . والله رب العالمين ، لا رب اليهود فقط ، ولا النصارى فقط ، ولا المسلمين فقط . وهو الذي خلقكم من نفس واحدة .

« وأما المعاملات فهي شرع بين العموم ، يعمل أبناء الطوائف على خير متكاتفين ، متعاونين . يشتغلون في المدرسة إخواناً ، ويخرجون منها إخواناً . يحملون بين أفئدتهم شعور الولاء والاخلاص ، لا يحل ما ارتبطوا به من روابط المحبة الوطنية قرب ولا بعد ، ولا ينسون عهد الصبا وذكراه . بل يكونون في جسم الوطن كأعضاء الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تألم له المجموع من الجوارح . كيفما ساروا ، وأينما حلوا ، فلا يرون إلا وحدة من سماء ، وأرض ، وماء ، وحب لوطن واحد . ولا تبلبل السنتهم مختلف اللغات ، ولا تشتت كلمتهم تباين النزعات ، ولا تفعل فيهم أهواء أولي الغايات من أرباب تلك المدارس والمعاهد ، أو ، إن شئت قلت : تلك المصايد ، وإن كان منها بعض النفع »(٧) .

يلاحظ أن فكرة « وحدة الوطن » و « وحدة اللغة » تكتسب في هذه الأسطر

---

(٦) محمد المخزومي ، خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني (بيروت : المطبعة العلمية ، ١٩٣١) ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

خطورة خاصة ، مخالفة بذلك كثيراً من الآراء المسطورة في العروة الوثقى .

إن تطور رأي الأفغاني ، بعد نشر العروة الوثقى يساعدنا على تعليل قضية أخرى هي قضية تأثير جمال الدين الأفغاني في الأتراك :

٣ ـ في الكتابات التركية

من الغريب جداً ، أن جمال الدين الأفغاني ، في الوقت الذي اعتبر في البلاد العربية داعياً للوحدة الإسلامية ـ ومعارضاً للنزعات القومية ـ اعتبر بين الاتراك من أعاظم مروجي القومية التركية وخادميها .

إن « يوسف آقجورا » ، الذي كان من أنشط العاملين لنشر « فكرة القومية التركية » في الدولة العثمانية ، منذ أوائل القرن الحالي ، يعتبر الأفغاني من آباء تلك الفكرة .

ولذلك نراه ، عندما استعرض مراحل نشوء الفكرة القومية عند الاتراك ـ في « الحولية التركية » ـ (ترك بيلليفي) التي نشرها سنة ١٩٢٦ ، خصص لجمال الدين الأفغاني فصلاً هاماً ، أشار فيه إلى مقالته الفارسية المذكورة آنفاً ، واستشهد بوجه خاص ، بما قاله في هذا المضمار ، « شاعر الترك » المشهور « محمد أمين » .

إن محمد أمين المشار إليه ، كان أول شاعر تركي ، نبذ وزن العروض كلياً ، وانصرف إلى نظم الأشعار والقصائد على « وزن البنان » المعروف بين شعراء الربابة الشعبيين . ونشر أولاً ديوانه « أشعار تركية » في أواخر القرن الماضي ، ثم واصل النظم على نفس النمط ، وتغنى بمجد الأتراك وبالقومية التركية ، ولذلك لقب بلقب « شاعر الأتراك » .

ويقول هذا الشاعر التركي القومي : « كان السيد جمال الدين الأفغاني يقبل الزوار يومي الجمعة والأحد من كل أسبوع . وأنا كنت من أوظب المواظبين لزيارته في الأيام المذكورة . وأستطيع أن أقول : أنه هو الذي جبل شخصيتي المعنوية . وإذا كانت الأرواح أبدية ، لا أتردد في القول بأن الاستاذ العظيم ، إذا كان قد ترك لحمه وعظمه إلى التراب في مقبرة ماتشقا ، فإنه أهدى روحه إليّ أنا . إن روح جمال الدين لا تزال تعيش فيّ أنا » .

ويقول يوسف آقجورا : « إن محمد أمين كان يحفظ الكثير من كلمات الأفغاني ، كأنها أحاديث مأثورة ، وكان يعترف بأنه كتب البعض من أشعاره بإلهام الأفغاني ، وكان يفتخر بأن جمال الدين استصوب الكثير من أشعاره ، وشجعه على المثابرة في نظم أمثالها » (تورك بيلليفي ، ص ٣٧٩) .

هذا ، مجمل ما قاله الشاعر القومي التركي عن جمال الدين الأفغاني .

ومما تجدر الإشارة إليه : أن هذه الكلمات ، قد قالها وكتبها الرجل ، بعد مرور نحو عقدين من السنين على وفاة الأفغاني ، وبعد أن تم انتصار الفكرة القومية عند الأتراك بصورة نهائية ، بتحول « الدولة العثمانية » إلى « الجمهورية التركية » .

فلا موجب للشك في أن كل ما قاله كان يعبّر عن شعوره الصميم في هذا المضمار .

ومهما كان الأمر ، فإنه يترتب على كل من يبحث في آراء جمال الدين الأفغاني وآثاره ، أن يأخذ هذه الأمور أيضاً بنظر الاعتبار .

ملاحظات

أعتقد أن ما جاء في مقالة جمال الدين الأفغاني الفارسية عن القومية ، يكفي لإظهار الخطأ الذي كان تورط فيه ، في مقالاته المنشورة في العروة الوثقى ، عن « الجنسية والديانة الاسلامية » . ولذلك لا أرى لزوماً لإطالة البحث في هذا المضمار .

ولكني أرى من المفيد ، أن استرعي الانظار إلى بعض الأخطاء الواقعية ، والتناقضات الصريحة التي لاحظتها في تلك المقالات :

١ ـ يقول الأفغاني في مقالة « التعصب » ـ عند بحثه عن المسلمين من تركي وعربي وفارسي ومغربي ـ « ان الرجل منهم ليألم لما يصيب أخاه من عاديات الدهر ، وأن تناءت دياره ، وتقاصت أقطاره » (ص ١١٢) .

ولكنه كان قال ، في مقالة « الجنسية » ما نصه بالحرف الواحد :

« . . . أهل هذا الدين ، في هذه الأيام ، بعضهم في غفلة عما يلم بالبعض الآخر ، ولا يألمون لما يألم به بعضهم » (ص ٨٧) .

إن التناقض بين هذين القولين واضح كل الوضوح . وهو يدل على أن الأفغاني كان يخلط بين ما هو واقع فعلاً ، وبين ما يريده هو ، ويتمناه قلبياً .

٢ ـ يقول جمال الدين الأفغاني في مقالته عن الجنسية والديانة الإسلامية :

« العربي لا ينفر من سلطة التركي ، والفارسي يقبل سيادة العربي ، والهندي يذعن لرياسة الأفغاني ، ولا اشمئزاز عند أحد منهم » .

وهنا أيضاً يخلط الأفغاني بين ما هو كائن ، وبين ما يتمناه أن يكون .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن ما يقوله هنا ، يخالف سلسلة طويلة من الوقائع ، في التاريخ القديم ، والتاريخ الحديث .

فإن الحركات والأحداث التي عرفت في تاريخ الدول الإسلامية باسم « الشعوبية » ، تشهد ضد ما يقوله الأفغاني في هذا المضمار ، شهادة صارخة :

وذلك ، بقطع النظر عما جاء في بيت المتنبي المشهور :

إنما الناس بالملوك ، وهل يفلح عرب ملوكها عجم ؟

٣ ـ قال جمال الدين الأفغاني ـ في مقالته عن الجنسية والديانة الإسلامية :

« قام بأمر المسلمين في كثير من الأزمان ، على اختلاف الأجيال ، من لا شرف له في جنسه ، ولا امتياز له في قبيله ، ولا ورث الملك عن آبائه ، ولا طلبه بشيء من حسبه ونسبه ، وما رفعه إلى منصة الحكم إلا خضوعه للشرع وعنايته بالمحافظة عليه » (ص ٥١) .

ولكن صحائف التاريخ ـ القديم منها والحديث ـ لا تؤيد هذا القول بوجه من الوجوه :

في الواقع أنها ترينا طائفة من الرجال الذين ارتفعوا إلى منصة الحكم ، دون أن يكونوا من ذوي الحسب والنسب ، ودون أن يرثوا الملك من آبائهم . . ولكنها تعلمنا ـ في الوقت نفسه ـ بأنهم وصلوا إلى منصة الحكم بالقوة والغلب ، أو بالدهاء والسياسة . . ولا تذكر لنا شخصاً واحداً ارتفع إلى منصة الحكم بسبب خضوعه للشرع ، وعنايته بالمحافظة عليه . فضلاً عن أنها تعلمنا أن جميع ملوك المسلمين : « كانوا يعلنون خضوعهم للشرع ، ويتظاهرون بالعمل للمحافظة عليه » .

وهنا أيضاً ، نجد أن الأفغاني ، لا يميز بين ما هو واقع فعلاً ، وبين ما يتمناه هو نظرياً .

٤ ـ لقد ذكر جمال الدين الأفغاني ، الحديث النبوي المشهور في « ذم العصبية » ، في مقالته عن الجنسية ، ذكراً مطلقاً ، دون تفسير وتقييد . ولكنه في مقالته عن التعصب فسّره وقيّده بقيد « الافراط » ، حيث قال : « . . . إن الافراط في التعصب هو الممقوت في لسان الشارع » وكما قال صلى الله عليه وسلم : ليس منا من دعا إلى عصبية » .

ولكني لا أدري ، لماذا توقف الأفغاني عند عتبة « الافراط والتفريط » بعدما فتح باب التفسير والتقييد ؟ إذ من البديهي أن نوع العصبية ومرماها ، أهم بكثير من درجتها ، من « الاعتدال أو الافراط أو التفريط فيها » .

ولا شك في أن الذين توسعوا وتعمقوا في تفسير الحديث النبوي المذكور ، فقالوا « إن المقصود به هـو العصبية القبليـة » ، كانـوا أحسن فهماً لأغـراض الشرع ولحقـائق التاريخ والاجتماع .

إذ من المعلوم أن هذا النوع من العصبية ، هو الذي كان أحدث أخطر العراقيل أمام توحيد الكلمة ، في صدر الإسلام .

يتضح مما تقدم ، أن الآراء التي سطرهـا جمال الـدين الأفغاني في العـروة الوثقى حول قضية القومية في الإسلام ، كانت كثيرة الأخطاء ، وبعيـدة عن « روح التعمق » الضرورية لمثل هذه الأبحاث .

وكل شيء يدل على أن السيد الأفغاني نفسه قد فهم ذلك فيـما بعد ، وغـيّر رأيه في الموضوع تغييراً كبيراً ، في مقالته الفارسية ، وفي تصريحاته التركية .

ومهـما كان الأمـر ، فإني أستـطيع أن أؤكـد ـ في ختام هـذا البحث ـ أن الـذين استنـدوا إلى آراء جمال الـدين الأفغاني في استنكـار الفكرة القـومية ، كـانوا عـلى خطأ عظيم ، وأما الذين لا يزالون يحاولون الاستشهاد به في هذا المضمـار ، فلا شـك أنهم على خطأ أعظم .

ملحـوظـة

إني أكتفيت هنـا باستعـراض وانتقاد آراء جمـال الدين الأفغـاني المتعلقـة بقضيـة القـومية وحـدها . ولم أبـين رأيي في آرائه السيـاسية ، لأن ذلـك لا يـدخـل في نـطاق أبحاث هذا الكتاب .

علي عبد الرازق :
رأيه في الخلافة والحكومة في الإسلام

- ١ -

أ - إن فكرة « الخلافة الإسلامية » بوجه عام ، و « خلافة آل عثمان » بوجه خاص ، لعبت دوراً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الاسلامية بوجه عام والبلاد العربية بوجه خاص خلال عهود النهضة الأخيرة .

ومع أن الأتراك أنفسهم ألغوا الخلافة بصورة رسمية ، وطردوا « الخليفة العثماني » الأخير من بلادهم ، ونشروا الكثير من المعلومات والوثائق التي تظهر مساوىء الخلفاء وفظائعهم . . . لا نزال نرى بعض الكتاب العرب ، يتكلمون عنها وعنهم بلسان التعظيم والتقديس ، الممزوج بالتأسف والتحسّر .

ولذلك يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة إلى مسألة الخلافة المذكورة .

ب - إن أحسن المؤلفات التي عالجت هذه المسألة معالجة علمية رزينة ، هو كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذي ألفه ونشره « علي عبد الرازق » في مصر سنة ١٩٢٥ .

كان المؤلف عندئذ من علماء الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية ، ولكن الآراء التي أبداها في الكتاب المذكور أثارت ضجة كبيرة بين علماء الأزهر ، وحملتهم على تقرير « نزع صفة العالمية » عنه . وذلك أدى إلى حرمانه من « حق التدريس والقضاء » .

إلا أنه - بعد مدة - هدأت العاصفة ، وتبدلت الأوضاع ، فأسندت إليه وزارة الأوقاف ، واكتسب بذلك - نوعاً ما - حق الاشراف على الأزهر .

ج - ننقل فيما يلي أهم فقرات الكتاب التي تعبر عن رأي المؤلف ، في أسس القضية :

(١) . . . « إذا رجعنا إلى الواقع ، وجدنا أن الخلافة في الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة ، وأن تلك القوة كانت ، إلا في النادر ، قوة مادية مسلّحة . فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرماح والسيوف ، والجيش المسلح والبأس الشديد » (ص ٢٥) .

(٢) (الدولة التي تأسست في صدر الإسلام) . . . كانت دولة عربية قامت على أساس دعوة دينية . وكان شعارها حماية تلك الدعوة والقيام عليها . أجل ، ولعلها كانت في الواقع ذات أثر كبير في أمر تلك الدعوة . وكان لها عمل غير منكور في تحول الإسلام وتطوره . ولكنها مع ذلك لا تخرج عن أن تكون دولة عربية ، أيدت سلطان العرب ، وروجت مصالح العرب ومكنت لهم في أقطار الأرض . (ص ٩٢) .

(٣) كان معروفاً لدى المسلمين يومئذ أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية . ولذلك استحلوا الخروج عليها والخلاف لها وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون في أمر من أمور الدنيا ، لا من أمور الدين . وأنهم يتنازعون في شأن سياسي ، لا يمس دينهم ولا يزعزع إيمانهم .

ولا زعم أبو بكر ، ولا غيره من خاصة القوم ، أن إمارة المسلمين كانت مقاماً دينياً ، ولا الخروج عليها خروج عن الدين (ص ٩٤) .

(٤) والحق أن الدين الاسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارف عليها المسلمون . وبريء من كل ما هيّأوا حولها من رغبة ورهبة ، ومن عزة وقوة . والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ، ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة . وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة . لا شأن للدين بها . فهو لم يعرفها ولم ينكرها ، لا أمر بها ولا نهى عنها ، إنما تركها لنا ، لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الامم ، وقواعد السياسة (ص ١٠٣) .

(٥) (الظاهر بيبرس) . . . أنشأ بيتاً للخلافة في مصر ، يأخذ الظاهر بجميع مفاتيحه واغلاقه . . .

وسماهم خلفاء المسلمين ، وحمل المسلمين على أن يدينوا لجلالتهم ، وفي يديه وحده أزمة تلك الهياكل ، وتصريف حركاتهم وسكناتهم ، وأطراف ألسنتهم . . .

ثم ، ما بال تلك البلاد الاسلامية الواسعة - غير مصر - التي نزعت عنها ربقة الخلافة ، وأنكرت سلطانها وعاشت ، وما زال يعيش كثير منها ، بعيداً عن ظل الخلفاء ، وعن الخضوع الوثني لجلالهم الديني المزعوم ؟ أرأيت شعائر الدين فيها دون

غيرها أهملت ، وشؤون الرعية عطلت ؟ أم هل اظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ؟ وهل جفتهم رحمة الأرض والسماء ، لما بان عنهم الخلفاء ؟ كلا . . .

(٦) . . . عسى أن يكون فيما اسلفنا مقنع لك أن تلك التي دعوها الخلافة أو الإمامة العظمى ، لم تكن شيئاً قام على أساس من الدين القويم أو العقل . . . (ص ٣٨) .

- ٢ -

أ - في الواقع أن آراء علي عبد الرازق التي استعرضناها آنفاً ، أثارت - في حينها - كثيراً من الانتقادات .

حتى أن الدكتور عبد الرزاق السنهوري أيضاً انتقدها في كتابه « الخلافة » المنشور باللغة الفرنسية ، واقترح أن تنظم الخلافة على شكل « عصبة الأمم الإسلامية » ، أسوة بـ « عصبة الأمم » التي كانت تألفت بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن الأحداث التي توالت منذ أقدام الاتراك على الغاء الخلافة قد قضت على فكرة الخلافة الإسلامية ، القضاء المبرم ، وأبعدتها عن نطاق « التفكير السياسي » في جميع البلاد الإسلامية .

وقد أصبح من الأمور المسلمة لدى جميع الدول ، أن السياسة شيء والديانة شيء آخر ، فلا يمكن - والحالة هذه - اقامة السياسة على الديانة ، بصورة من الصور .

ب - أنا لا أرى لزوماً إلى إضافة شيء على ما جاء في كتاب علي عبد الرازق في هذا الشأن .

غير أني أرى من المفيد أن ألفت أنظار الذين لا يزالون يتكلمون عن « خلافة آل عثمان » إلى الحقائق التاريخية التالية :

(١) إن خلافة آل عثمان لم تكن من الأمور المعترف بها في جميع البلاد الإسلامية . فإن سلطنة مراكش - المغرب الأقصى - مثلاً لم تعترف لهم بها في يوم من الأيام . كما أن امبراطورية إيران أيضاً كانت بعيدة عن الاعتراف بالخلافة ، بوجه عام . كما أن الزيود ، والجعفرية وسائر فروع الشيعة . . . أيضاً ما كانت تقول بخلافتهم أبداً .

(٢) إن الكوارث التي حلت بمسلمي الأندلس ، كانت حدثت في الوقت الذي كانت السلطنة العثمانية وصلت إلى أوج قوتها ورفعتها .

ومع ذلك فإنها لم تعمل ـ أو لم تستطع أن تعمل ـ شيئاً لمنع تلك الكوارث ، أو تخفيف وطأتها .

(٣) إن فرنسا استولت على الجزائر عندما كانت « ايالة عثمانية » خاضعة للخلافة الاسلامية . والدولة المذكورة ، على الرغم من اتصافها بصفة الخلافة الاسلامية ، لم تعمل شيئاً للحيلولة دون ذلك الاستيلاء ، حتى أنها لم تستطع أن تمد يد المساعدة للأمير عبد القادر الذي ثار على المستولين ، وقاومهم وحاربهم مدة طويلة .

(٤) إن استيلاء الفرنسيين على تونس ، واحتلال الانكليز لمصر واستيلاء الايطاليين على طرابلس الغرب ـ أي ليبيا ـ . . . أيضاً تم ، على الرغم من وجود الدولة العثمانية ـ وسيادتها على تلك البلاد ، وعلى الرغم من تمتع الدولة المذكورة ـ بصفة « الخلافة الاسلامية » بصورة رسمية .

(٥) إن السلطان عبد الحميد الذي عمل كثيراً لإذاعة صيت « الخلافة الإسلامية » . . ضحى بالكثير من المصالح الإسلامية في سبيل أهوائه الشخصية ، ومطامحه الواهية .

إني لا أرى لزوماً لذكر الأمثلة الكثيرة ، وأعتقد أن الواقعة التالية تكفي لتقرير هذه الحقيقة :

عندما أراد امبراطور المانيا أن يدافع عن قضية مراكش ، وحمل الدول على عقد مؤتمر لوضع النظام الخاص بطنجة . . . اقترح على « الدولة العلية العثمانية » أن تشترك في المؤتمر بإرسال من يمثلها فيه .

ولكن الحكومة العثمانية ، ردت على هذا الاقتراح بما مآله :

« إن الدولة العلية كانت ترغب جداً في تلبية طلب صاحب الحشمة الامبراطور . إلا أنه من المعلوم أن سلطان العثمانيين يحمل في الوقت نفسه لقب خليفة المسلمين . وبما أن سلاطين مراكش لا يعترفون لسلاطين آل عثمان بهذه الصفة ، لا يسع الدولة العلية أن تشترك في هذا المؤتمر لما ينجم عن اشتراكها من محاذير معنوية » .

أعتقد أن هذه الواقعة التاريخية تكشف النقاب عن « السياسة » التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد في قضايا البلاد الاسلامية وتظهرها على وجهها الحقيقي .

ذيـــل :

خلافة آل عثمان

لزيادة ايضاح هذه القضايا ، أدرج فيما يلي بحثاً عن كيفية تكوّن « خلافة آل عثمان » ، وذلك نقلاً عن كتابي « البلاد العربية والدولة العثمانية » .

١ - إن جميع كتب التاريخ المتداولة بين الأيدي ، في الشرق والغرب ، تقول : أن آخر الخلفاء العباسيين في مصر ، المتوكل على الله ، تنازل عن الخلافة إلى السلطان سليم العثماني ، وبهذه الصورة انتقلت الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى العثمانيين .

يقول البعض أن التنازل تم في القاهرة ، ويقول البعض أنه تم في القسطنطينية ، ولكن الجميع يتفقون في القول ، بأن الخلافة انتقلت إلى السلطان سليم واخلافه بناء على تنازل الخليفة العباسي .

ولكن الأبحاث التاريخية لا تؤيد هذه الأقوال - على الرغم من تواترها ، فلا تترك مجالاً للشك في أن هذه الرواية ، إنما هي اسطورة تكوّنت بعد فتح مصر وبعد وفاة السلطان سليم بمدة غير يسيرة . والادلة على ذلك كثيرة :

أ - إن المؤرخ ابن إياس كان معاصراً لاستيلاء العثمانيين على مصر . فقد دوّن في تاريخه - بدائع الزهور - كثيراً من الوقائع والأمور ، بتفاصيل وافية . ولم يذكر شيئاً عن أمر الخلافة .

إنه يتكلم عن سفر الخليفة إلى القسطنطينية ، ويذكر الاخبار التي وردت منه ، عدة مرات في مختلف المناسبات ، حتى أنه يذكر الاخبار التي وصلت عنه ، بعد وفاة السلطان سليم ، وبعد أن تولى العرش ابنه السلطان سليمان . وفي كل مرة ، يسمي « المتوكل » بالخليفة ، ويسمي « سليم وسليمان » باسم السلطان ، ولا يشير ولو اشارة عابرة إلى تبدل أمر من أمور الخلافة .

ب - لا يوجد تاريخ تركي كتب في عهد السلطان سليم . إلا أن منشئات فريدون بك تضم نوعاً من « اليوميات » التي تسجل ما فعله السلطان المشار إليه ، منذ مغادرته العاصمة بغية فتح مصر ، حتى عودته بعد الفتح إلى عاصمة ملكه . في هذه اليوميات ، لا توجد ولا كلمة عن قضية الخلافة .

تذكر هذه اليوميات الأيام التي قضاها السلطان في الصيد ، والجوامع التي صلى

فيها صلاة الجمعة ، والأشخاص الذين أنعم عليهم ، والذين أمر بفصلهم أو بقتلهم . . . والأماكن التي نزل فيها والاشخاص الذين قابلهم . . . وبين كل هذه التفاصيل لا تذكر شيئاً عن أمر الخلافة . وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة ـ بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب الأربعة ـ تصفه بالعبارات التالية : « الخليفة المتوكل على الله مولانا محيي الدين من آل العباس ، الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية » .

كما تذكر اليوميات يوم وصول ابن الشريف بركات وتشرح كيفية استقباله من السلطان بتفاصيل وافية . حتى أنها لا تهمل ذكر عدد الأغنام التي رتبت له ولحاشيته خلال بقائه في ضيافة السلطان .

ونظراً إلى هذه التفاصيل ، لا يعقل أن تغفل اليوميات ذكر أمر التنازل عن الخلافة أو انتقال الخلافة بصورة من الصور ، لو كان حدث شيء من ذلك حقيقة .

ج ـ إن أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم هو المعروف باسم « تاج التواريخ » . إن هذا التاريخ يحتوي بحثاً طويلاً عن السلطان سليم ، ومع هذا لا يذكر شيئاً عن الخلافة .

ومما يلفت النظر أن كاتب « تاج التواريخ » كان ابن شيخ الاسلام الذي رافق السلطان سليم خلال سفره إلى مصر . وقد دون عدة وقائع وأمور نقلاً عن والده . فلو كان حدث تبدل ما في أمر الخلافة ، خلال وجود السلطان سليم في مصر ، أو بعد عودته إلى القسطنطينية ، لذكر ذلك بكل اهتمام .

يتبين من كل ذلك ، أن الرواية الشائعة عن تنازل الخليفة العباسي إلى السلطان سليم لا تستند إلى أي أساس يجوز الاعتماد عليه . فلا مجال للشك ـ والحالة هذه ـ في أن الرواية المذكورة اختلقت اختلاقاً بعد عهد السلطان سليم بمدة .

٢ ـ ولا غرابة في ذلك ، لأن الخلافة في ذلك العهد ، كانت فقدت مكانتها منذ مدة طويلة . والخليفة كان أصبح « مقام تبرك » لا يتمتع بأية سلطة فعلية أو اسمية . إنه كان يدخل في التشريفات مع القضاة الأربعة ، ويتولى مقام الخلافة بأمر يصدره السلطان بعد مشاورة العلماء والقضاة . حتى أنه كان يقصى عن منصبه أيضاً ، بأمر من السلطان في بعض الأحيان .

وابن أياس يذكر في تاريخه « بدائع الزهور » وقائع عديدة تدل على ذلك بكل وضوح وجلاء :

يقول في « باب ذكر خلافة المتوكل على الله أبي العز عبد العزيز ابن يعقوب » « فطلبه السلطان ، فحين حضر القضاة الأربعة وأرباب الدولة . . . فوقع الاتفاق من السلطان

والامراء على ولايته ، فتولى الخلافة »[٨] .

وفي باب « ذكر خلافة المستنجد بالله أبي المحاسن يوسف . . . » يقول :

« . . . بويع بالخلافة بعد خلع أخيه حمزة . . . وصفة ولايته . . . أن عمل موكب بالقصر وطلع القضاة الأربعة . . فلما تكامل المجلس . . قال قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني : « نقل بعض علماء مذهبي أن السلطان له أن يعزل الخليفة ويولي غيره . . (فهذا كان حاصل المسألة في خلع الخليفة حمزة وولاية أخيه الجمالي يوسف) فعندئذ قام القاضي كاتب السر محب الدين بن الأشقر وقال في المجلس « نشهد عليك يا مولانا السلطان أنك عزلت الخليفة حمزة من الخلافة ووليت أخاه الجمالي يوسف فقال نعم ، فأحضروا له التشريفة . . . »[٩] .

كل شيء يدل على أن سلاطين آل عثمان ، لم يعيروا ـ في بادىء الأمر ـ أمر الخلافة أي اهتمام .

وعندما اهتموا بها فيما بعد ، وأرادوا أن يستفيدوا منها ـ بصورة تدريجية ، اختلق ساستهم ومؤرخوهم أسطورة التنازل والانتقال .

٣ ـ ومهما كان الأمر ، فإنهم استفادوا من ذلك استفادة كبيرة . لأن المهم في أمثال هذه الأمور ، ليس موافقتها أو عدم موافقتها للحقائق التاريخية ، بل هو اعتقاد الناس بها ، أو عدم التفاتهم إليها .

ولا شك في أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية ، قوّى نفوذ الدولة العثمانية وسهّل حكمها تسهيلاً كبيراً .

ونظراً لكل ما تقدم نستطيع أن نؤكد أن فكرة « الخلافة العثمانية » ساعدت كثيراً على استسلام العرب للحكم العثماني وأخّرت كثيراً نشوء فكرة القومية في البلاد العربية .

---

(٨) أبو البركات محمد بن أحمد ابن أياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور (القاهرة : مطبعة التقدم ، ١٣١٩هـ) ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .
(٩) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٢ .

القومية العربية والديانة الإسلامية

إن دراسة « تاريخ الأمة العربية » دراسة علمية ـ مستندة إلى الوقائع والأحداث ـ بقطع النظر عن الاعتبارات الاعتقادية ـ تُوصل الباحثين إلى تقرير الحقائق التالية :

١ - إن الحركة الإسلامية كانت واقعة تاريخية هامة ، أوجدت تحولاً انقلابياً خطيراً في أحوال العرب ، كما أنها أثرت في سير التاريخ العام أيضاً تأثيراً قوياً جداً .

هذه حقيقة لا يستطيع إلا أن يسلم بها كل باحث ، سواء أكان عربياً أو غير عربي ، مسلماً أو غير مسلم .

ولكن الحركة الإسلامية ، لم تبق مرتبطة بالقومية العربية ارتباطاً تاماً . لأن بعض الجماعات استعربت دون أن تعتنق الديانة الإسلامية ، وبعكس ذلك فإن بعض الجماعات اعتنقت الديانة الإسلامية ، دون أن تستعرب ، وتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة من ناحية ، وأمم اسلامية غير عربية من ناحية أخرى .

هذه أيضاً حقيقة ، لا يمكن أن يختلف عليها اثنان .

٢ ـ إن تاريخ العرب دخل في طور جديد هام ، بظهور الإسلام .

ولكن من الخطأ أن يظن أن العرب كانوا أمة بدائية محرومة من الحضارة قبل الإسلام .

فإن المعلومات التاريخية والآثارية التي تجمعت لدى الباحثين ، لا تترك أي مجال للشك في ذلك .

حتى أننا إذا تركنا تلك المعلومات جانباً ، وامعنّا النظر في اللغة العربية نفسها ، اضطررنا إلى التسليم بأنها لم تكن لغة شعب بدائي ، محروم من الحياة الفكرية . لأننا نجد في القصائد الجاهلية ـ وفي القرآن الكريم الذي خاطب معاصري الرسالة المحمدية وأثر فيهم أعمق التأثير ـ طائفة كبيرة من الكلمات التي تدل على معانٍ مجردة جداً . ولا مجال للشك في أن وصول التجريد الذهني إلى هذا الحد من التقدم ، مما لا يمكن أن يتم دون أن يكون وراء ذلك حياة فكرية وتأملية شديد ة .

ولهذا السبب نستطيع أن نؤكد : أن انكار وجود حضارة وحياة فكرية عند العرب قبل الإسلام لا يتفق مع الحقائق العلمية بوجه من الوجوه .

٣ ـ ومع هذا يجب أن لا يغرب عن البال أن العرب قبل الإسلام كانوا قليلين ، كما أن مواطنهم كانت محدودة نسبياً ، فإن البلاد التي تستحق النعت بالعربية ، كانت منحصرة في الجزيرة العربية ، وبحافات بعض البلاد المجاورة لها ، وأما توسع حدود العروبة إلى سائر أنحاء العالم العربي الحالي ، فقد تم بفضل الفتوحات العربية ، التي سارت تحت راية الإسلام .

فإن معظم أقسام العراق والشام ، وجميع أنحاء افريقيا الشمالية ـ من مصر والسودان إلى المغرب الأقصى ـ كانت غير عربية ، ولم تستعرب إلا بعد الإسلام .

إن المؤرخين والكتاب الذين دوّنوا تاريخ الإسلام ، لم يقدّروا أهمية « أحداث الاستعراب » حق قدرها ، فاكتفوا بتفصيل الفتوحات ـ وما تبعها من أحداث سياسية ـ دون أن يعيروا قضايا « استعراب » البلاد المفتوحة أدنى اهتمام .

إن « تاريخ الأمة العربية » لا يمكن أن يأخذ شكلاً علمياً حقيقة إلا عندما يتلافى هذا النقص ، ويتتبّع أحداث الاستعراب .

٤ ـ في الواقع أن سكان الجزيرة العربية لم يبقوا منطوين على أنفسهم في جزيرتهم على كر الأزمان . بل أنهم كانوا ينزحون من الجزيرة إلى البلاد المجاورة ، قبل الإسلام أيضاً . وذلك تارة عن طريق التسرب التدريجي وطوراً عن طريق الهجرة الجماعية ، تارة نحو الشمال ، إلى ما بين النهرين وبر الشام ، وطوراً نحو الغرب ، إلى مصر والسودان ، عن طريق برزخ السويس وباب المندب . والتاريخ يعطينا معلومات كثيرة عن الموجات البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية إلى خارجها في مختلف العصور القديمة .

إلا أن القبائل العربية التي كانت تنزح من الجزيرة خلال عصور ما قبل الإسلام ، كانت تفقد صلاتها مع موطنها الأصلي ، وتتعرض إلى سلسلة من الأحداث

والتطورات التي تنسيها ماضيها ، وتؤدي إلى اندماجها بسكان البلاد التي تستوطنها .

ولكن الموجة البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية عند ظهور الإسلام ، قد امتازت عن سابقاتها من هذه الوجوه امتيازاً هاماً جداً ، إنها لم تفقد صلاتها بمنبعها الأصلي ، بل ظلت وثيقة الاتصال به من الوجهتين المادية والمعنوية . وفضلاً عن ذلك ، استطاعت أن تنشر لغتها في مواطنها الجديدة ، وانتهت إلى تعريب سكان أقطار واسعة من البلاد المفتوحة تعريباً تاماً .

٥ - ولكن الإسلام لم يحتم على أهالي البلاد المفتوحة اعتناق الدين الجديد . ولذلك قد استعربت جماعات كبيرة من سكان البلاد المفتوحة بدون أن تعتنق الديانة الإسلامية . فتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة . فاشترك هؤلاء بالحياة العلمية والأدبية العامة ، وساهموا في الانتاج العلمي والأدبي العربي مساهمة فعالة بجانب إخوانهم المسلمين . وقد نبغ من بينهم عدد غير قليل من الكتاب ، والخطباء ، والشعراء ، والعلماء . . . سواء في العصور القديمة أو في العصر الحديث .

٦ - ومما يجب أن لا يغرب عن البال أن اللغة العربية ، بعد أن أصبحت لغة الجميع في هذه البلاد الشاسعة ، تعرضت إلى محن خطيرة ، مدة قرون طويلة ، بسبب ما طرأ على العالم العربي من التفكك السياسي ، والجمود الفكري والاجتماعي ، والانحطاط الثقافي . لأن كل ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى ارتخاء الروابط المادية والمعنوية بين مختلف الاقطار العربية ، ويفسح مجالاً واسعاً لتغلب العامية ، ويطلق العنان للهجات المحلية . ولذلك أصبحت اللغة العربية معرضة لخطر التفكك التام ، والتفرع إلى لغات عديدة تختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، لا يترك مجالاً لتفاهم المتكلمين بها . . وذلك مثلما حدث للغة اللاتينية .

وغني عن البيان ، أنه لو حدث ذلك ، لأدّى - حتماً - إلى انشطار الأمة العربية إلى أمم مختلفة ، ولما بقي على البسيطة شيء يستحق التسمية باسم « القومية العربية » .

ولكن القرآن ، وقف سداً منيعاً أمام هذه الأخطار الجسيمة ، وحال دون استشراء هذا التفكك . وذلك لكونه عربياً ، ولكون الديانة الإسلامية تفرض على جميع المسلمين والمسلمات حفظ طائفة من آياته ، وتلاوتها كل يوم عدة مرات ، خلال الصلوات .

فلا مجال للشك في أن هذه العوامل ، هي التي حالت دون اندثار اللغة العربية الفصحى تحت رمال العامية التي ظلت تعصف بها طوال عصور الانحطاط ، وهي التي

حفظت لها وحدتها وحيويتها ، ويسرت لها امكان الانبعاث والازدهار في عصر النهضة الحديثة .

ونظراً لارتباط القومية باللغة ، نستطيع أن نقول : وهي التي حفظت القومية العربية من التشتت والزوال .

٧ ـ ومما يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن اللغة العربية صارت لغة الدين والصلاة عند العرب غير المسلمين أيضاً .

فإن العرب النصارى ترجموا الكتاب المقدس إلى العربية ، فصاروا يتلون الانجيل باللغة العربية ، ويبتهلون إلى الله باللغة العربية ، ويرتلون أناشيدهم الدينية أيضاً باللغة العربية ، كما صار رجال دينهم يعظونهم باللغة العربية .

ولذلك ، نستطيع أن نقول : أن اللغة العربية أصبحت لغة الدين والصلاة ، عند المسلمين والنصارى على حد سواء .

٨ ـ ومما تجب ملاحظته : أن الديانة الإسلامية انتشرت في أقطار أوسع بكثير من تلك التي رسخت فيها اللغة العربية .

ومن المعلوم أن هذا التوسع كان عظيماً جداً ، في شرق البلاد العربية وفي شمالها الشرقي .

فإن الفتوحات العربية في الشرق كانت قد وصلت إلى أسوار الصين وأنهار الهند ، وأدخلت تلك البلاد في حظيرة الإسلام . ألا أنها لم تستطع أن تضمها إلى حوزة العروبة .

فإن أهالي بلاد فارس وما وراءها عندما دخلوا تحت حكم العرب اعتنقوا الديانة الإسلامية ، ولكنهم قاوموا عوامل الاستعراب . في الواقع أن لغات تلك البلاد قد تأثرت باللغة العربية تأثراً عميقاً . ومع ذلك ، فإنها لم تفقد شخصيتها ، فبقيت تلك البلاد غير عربية ، وإن كانت قد أصبحت اسلامية .

فتكونت بذلك أمم اسلامية غير عربية . وقام في البلاد التي تقطنها تلك الأمم عدد كبير من الدول الإسلامية « غير العربية » .

٩ ـ ثم أن البعض من هذه الدول غير العربية ، استطاعت أن تقوم بفتوحات عظيمة ، تحت راية الإسلام . وهذه الفتوحات نشرت الديانة الإسلامية في بلاد واسعة الأرجاء ، دون أن تنشر معها اللغة العربية .

فإن فتوحات المغول في الهند ، وسّعت رقعة الإسلام في تلك البلاد . ولكنها لم

تنشر اللغة العربية فيها ، بل ولدت ونشرت لغة جديدة ، مزيجة من الفارسية والتركية والعربية .

وأما فتوحات الأتراك ـ السلجوقيين والعثمانيين ـ فقد نشرت الديانة الإسلامية في آسيا الصغرى وفي بلاد البلقان ، ولكنها نشرت معها اللغة التركية .

وقد توسعت من جراء ذلك كله ، رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » .

١٠ ـ وفي الأخير ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن الديانة الإسلامية انتشرت في جزائر البحار الشرقية ، ووصلت إلى أقاصي أندونيسيا على يد العرب ، بعد عصور الفتوحات ، وقد تم هذا الانتشار بجهود أفراد من التجار ورجال الدين الذين كانوا يرحلون من جنوب الجزيرة العربية إلى تلك البلاد النائية بحراً ، بالسفن الشراعية .

ومن الطبيعي أن جهود عدد محدود من الدعاة المتحمسين بين كتل عظيمة من الأهلين ، ما كان يمكن أن تغير لغة هؤلاء وقوميتهم ، وإن كانت قد استطاعت أن تلقنهم الدين الإسلامي .

ولهذا السبب دخلت تلك البلاد في حوزة الإسلام ، الا أنها حافظت على لغاتها الخاصة ، فلم تصبح عربية .

وهذا أيضاً أدّى إلى توسيع رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » توسيعاً عظيماً .

يتضح من الحقائق التي سردناها آنفاً : أن الديانة الإسلامية لعبت دوراً هاماً في تقدم القومية العربية وتوسعها ، لأنها :

أولاً : كانت « القوة الدافعة » للفتوحات العربية ، التي نشرت اللغة العربية ، ووسعت نطاق القومية العربية .

ثانياً : صارت « القوة الواقية » التي اكسبت اللغة المذكورة نوعاً من « المناعة » ضد عوامل التفرع والتفتت ، وصانت بذلك القومية العربية من الانشطار ، في عهد انحطاطها الطويل .

ولكن ذلك لا يعني : أن القومية العربية ظلت مرتبطة بالديانة الإسلامية لأنه : قد تكوّنت أمم اسلامية غير عربية من ناحية ، وجماعات عربية غير مسلمة من ناحية أخرى .

كلمة ختامية في نتيجة الأبحاث

إن الوقائع والأحداث التي وصفناها وشرحناها ، والنظريات التي استعرضناها وناقشناها ، في مختلف فصول هذا الكتاب ، تؤدي بنا إلى تقرير الحقائق التالية :

إن أس الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ .

لأن الوحدة في هذين الميدانين ، هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع ، ووحدة الآلام والآمال ، ووحدة الثقافة . . . وبكل ذلك ، تجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ، متميزة عن الأمم الأخرى .

ولكن لا الدين ، ولا الدولة ، ولا الحياة الاقتصادية تدخل بين مقومات الأمة الأساسية .

كما أن « الرقعة الجغرافية » أيضاً لا يمكن أن تعتبر من المقومات الأساسية .

لأن التاريخ يعطينا أمثلة كثيرة وبليغة على أن :

أولاً : إن الرقعة الجغرافية التي تقطنها الأمة تتوسّع وتتقلّص بتوالي السنين .

ثانياً : إن الأمة الواحدة قد تنتقل من رقعة جغرافية إلى رقعة جغرافية أخرى .

ثالثاً : إن الرقعة الجغرافية الواحدة قد تضم جماعات من أمم مختلفة .

وإذا أردنا أن نعيّن عمل كل من اللغة والتاريخ في تكوين الأمة قلنا :

اللغة ، تكوّن روح الأمة وحياتها .

التاريخ ، يكوّن ذاكرة الأمة وشعورها .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

- ولد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩ . وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية ـ البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيها بعد معهد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم .

الطبعة الثانية

الثم

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون
ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي